

## المرفوعات

(ص): المرفوعات: هو ما اشتمل على عَلمِ الفاعلية.

(ش): قدّم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات، لأنّ المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقى محمولة عليها. والمنصوب فى الأصل فضلة، لكنّ مشبه<sup>(١)</sup> بها بعض العُمد كاسم إن، وخبر كان وأخواتها، وخبر «ما» و«لا» والمجرور فى الأصل منصوب المحل كما تقدّم تحقيقه.

قوله: «هو ما اشتمل» ذكّر الضمير مع رجوعه إلى المؤنث، أى المرفوعات نظراً إلى خبر الضمير أعنى «ما» لأنّ المبتدأ هو الخبر، فيجوز مطابقة المبتدأ له كمطابقتها للمعود إليه.

ومثله قولهم: «من كانت أمك»<sup>(٢)</sup>.

ويعنى باشتماله على عَلمِ (٣) الفاعلية: تضمّنه إياه بحيث يكون علمُ الفاعلية أحدَ أجزائه.

ويعنى بعلمِ الفاعلية الضمّ والألف والواو إذا دلّ كلّ واحد منها على كون الاسم الذى هو فى آخر عمدة الكلام، فكلّ ما فيه أحد هذه الأشياء مرفوع.

والأولى على ما اخترناه قبل أن يقال: المرفوعات: ما اشتمل على عَلمِ العمدة، لأنّ الرفع فى المبتدأ والخبر وغيرهما من العُمد ليس بمحمول على رفع الفاعل - كما بيّنّا - بل هو أصل فى جميع العمد على ما تقرّر قبلُ.



(١) فى «ط»: «يشبه» بالياء.

(٢) اسم كانت ضمير مستتر وهو «هى» راجع إلى «من» الان الخبر وهو «أمك» مؤنث.

(٣) «العَلم» المقصود به العلامة.

## الفاعل

(ص): «فمنه الفاعل، وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه، وقدم عليه على جهة قيامه به مثل: قام زيد، وزيد قائم أبوه».

(ش): قوله «فمنه الفاعل» أى وما اشتمل على علم الفاعلية، وقال بعد: ومنها  
٧١ المبتدأ والخبر حملاً على معنى «ما» / وإنما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناءً  
منه على أنه أصل المرفوعات، ولهذا سُمي الرفع علم الفاعلية - وقد ذكرنا ما  
عليه.

قوله: «ما أسند إليه» قد عرفت في حدّ الكلام معنى الإسناد، ولم يقل: ما  
أخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الإنشائي نحو: بعث، وهل ضرب زيد؟  
ونحوه.

قوله: «أو شبهه» يعنى به اسمى الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر،  
واسم الفعل.

ولم يقل: أو معناه، فيدخل فيه الظرف، والجارّ والمجرور، والمرتفع بهما الضمير  
في نحو: زيد قدامك، أو فى الدّار، أو الظاهر نحو زيدٌ أمامك غلامه لكون الرفع  
فى الحقيقة عنده الفعل أو اسم الفاعل المقدّر خلافاً لمن قال: إنه الظرف والجارّ -  
على ما يجىء فى باب المبتدأ.

قوله: «وقدم عليه»<sup>(١)</sup> الضمير فيه للفعل أو شبهه وفى «عليه» لـ «ما».

واحترز بقوله: «وقدم عليه» من المبتدأ، لأن نحو: «زيد» فى قوله: زيد قام  
مسندٌ إليه «قام»، لأن قام خبر عنه، والمسند إليه هو المُخبر عنه فى الحال أو الأصل  
- كما مرّ فى حدّ الكلام - فكلّ خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز أن يقال: [هو<sup>(٢)</sup>]  
مسندٌ إلى المبتدأ، وأن يقال: هو مسند إلى ذلك الضمير، والمجموع مسندٌ إلى

(١) سقطت «عليه» من «ظ».

(٢) ما بين معقوفين سقط من «ع».

المبتدأ، وكلّ خبر رافعٌ لغير ضمير المبتدأ فهو<sup>(١)</sup> مع مرفوعه مسندٌ إلى المبتدأ، وكلّ خبر غير رافعٍ لشيءٍ كالجوامد فهو وحده مسندٌ إلى المبتدأ نحو: أنت زيد.

إن قيل: فالمبتدأ في قولك: قائم زيدٌ يدخل في حدّ الفاعل، لأن المسند قدّم عليه، قلت: هو مؤخرٌ تقديرًا وتقديمه كلا تقديم.

قوله: «على جبهة قيامه به» أى قيام الفعل أو شبهه. والضمير في «به» لـ«ما» أى على طريقة قيامه به وشكله، سواءً كان قائمًا أو، لا، يقال: «عملتُ هذا العمل على وجه عملي وعلى جهته أى على طرزه وطريقته.

والجارّ في قوله: «على جهة» متعلقٌ بأُسند أو صفة لمصدره أى إسنادًا على طريقة إسناد القيام.

ويعنى بتلك الجهة أن لا يغير صيغة الفعل إلى فعلٍ ويُفعلٌ وأشباههما، وذلك أن طريقة إسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو: ظرّف زيد عدم التّغيير، فكلّ ما أسند الفعل إليه على هذا النمط من الإسناد فاعل عند النحاة، وإن لم يكن الفعل قائمًا به على الحقيقة كالأمور النسبية نحو: قرّب وبعُد زيد، وكذا الأفعال المتعدية نحو، ضرب وقتل، لأن الضرب نسبة بين الضارب والمضروب، لا يقوم بأحدهما دون الآخر، بل بهما لصدوره عن أحدهما، ووقوعه على الآخر.

وبقوله: «على جهة قيامه به» يُخرج مفعول ما لم يُسم فاعله، وهو عند عبدالقاهر<sup>(٢)</sup> والزّمخشريّ فاعلٌ اصطلاحًا، فلا يحترزان عنه، ليدخل في الحدّ.

وعند من حدّ بهذا الحدّ ليس بفاعل، وخلافهم لفظيٌّ راجع إلى أنه: هل<sup>(٣)</sup> يقال له في اصطلاح النحاة: فاعلٌ أولًا؟ وليس خلافًا معنويًا.

(١) في «ع»: فهو مرفوع مسندٌ إلخ.

(٢) عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني النحويّ أبوبكر، توفي سنة إحدى، وقيل أربع وسبعين وأربعمائة انظر البغية ١٠٦/٢.

(٣) في ط: «أهل» تحريف.

وتمثيله بـ«زيد قائم أبوه»، لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصاً فيما قصد لاحتمال كون «قائم» خبراً مقدماً على (أبوه) ولو قال: أبواه لكان نصاً.

والعامل في الفاعل المُسند خلافاً لخلف، فإنه قال: هو الإسناد. [وقد ذكرنا في حدّ العامل أنّ الموجد للإعراب إنما هو المتكلم، لكن النحويين جرت عادتهم بأن ينسبوا العمل إلى الكلمة التي بسببها يحصل المعنى المقتضى في المعرب، لا إلى المعنى المقتضى، كما قالوا في المضاف انه العامل لا الإضافة]<sup>(١)</sup> وقد ذكرنا في حدّ الإعراب علة وجوب تقدّم الفعل على الفاعل.

### [الأصل تقديم الفعل على الفاعل]

(ص): «والأصل أن يلي فعله، فلذلك جاز: ضرب غلامه زيد، وامتنع: ضرب غلامه زيداً».

(ش): قوله: يلي فعله، أى يكون بعده بلا فصل من قولهم: وليك الشيء، أى قرب منك.

قوله: «فلذلك جاز» أى جواز هذه المسألة مُعلّل بكون الأصل فى الفاعل أن يلي الفعل، وذلك أن يقال: إنما جاز ضرب غلامه زيد مع أن ما يرجع إليه الضمير مؤخر عنه، لأن «زيد» فاعل. وأصله أن يلي / الفعل فهو متقدّم على الضمير ٧٢ تقديرًا، وكذلك عدم جواز: ضرب غلامه زيداً مُعلّل بما ذكر، وذلك أن يقال: إنما لم يجز: ضرب غلامه زيداً، لأن «غلامه» فاعل، وأصل الفاعل أن يلي الفعل فهو مقدّم على زيد<sup>(٢)</sup> لفظاً وأصلاً، فيكون الضمير قبل الذكر، ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده إلا فى ضمير الشأن لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهمًا، ثم مفسرًا، ليكون أوقع فى النفس - كما يجىء.

وليس هذا الغرض مقصوداً فيما نحن فيه، أو فى الضمير الذى يجىء مفسره

(١) ما بين معقوتين سقط من «ط»، و«ظ» و«ع». صوابه من م، ك.

(٢) فى «ط»: «زيداً» تحريف إلا إذا قصد الحكاية.

فيما بعده منصوباً على التمييز، لأنّ ذلك المنصوب لا يجاء<sup>(١)</sup> به إلا لغرض رفع الإبهام عن الضمير، فلا يلبس بخلاف زيداً في مسألتنا فإن مجيئه لكونه<sup>(٢)</sup> مفعولاً لا لكونه للتمييز فقط.

وأنت إذا جئت بعد المبهم بشيء: الغرض من مجئك به تفسيره فقط لم يبق الإبهام.

وأما إذا جئت بعده بشيء: الغرض الأصليّ منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفي في التفسير، لأنه يُحمّل على ما هو المراد الأصليّ منه ويبقى الإبهام بحاله.

فمن ثمّ منع الفراء والكسائيّ في باب التنازع إعمال الثاني إذا توجه الأول إلى المتنازع فيه بالفاعلية - كما يجيء - خلافاً للبصرية.

وقد جوز الأخفش وتبعه ابن جنّي نحو: ضرب غلامه زيداً، أي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدّم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضائه للفاعل، واستشهد بقوله:

جزى ربُّه عنيّ عديّ بن حاتم      جزاء الكلاب العاويات وقد فعل<sup>(٣)</sup> = ٤٣

(١) في «ط»: «لا يجيء».

(٢) في ط: «ليكون» مكان: «لكونه».

(٣) هو الشاهد الأربعون في الخزانة.

البغدادى: «على أن الأخفش وابن جنّي قد أجازا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدّم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضائه للفاعل».

الجزء: المكافأة، و«عن» للبدل.

جزاء العاويات: مصدر تشبيهيّ أي جزاء كجزاء الكلاب العاويات، وهو الضرب والإهانة. قال بغدادى: وهذا ليس بشيء، وإنما أراد الكلاب التي تتداعى للسفاد، يقال: عاوت الكلبة الكلاب فهي معاوية أي دعتهم للسفاد، وإنما العواء للسباع، والنباح للكلاب.

وقاتل الشاهد: أبو الأسود الدؤلى يهجوه عدى بن حاتم. وانظر ديوان أبي الأسود / ١٦٢.

من شواهد شرح شذور الذهب ١٣٧، وأوضح المسالك رقم ٢٢٠، والهمع والدرر رقم ١٧٧، والعينى ٤٨٧/٢ وابن يعيش ٧٦/١، وأمالى ابن الشجرى ١٠٢/١ والخصائص ٢٩٤/١.

وبقوله:

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا      أَدَى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعٍ<sup>(١)</sup> = ٤٤  
ويجوز التأويل: برب الجزاء، وأصحاب العصيان.

وبقوله:

أَلَا لَيْتَ شَعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمَهُ      زَهِيرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ<sup>(٢)</sup> = ٤٥  
والأولى تجوير ما ذهبوا إليه، لكن على قلة، وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا.

وكذا<sup>(٣)</sup> نقول: يَحْسُنُ: أعطيت درهمه زيداً، لأن مرتبة المفعول الأول قبل الثاني، وإن تأخر عنه، لكونه فاعلاً معنياً - كما يجيء في باب مفعول ما لم يسم فاعله.

ويقل نحو: أعطيت صاحبه الدرهم قلة: ضرب غلامه زيداً.

وكذا إذا كان للفاعل مفعول يتعدى إليه الفعل بنفسه فمرتبته أقدم مما يتعدى إليه الفعل بحرف الجرّ ظاهراً نحو: قتلتُ بأخيه زيداً، أو مُقَدَّرًا نحو: اخترت قومه زيداً، أي من قومه. فمن ثمة حسن رجوع الضمير إلى المتأخر عنه في المسألتين.

(١) هو الشاهد الحادي والأربعون في الخزانة.

البغدادي: «قال حفيد السعد في حاشية المطول: أفرد ضمير «إليه» مع أنه راجع إلى الأصحاب، قصداً إلى كل واحد منهم.

قوله: «صاعاً» قال الحفيد: هو في موضع الحال مثل بايعته يداً بيد والشاهد من قصيدة للسفاح بن بكير بن معدان البربوعى رثى بها يحيى بن شداد بن ثعلبة.

(٢) هو الشاهد الثاني والأربعون في الخزانة.

البغدادي: قال في الفتاوى إنما لم يجر هنا رجوع الضمير إلى المصدر المدلول عليه وهو اللوم أو إلى الشاعر على سَنَنِ الالتفات، لأن مقصود الشاعر قوم زهير، فإن الذوق السليم يفهم من هذا البيت تحريض أفرائه على لومه، ولومهم على ترك لومه.

والشاهد من شعر أبي جندب بن مرة القردي نسبة إلى قرد وهو بطن من هذيل. وانظر شرح أشعار الهذليين ١/٣٥١.

(٣) في «ع»: «ولذا».

## [وجوب تقديم الفاعل]

(ص): «وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينة، أو كان مضمراً متصلاً أو وقع مفعوله بعد إلا، أو معناها وجب تقديمه».

(ش): هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد أن كان جائز التأخير عنه.

قوله: «لفظاً» منصوب على التمييز أى انتفى لفظ الإعراب لا تقديره.

قوله: «فيهما»، أى فى الفاعل والمفعول به الذى دلّ عليه سياق الكلام، أى إذا انتفى الإعراب اللفظى فى الفاعل والمفعول معاً مع انتفاء<sup>(١)</sup> القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل، لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعية للتمييز بينهما أى الإعراب لمانع، والقرائن اللفظية والمعنوية التى قد توجد فى بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما مع الآخر - كما يجىء - فليلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصليّ.

والقرينة اللفظية كالإعراب الظاهر فى تابع أحدهما أو كليهما نحو: ضرب موسى عيسى الظريف، واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو: ضربت موسى حبلى، أو اتصال ضمير الثانى بالأول نحو: ضرب فتاه موسى، ونحوه.

والمعنوية نحو: اكل / الكمثرى موسى. واستخلف المرتضى<sup>(٢)</sup> المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم، ونحو ذلك.

وكذا إن كان الفاعل ضميراً متصلاً وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسماً ظاهراً كضربت زيداً، أو مضمراً منفصلاً كما: ضربت إلا إياك، أو مضمراً متصلاً كـ «ضربتك»، لثلا يصير المتصل منفصلاً.

(١) كلمة: «انتفاء» سقطت من «ع».

(٢) المرتضى: هو على كرم الله وجهه كما تنص عليه عقيدة الشيعة. وهذا يدل على تشيع الرضى.

فإن قيل: ففي المثال الذي أوردته أخيراً، أعني «ضربتك» صار الذي هو ضمير متصل منفصلاً عن عامله (١).

قلت: لما كان التاء فاعلاً وضميراً متصلًا، وكلا الأمرين موجبٌ للاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروف الفعل، ألا ترى إلى إسكان لامٍ ضربت (٢) بخلاف ضربك، وذلك أنهم لا يُجيزون توالي أربع حركات في كلمة واحدة، فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها فصار ضمير المفعول في «ضربتك» كأنه اتصل بالعامل.

أما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجُزء من عامله، لأن المفعول، وإن كان من حيث كونه ضميراً متصلًا كالجُزء لكنه من حيث كونه مفعولاً فضله.

قوله: «أو وقع مفعوله بعد إلا» أي مفعول الفاعل نحو قولك: ما ضرب زيد إلا عمرو.

وينبغي أن تعرف أولاً أنك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولاً خاصاً للعامل فيما بعدها وجب أن يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية أو المفعولية أو الحالية أو غير ذلك محصوراً في المتأخر، وما لذلك المتأخر من تلك المعاني باقياً على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم، كما إذا قلت مثلاً: ما ضرب زيد إلا عمراً فضارية زيد محصورة في عمرو، أي ليس ضارباً لأحد إلا لعمرو، وأما مضروبية عمرو (٣) فعلى الاحتمال أي يجوز أن يكون مضروباً لغير زيد أيضاً، وبالعكس لو قلت: ما ضرب عمراً إلا زيد، مضروبية عمرو مقصورة على زيد، أي لم يضربه إلا زيد (٤)، وضارية زيد باقية على الاحتمال، أي يصح أن يكون ضارباً لغير عمرو أيضاً.

(١) «عن عامله» سقط من «ع».

(٢) أي لام الفعل.

(٣) في ط: مضروبية عمراً، تحريف إلا إذا قصد الحكاية.

(٤) في «ع» «هو» مكان: «زيد».

وكذا في نحو: ما جاء زيدٌ إلا ركباً، يجوز أن تكون حالة الركوب لغير زيد أيضاً، بخلاف ما جاء ركباً إلا زيد.

فإذا تقرر هذا تبين أن ضاربيّة<sup>(١)</sup> زيد في قولك ما ضرب زيدٌ إلا عمراً مقصورة على عمرو، ومضروبيّة عمرو على الاحتمال.

فلو قدّمت عمراً على زيد، فإما أن تقدّمه عليه من دون إلا نحو: ما ضرب عمراً إلا زيداً، وفيه انعكاس المعنى، إذ تصير المضروبية خاصة، والضاربيّة باقية على الاحتمال، فلا يجوز.

وإما أن تقدّمه عليه مع إلا نحو: ما ضرب إلا عمراً زيدٌ فعند هذا نقول: إن أردت «أن عمراً» و«زيداً»<sup>(٢)</sup> مستثيان معاً، والمراد: ما ضرب أحداً أحداً إلا عمراً زيداً اختل أيضاً، لأن مضروبية عمر وفي أصل المسألة، أعني في: ما ضرب زيدٌ إلا عمراً كانت على الاحتمال.

وبالتقدير المذكور الآن صارت<sup>(٣)</sup> مضروبيته مختصةً بزيد، لأن الاحتمال المذكور فيما بعد إلا إنما يكون في الفاعل إذا ذكرت مفعولاً خاصاً نحو: ما ضربني إلا زيد، وكذا يكون في المفعول إذا ذكرت فاعلاً خاصاً نحو: ما ضربت إلا زيداً، أمّا إذا لم تذكرهما أو ذكرتهما عامّين فليس فيما بعد إلا إلا الاحتمال المذكور فاعلاً كان أو مفعولاً نحو: ما ضرب إلا زيداً، وما ضرب أحداً<sup>(٤)</sup> / إلا زيدٌ في الفاعل وما ضرب إلا زيداً، وما ضرب أحداً إلا زيداً في المفعول. وكذا<sup>(٥)</sup> إذا

(١) في «ط» و«ظ»: «ضرب» مكان: ضاربيّة.

(٢) في «ط» و«ظ»: «زيداً» بالنصب على العطف، وفي النسخ الأخرى: «زيداً» بالرفع على الحكاية من المثال المذكور.

(٣) في «ع»، «ظ»، «ك» بعد قوله: الآن: زيادة وهي: «لاضارب إلا زيد، ولا مضروب إلا عمرو، فصار ضاربيّة هذا مقصورة على هذا ومضروبية هنا مقصورة على هذا، هذا بل صارت إلخ وما بين معقوفين سقط من «ع» ومن «ظ» والساقط أربعة عشر سطرًا.

(٤) في «ط» «أحدٌ» بالرفع.

(٥) في «ك» «فإذا» مكان: «وكذا».

ذكرت فاعلاً ومفعولاً عامين نحو: ماضرب أحدٌ أحدًا إلا زيدٌ عمرًا، أو قدرتهما عامين ولم تذكرهما نحو: ما ضرب إلا زيدٌ عمرًا [أى أحدٌ أحدًا إلا زيدٌ عمرًا] (١) بقى المستثنيان غير محتملين.

وإنما كان كذا إذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعلُ المستثنى، وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول (٢) المستثنى، كما كان حين ذكرتهما خاصين، فيكون في: ما ضرب إلا عمرًا زيدٌ المضروبة المطلقة مقصورة على عمرو، والضاربية المطلقة مقصورة على زيد، وتختص مضروبة عمرو بزيد، وهو عكس المعنى].

هذا، مع أن استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقاً عند الأكثرين لضعف أداة الاستثناء، إذ الأصل فيه إلا، وهي حرفٌ فلا يستثنى بها شيان، لا على وجه البدل ولا على غيره، فلا تقول في البدل: ما سخا أحدٌ بشيء إلا عمرو بدرهم، ولا تقول في غير البدل: ما سخا أحدٌ بشيء إلا عمرًا الدينار.

ويجوز مطلقاً عند جماعة.

وبعضهم فصلوا، فقالوا: إن كان المستثنى منهما مذكورين، والمستثنيان بدلين منهما (٣) جاز نحو: ما ضرب أحدًا أحدًا إلا زيدٌ عمرًا، وذلك لأن الاسمين بكونهما بدليين مما قبل إلا كأنهما واقعان موقع ما أبد لا منهما، أى كأنهما وقعا قبل «إلا»، وليسا بمستثنيين، فكأنك قلت: ضرب زيدٌ عمرًا، ومثل هذا عند الأولين: بدل (٤) ومعمول عامل مضمَر من جنس الأول، لابدلان، والتقدير: ماضرب أحدٌ أحدًا إلا زيدٌ ضرب عمرًا.

وإن كان المستثنى منهما مقدرين نحو: ما ضرب إلا زيدٌ عمرًا، أو كأن أحدهما مذكوراً دون الآخر نحو: ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضاً، أو كلاهما مذكورين،

(١) ما بين معقوفين سقط من ط.

(٢) في «ط»: «المفعو بسقوط اللام تحريف ظاهر.

(٤) الأولان: هما البدل. ومعمول العامل المضمر.

(٣) في «ع»: «مما قبل إلا» مكان: «منهما».

لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو: ما ضرب أحدٌ بشيءٍ إلا زيدا، أو إلا زيدا السوط لم يجز، لأن المستثنيين إذا لسا كالواقعين قبل إلا وهى تضعف عن استثناء شيئين إلا على الوجه المذكور.

فإن استدلل من أجاز مطلقاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِي الرَّأْيِ﴾ (١) فإنه لم يذكر المستثنى منهما، والتقدير: ما نراك اتبعك أحدٌ فى حالة إلا أراذلنا فى بادى الرأى، أى بلا روية، فلغيرهم أن يعتذروا بأنه منصوب بفعل مقدر أى اتبعوا فى بادى الرأى، أو بأن الظرف يكفيه رائحة الفعل، فيجوز فيه ما لا يجوز فى غيره.

وإن أردت فى أصل المسألة أعنى: ما ضرب إلا عمراً زيدا: أن «زيد» مقدم معنى، وليس بمستثنى، وأن المراد: ما ضرب زيدا إلا عمراً فالمعنى لا ينعكس، ولا يلزم استثناء شيئين بأداة «إلا» إلا أن أكثر النحاة منعوا أن يعمل ما قبل إلا فيما بعد المستثنى بها إلا أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو: ما جاءنى الا زيدا أحدٌ، أو تابعاً للمستثنى نحو: ما جاءنى إلا زيدا الظريف، أو معمولاً لغير العامل فى المستثنى نحو قولك: «رأيتك إذ لم يسق إلا الموت ضاحكاً».

وذلك أن ما بعد إلا من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الأولى، لأن قولك: ما جاءنى إلا زيدا بمعنى: ما جاءنى غير زيد، وجاءنى زيد فاختصر الكلام، وجعلت الجملتان واحدة، فالأولى أن لا يتوغل معمول فى الحيز الأجنبى عن عامله، أما المستثنى فإنه على طرف (٢) ذلك الحيز غير متوغل فيه.

وإنما جاز وقوع المستثنى منه، وتابع المستثنى بعد المستثنى لأن المستثنى له تعلق بهما من وجه، فكأنه وكل واحد منهما كالشئ الواحد.

(١) هود / ٢٧.

(٢) فى «ع» «طريق» مكان «طرف»، تحريف.

٧٥ وأما نحو «ضاحكا» فليس في الحيز الأجنبي / من عامله، إذ قولك: «إذ لم يبق إلا الموت» معمول «رأيتك» و«ضاحكا» معموله الآخر.

فإذا ثبت هذا، فإن وقع معمول آخر لما قبل إلا بعد المستثنى غير الثلاثة<sup>(١)</sup> المذكورة، إما مرفوع أو منصوب، ولا يكون إلا في الشعر كقوله:

كأن لم يمت حي سواك ولم تقم على أحدٍ إلا عليك النوائح<sup>(٢)</sup> = ٤٦  
وكقوله:

لا أشتهي يا قوم إلا كارهاً باب الأمير ولادفاع الحاجب<sup>(٣)</sup> = ٤٧  
أضمروا له عاملاً آخر من جنس الأول أي: قامت النوائح، وأشتهى باب الأمير كارهاً<sup>(٤)</sup>.

والكسائي جوز مطلقاً عمل ما قبل إلا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعاً أو نصباً صريحاً كان النصب كما ذكرنا أولاً كما في قولك: ما مررت<sup>(٥)</sup> إلا راكباً يزيد في الشعر، وفي غيره بلا تقدير ناصب ولا رافع.

(١) في ط: «غير ثلاثة المذكورة» تحريف.

(٢) هو الشاهد الثالث والأربعون في الخزانة.

البغدادي على أنه إذا وقع مرفوع بعد المستثنى في الشعر أضمروا له عاملاً من جنسه الأول، أي: قامت النوائح.

والشاهد من قصيدة مذكورة في الحماسة لأشجع السلمى.

وانظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٨٥٦ - ٨٦٠، وأمالى القالى ١١٨/٢، وزهر الآداب / ٧٩٤، والعقد الفريد ٢/٢٨٧.

(٣) هو الشاهد الرابع والأربعون في الخزانة.

البغدادي: «على أن باب الأمير منصوب بلا اشتهاى مقدرًا.

قال أمين الدين الطيرسى في شرح الحماسة: «كارها» حال.

ويقول: لا أعلق شهوتى بورود باب الأمير ومدافعة الحاجب الا على كرهه، والحال هنا ليست من «أشتهى» لأنه لا يكون كارها للشئ مشتهداً له فى حال، ولكنه حال من فعل مقدر، وهو: لا آتبه إلا كارهاً.

والشاهد من ابيات ثلاثة مذكورة فى الحماسة لموسى بن جابر الخنفي. وانظر حماسة المرزوقي / ٣٦٣.

(٤) انظر التعليق رقم ٣ فى جعل «كارها» حال من اشتهاى لأن فيه تناقضاً.

(٥) فى «ع»: «مررت» بدون «ما»، تحريف.

وابن الأنباري جوزّ رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب.

فتبين لك على هذا: أن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الأصح، سواء كان ذلك أيضاً مستثنى أو لا، كما مضى - فلا يجوز في: ما ضرب زيداً إلا عمراً: ما ضرب إلا عمراً زيد.

وإنما قلت في أول بيان المسألة: «معمولاً خاصاً» لأنه إذا كان المعمول عاماً نحو: ما ضرب أحدٌ إلا زيداً فلا يقال: إن مضرورية زيد باقية على الاحتمال، لأنه لم يبق بعد «أحد» شيء يمكن أن يضرب زيداً، كما كان في: ما ضرب زيداً إلا عمراً أمكن أن يضرب عمراً غير زيد أيضاً.

قوله: «أو معناها» يعني ما في «إنما» من معنى الحصر، وذلك أن المشهور عند النحاة والأصوليين: أن معنى إنما ضرب زيداً عمراً: ما ضرب زيداً إلا عمراً، فإن قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر - كما ذكرناه في: ما ضرب زيداً إلا عمراً.

وقد خالف بعض الأصوليين في إفادته الحصر استدلالاً لا بنحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(١)</sup>، و«إنما الولاء للمعتق»<sup>(٢)</sup>.

وأجيب بأن المراد في الخبرين بالتأكيد، فكأنه: ليس عملٌ إلا بالنية، وليس الولاء إلا بالمعتق كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد».

### [وجوب تأخير الفاعل]

(ص): «وإذا اتصل به ضمير مفعول أو وقع بعد إلا أو معناها، أو اتصل مفعوله، وهو غير متصل وجب تأخيره».

(١) ذكره البخاري في باب «بدء الوحي».

(٢) ذكره البخاري في «باب الصلاة» بلفظ: «فإنما الولاء لمن أعتق».

ومسلم باللفظ نفسه. انظر رقم ١٣٩٨٦ مسلسل الجامع المفهرس لالفاظ صحيح مسلم.

(ش): بيان لما يعرض، فيوجب مخالفة الأصل، أى تأخير الفاعل عن المفعول.

قوله: «أتصل به» أى بالفاعل ضمير مفعول، أى ضمير راجع إلى مفعول وجب تأخير الفاعل عند الأكثرين، ومثاله: ضرب زيداً غلامه، إذ لو قدمته لكان إضماراً قبل الذّكر لفظاً وأصلاً - كما مرّ - وينبغي أن يجوز عند ألا خفش وابن جنى - كما تقدم.

وكذا الحكم لو اتّصل ضمير المفعول بصلة الفاعل، أو صفته نحو: ضرب زيداً الذى ضرب غلامه، وأكرم هنداً رجلٌ ضربها.  
هكذا قيل.

ولو قيل: بجواز أكرم رجلٌ هنداً ضربها جاز، لأن الفصل بين الوصف والموصوف بالأجنى غير ممتنع، بخلاف الصلّة والموصول، إذ الاتّصال الذى بين الأوّلين أقلّ مما بين الأخيرين.

قوله: «أو وقع بعد إلا»، أى وقع الفاعل نحو: ما ضرب عمراً إلا زيداً. أو ما فى (١) معناها نحو: إنّما ضرب عمراً زيداً.

وإنما وجب تأخير الفاعل ههنا، لما ذكرنا بعينه فى وجوب تقديمه فى: ما ضرب زيداً إلا عمراً، فإنّ مضرورية ما قبل إلا محصورة فيما بعدها، والضاربية محتملة، فلو قدمت الفاعل بلا «إلا» انعكس المعنى، ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور.

### [جواز حذف الفعل ووجوبه]

(ص): وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً فى مثل: «زيد» لمن قال: من قام، و

\* ليك يزيد ضارعٌ لخصومة \*

ووجوباً فى مثل ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (٢)

(١) «أو ما فى» سقط من ط، تحريف.

(٢) التوبة / ٦.

وقد يحذفان معاً مثل «نعم» لمن قال: أقام زيد؟

(ش): قوله: «لقيام قرينة جوازاً»، لا يحذف شيء من الأشياء إلا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزاً أو واجباً.

قوله: «زيد لمن قال: من قام»، الظاهر أن زيدا مبتدأ لفاعل، لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى، ومن ثم قالوا في جواب ماذا إذا كان ذا بمعنى الذى: أنه رفع، لأن السؤال بجملته اسمية بخلاف ما إذا كان ذا زائداً فإن الأولى نصب الجواب - كما يجيء في باب الموصولات.

وأيضاً فالسؤال عن القائم، لا عن الفعل. والأهم تقديم المسئول عنه، فالأولى أن يقدر: زيد قام.

بلى قولهم: «إلا حظيةً فلا ألية»<sup>(١)</sup> برفع «حظية» من باب حذف الفعل بلا خلاف أى إن لا يتفق لك حظية من النساء فأنا لا ألية أى غير مقصورة فيما تحظى به النساء عند أزواجهن من الخدمة والتصنع.

وروى النصب<sup>(٢)</sup> فيهما على تقدير إن لا أكن حظيةً فلا أكون ألية.  
قوله:

\* لِيَبْكُ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ \*<sup>(٣)</sup>

=٤٨

هذا أيضاً من جنس الأول، أى مما القرينة فيه السؤال إلا أن السؤال أيضاً ههنا مقدّر مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول، لأنه يلتبس الفاعل إذاً على السامع

(١) فى اللسان: «حطى» معناه: «إلا تكن ممن يحظى عنده فإبى غير ألية.

نقول: إن أخطأتك الحظوة فيما تطلب فلا تأل أن تنودد إلى الناس لملك تدرك بعض ما تريد. وأصله فى المرأة تصلف عند زوجها، يقال: صلفت المرأة إذا لم تحظ عند زوجها وأبغضها فهى صلفة، وبابه طرب.

(٢) فى اللسان: «قال سيبويه: «ولو عنت بالحظية نفسها لم يكن، إلا نصباً، إذا جعلت الحظية على التفسير الأول».

(٣) هو الشاهد الخامس والأربعون فى الخزانة.

البغدادي: «على أن الفعل المسند إلى «ضارع» حذف جوازاً أى يبكيه ضارع، وهذا على رواية: لِيَبْكُ بالبناء للمفعول، ويزيد نائب فاعل. وأما على روايته بالبناء للفاعل، ففعله «ضارع»، و«يزيد» مفعوله، ولا حذف ولا شاهد.

فيسأل عنه، فكأنه لما قال: لبيك يزيد، سأل سائل من يبكيه؟ فقيل: ضارع أي يبكيه ضارعٌ. والسؤال في الأول مصرح به، والبيت للحارث<sup>(١)</sup> بن نهيك، وعجزه:

### \* وَمُخْتَبَطٌ مَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ \*

يقال: بكيته أي بكيته عليه بحذف حرف الجر، لكثرة الاستعمال، وليس بقياس - كما يجيء في باب المتعدى<sup>(٢)</sup> وغير المتعدى من قسم الأفعال. والضارع: الدليل من قولهم ضرع ضراعة.

قوله: «لخصومة» متعلق بضارع وإن لم يعتمد على شيء، لأن الجار والمجرور يكتفي برائحة الفعل، أي يبكيه من يضرع ويذل لأجل الخصومة، فإن «يزيد كان ملجأ وظهراً للأذلاء والضعفاء».

والمختبَط: الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة، يقال: اختبطني فلانٌ. وأصله من خبطت الشجرة: إذا ضربتها بالعصا، ليسقط ورقها. مما تطيح: أي تذهب وتهلك.

والطوائح بمعنى المطيحات، يقال طوحت الطوائح وأطاحت الطوائح، أي ذهبت به، ورمت به ولا يقال: المطوحات ولا المطيحات.

= الضارع: الدليل من قولهم: ضرع ضراعة. ودورد في لغة من باب تعب. ويقال أيضاً ضرع كشرّف.

واللام في «لخصومة» لام التعليل. وتكلمة البيت:

### \* وَمُخْتَبَطٌ مَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ \*

والمختبَط: الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة. والطوائح: جمع على غير قياس لأن فعله رباعي، يقال: أطاحت الطوائح وطوحت فقياس، الجمع أن يكون المطيحات والمطوح. والشاهد من مرثية لهشيل بن حرى كما حقق البغدادي. وهو من شواهد: سيبويه ١/١٤٥، ١٨٣، والإيضاح للفارسي ٧٤/٧٤، والعيني ٢/٤٥٤، وابن يمش ١/٨٠، والهمع والدرر رقم ٦٣٢، والخصائص ٢/٣٥٣، ٤٢٤، والشعر والشعراء لابن قتيبة / ١٠٦، والأشموني ٢/٤٩.

(١) البغدادي في الخزانة - ذكر أن أن الأصح أن البيت لهشيل بن حرى وليس للحارث بن نهيك.

(٢) في ط: «المتعدى» مكان «المتعدى» تحريف.

وهو إما على حذف الزوائد مثل أورس<sup>(١)</sup> فهو وارس، وأعشب فهو عاشب، أو على النسب مثل ماء دافق أى ذو دفق.

يقال، طاح يطوح مثل قال يقول، وطاح يطيح وهو واوى من باب فَعَلَ يَفْعَل بكسر العين فيهما عند الخليل.

وقوله: «مما تطيح» متعلق بمخبط أى يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله و«ما» مصدرية.

أو يبكي المقدّر أى يبكى لأجل إهلاك المنايا يزيد.

ويجوز أن تكون «ما» بمعنى التى أى لأجل خلال الكرم التى طوّحتها الطوائح. وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية، يورد الماضى بصورة الحال إذا كان الأمر هائلاً لتصويره للمخاطب نحو: لقيت الأسد فأضربه فأقتله.

قوله: «ووجوباً» فى مثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٢)</sup> إنما كان الحذف واجباً مع وجود المفسّر نحو: «استجارك» الظاهر، لأن الغرض بالإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدّر، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسّر، لأن الإبهام الموحج إلى التفسير إنما كان لأجل التقدير ومع الإظهار لا ابهام.

والغرض من الإبهام ثم التفسير إحداث وقع فى النفوس لذلك المبهم، لأن ٧٧ النفوس / تتشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم المقصود منه، وأيضاً فى ذكر الشىء مرتين مبهماً ثم مفسراً توكيد ليس فى ذكره مرة.

وإنما لم يحكم بكون «أحد» مبتدأ و«استجارك» خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية.

(١) الشريف: الورس: نبت أصفر يكون باليمن، تقول منه. أورس المكان، وأورس الرمس أى اصفر ورقة بعد الإدراك فهو وارس، ولا يقال: مورس، وهو من النوادر.

(٢) التوبة / ٦.

على أنه نسب إلى الأخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلاً  
فمثالنا على مذهبه إذاً ليس من قبيل ما نحن فيه.

ويطل ما نسب إليه بوجوب النصب في: إن زیداً ضربتُ إلا على ما أجاز  
بعض الكوفيين من نحو:

= ٤٩

\* لا نَجْزِعِي إِنْ مَنَّسٌ أَهْلَكَتَهُ \* (١)

ومع ذلك ما أولوه إلا باضممار فعل رافع لمنفس، أى إن أهلك منفسٌ، وهو مع  
ذلك مردود على - ما يجيء الكلام عليه بعد.

وجميع ما ذكرنا من الوفاق (٢) والخلاف يطرد في نحو: «لو ذات سوار  
لَطَمْتِنِي» (٣)، وهلاً زيد قام، أعنى كل حرف لا يليه إلا الفعل.

ومفسر الفعل المقدر إما فعلٌ صريح - كما مر - أو حرفٌ يُؤدى معنى الفعل  
مثل «أن الموضوعه للثبوت والتحقق فهي إذاً دالة على ثبوت، وتحقيق، والتزم أن  
يكون خبرها فعلاً» (٤) - كما يجيء في قسم الحروف - ليكون «أن» مشعراً بمعنى  
الفعل المقدر، وخبرها في صورة ذلك الفعل، أعنى الفعل الماضى، فيكونان معاً

(١) هو الشاهد السادس والأربعون في الخزانة.

غامّة:

\* وإذا هَلَكْتُ فعند ذلك فاجزعى \*

البغدادي: على أن الكوفيين أضمروا فعلاً واقعاً «لمنفس»، أى إن هلك منفس أو أهلك منفس.

والشاهد هو آخر قصيدة للنمر بن تولب يصف نفسه فيها بالكرم ويعاتب زوجته على لومها فيه.

وذكر السيوطى في الأشباه والنظائر ١٥١/٢ بتحقيقى: أن أياً على الفارسى ذكر في البغداديات «أن  
الفعل المحذوف والفعل المذكور مجزومان في التقدير، وأن الجزم الثانى ليس على البدلية إذ لم يثبت  
حذف المبدل منه بل على تكرير إن أى إن أهلكت منفساً إن أهلكته.

من شواهد: سيبويه ٦٧/١، والمقتضب ٢٤/٢، وابن السجري ١/٣٣٢. وابن يعيش ٣٨/٢،  
والمغنى رقم ٣٠١، ٧٥٢، والعيني ٢/٣٣٥، والأشمونى ٧٥/٢.

(٢) في «ط» من «الوقاف» مكان «الوفاق»، تحريف.

(٣) انظر المثل في: كتاب: الأمثال لأبى عبيد القاسم بن سلام/ ٢٦٨ ومعناه: لو كان هذا الذى لطمنى

ندأ لى، وكان له شرف وقدر احتملته، ولكنه ليس بكفء فهو أشد على.

(٤) فى ط: أن يكون خبرها فعل «برفع: فعل»، تحريف.

كالفعل الصريح المُفسَّر<sup>(١)</sup> وذلك بعد «لو» خاصة نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾<sup>(٢)</sup> أي، لو ثبت وتَحَقَّقَ أن الله هداني، فأن مع ما في حيزه فاعلُ ذلك المُقدَّر.

قوله: «يُحذفان معاً مثل نعم»، أي يحذف الفعل والفاعل. أما حذف الفاعل وحده فلم يثبت إلا عند الكسائي - كما يجيء في التنازع.

وإنما حُكِمَ بعد نَعَمَ بحذف الفعل والفاعل معاً، لأن «نَعَمَ» حرف لا يفيد معناها الإفرادي أيضاً إلا بانضمامه إلى غيره كما سبق في حدِّ الاسم، وههنا أفاد المعنى الكلامي فلا بُدَّ من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدَّقه لفظة «نَعَمَ»، وذلك الكلام في مثالنا جملة «فعلية»، فيقدَّر بعد نَعَمَ جملة فعلية.

وإذا كان السؤال بجملة اسمية كان المُقدَّر بعد نعم اسمية يقال: أزيد قائم؟ فتقول: نَعَمَ، أي نعم زيد قائمٌ وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز، لا واجب ولذا قال: وقد يحذفان.

### [الفاعل في مجال التنازع]

(ص): وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما، فقد يكون في الفاعلية مثل: ضربني وأكرمني زيداً، وفي المفعولية مثل: ضربت وأكرمت زيداً وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين».

(ش): أعلم أنه لو قال: الفعلان فصاعداً أو شبههما ليشمل اسمَ الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة نحو: أنا قاتلٌ وضاربٌ زيداً، وليشمل أيضاً أكثر من عاملين نحو: ضربت وأهنت وأكرمت زيداً لكان أعم، لكنه اقتصر على الأصل وهو الفعل وعلى أول المتعدّات وهو الاثنان.

قوله: «ظاهراً بعدهما» إنما قال ذلك، لأن بعض المُضمرات لا يصحّ تنازعه، وذلك لأنّ المُضمر المتنازِع لا يخلو من أن يكون متصلاً أو منفصلاً، ويستحيل

(١) كلمة: المُفسَّر سقطت من «ع».

(٢) الزمر / ٥٧.

التنازع في المضمَر المتّصل بالعامِل الأخير مرفوعاً ومنصوباً، لأنّ التنازع إنّما يكون حيث يُمكن أن يَعمل في التنازع فيه - وهو في مكانه - كلُّ واحد من المتنازعين لو خلاهُ الآخر. والعامِل الأوّل يستحيل عمله في المضمَر المتّصل بالعامِل الأخير، لأنّ المتّصل يجب اتصّاله بعامله، أو بما هو كجزئه ولا يتّصل بعامل آخر.

وأما المنفصل فإنّ كان مرفوعاً نحو: ما ضَرَبَ وما أكرمَ إلا أنا. وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو: ما قام وما قعد إلا زيد فلا يجوز / أن يكون أيضاً من باب ٧٨ التنازع على الوجه الذي التزمه البصريّون، وهو أن الأوّل إذا توجه إلى التنازع بالفاعلية، ألغيتُه فلا بد أن يكون في العامل المُلغى ضميرٌ موافقٌ للمتنازع.

[سواء كان المُلغى هو الأوّل أو الثاني] (١) فإذا (٢) كان المُلغى ههنا هو الأوّل، وأضمرت فيه ضميراً مطابقاً للمتنازع، فإن كان بدون إلا صار هكذا: ما ضربتُ وما أكرمَ إلا أنا، وما قام أي هو أعنى زيداً، وما قعد إلا زيد، فيكون إلا أنا مستثنى من المتعدّد المقدّر في: ما أكرم. وكذا (٣) إلا زيد مستثنى من المتعدّد المقدّر في: ما قعد، ولا يجوز أن يكونا مستثنيين من: ما ضربتُ وما قام لأنه لا متعدّد فيهما لا ظاهراً ولا مقدّراً، فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعد ما كانا مُثبتين له. وشرط باب التنازع أن لا يختلف المعنى بالإضمار في المُلغى.

وإن كان الإضمار في المُلغى مع الأقلت في الأوّل: ما ضرب إلا أنا، وما أكرم إلا أنا، إذ لا يمكن اتّصال الضمير مع الفصل بيلاً، فلا يكون من باب التنازع، لأن

(١) في «ط» فقط بعد قوله: «ضمير موافق للمتنازع» وردت عبارة: «وان لم يجز أن يكون منه» إذ لو كان المُلغى.

وفى النسخ الأخرى بعد قوله، ضمير موافق للمتنازع» وردت العبارة التالية: «سواء كان المُلغى هو الأوّل أو الثاني، فإذا كان المُلغى هاهنا هو الأوّل إلخ وفى «ع» بعد قوله موافق للمتنازع» سقطت العبارة السابقة إلى قوله «فإن كان بدون إلا صار» إلخ.

(٢) فى «ك» «إذا» مكان: «فإذا».

(٣) «وكذا» سقطت من «ط».

الملغى فى باب التنازع إمّا أن يكون خالياً من العمل فى المتنازع، وفى نائبه أعنى الضمير: كضربت وأكرمتى زيد. وكذا، ضرب وأكرمتُ هندُ عند الكسائى (١)، أو يكون فيه نائبٌ عن المتنازع أعنى الضمير فى نحو: ضربا وأكرمت الزيدىن، ليظهر كونه مُلغىً، وكونُ الآخر هو المُعمل، ولا يظهر فى «إلا أنا» الذى بعد ما ضرب نيابة عن «إلا أنا» الذى بعد ما أكرم، كما ظهرت فى ألف ضربا نيابةً عن الزيدىن فى قولك: ضربا وأكرمت الزيدىن، فلا يظهر كَوْنُ ما ضرب مُلغىً، وكونُ ما أكرم مُعملاً، إذ لكل منهما من الفاعل مثلٌ للآخر على السواء.

وكان يجب أن تقول فى الثانى: ما قام إلا هو وما قعد إلا زيد، ولا يستعمل مثله فى كلامهم، بل المُستعمل ما قام وما قعد إلا زيد.

ويجوز أن يكون هذا من باب التنازع عند الكسائى، ويكون الفاعلُ محذوفاً من الأوّل مع إعماله للثانى كما هو مذهبه - على ما يجىء.

ويلزم البصريين أيضاً فى هذا المقام متابعه الكسائى فى مذهبه، لأنهم يوافقونه ههنا فى أن هذا من باب الحذف، لا الإضمار، لأنهم (٢) حذفوا الفاعل مع إلاً لدلالة الثانى عليه، لأنه هو.

وكلّ ما ذكرنا على إعمال الأوّل فى المنفصل المرفوع يجىء مثله فى إعمال الثانى فيه.

وإن كان المتنازع فيه منفصلاً منصوباً نحو ما ضربت وما أكرمت إلا إياك جاز أن يكون من باب التنازع، ويكون قد حذفت المفعول مع إلاً من الأوّل مع إعمال الثانى، أو من الثانى مع إعمال الأوّل، إذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل، وكذا المجرور المنصوب المحلّ نحو: قمت وقعدت بك.

(١) على معنى حذف الفاعل من ضرب، وعدم إضماره فى الفعل الثانى أكرم.

(٢) فى «ع» «فإنهم».

فعلى هذا يجوز التنازع في المضمرة المنفصلة<sup>(١)</sup> والمجرور، ولا سيما إذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو: إياك ضربت وأكرمت.

فقول المصنّف: [«ظاهراً غير وارد مورده»<sup>(٢)</sup>]. وكذا قوله: «بعدهما» لا حاجة إليه، إذ قد يتنازعان في ما هو قبلهما إذا كان منصوباً نحو زيداً ضربت وقتلت، وبك قمت وقعدت، وإياك ضربت وأكرمت.

قوله: «فقد يكون الفاعلية»<sup>(٣)</sup> أى يكون التنازع.

أعلم أن العاملين في التنازع على ضربين، إذ هما إما متفقان أو مختلفان.

والمتفقان على ثلاثة أضرب: لأنهما إما أن<sup>(٤)</sup> يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب، نحو: ضربني وأكرمني زيد<sup>(٥)</sup> أو في المفعولية حسب، نحو: ضربت وأكرمت زيداً، أو في الفاعلية والمفعولية معاً، نحو: ضرب وأكرم زيداً عمراً.

ولم يذكر / المصنّف هذا الثالث، لأنه يتبين بالقسمين الأولين، لأنهما إذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معاً فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا أيضاً في المفعولية.

والمختلفان على ضربين: لأنه إما أن يطلب الأول الفاعلية والثاني المفعولية، نحو: ضربني وأكرمت زيداً أو بالعكس نحو: ضربت وأكرمني زيداً.

فقوله: «مختلفين» حالٌ من الفعلين، لأن معنى قوله: فقد يكون أى التنازع، فقد يتنازعان أى فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين.

واحترز بقوله: «مختلفين» عن القسم الثالث من أقسام المتفقين، لأنهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية أيضاً، لكن متفقين في التنازع، وإنما احترز

(١) وهو المنصوب والمجرور.

(٢) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٣) «في الفاعلية» سقط من «ع».

(٤) في «ط»: «إما يتفقا» تحريف. صوابه من المخطوطات والأسلوب.

(٥) في «ط»: «زيداً» بالنصب تحريف، صوابه من المخطوطات، وسباق الكلام.

عنه، لأن هذا القسم كما ذكرنا تبيّن من القسمين الأوّلين حتى لا يتكرّر بعض الأقسام.

### [الخلافاً بين البصريين والكوفيين في الاختيار]

(ص): ويختار البصريون إعمال الثاني، والكوفيون الأوّل.

(ش): أي البصريون يقولون: المختار إعمال الثاني مع تجويز إعمال الأوّل أيضاً وكذا الكوفيون يختارون إعمال الأوّل مع تجويز إعمال الثاني.

وإنما اختار البصريون إعمال الثاني، لأنه أقرب الطالبيين إلى المطلوب، فالأولى أن يستبدّ به دون الأبعد، وأيضاً لو عملت الأوّل في العطف في نحو: قام وقد زيد لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة، ولعطف على الشيء وقد بقيت منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل.

ولا تجيء هذه العلة في غير العطف نحو: جاءني لأكرمه زيد، وكاد يخرج زيد. وقال الكوفيون: إعمال الأوّل أولى، لأنه أوّل الطالبيين، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثاني. ولاشكّ مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم.

قوله: «الأول» أي إعمال الأوّل.

### [ما يترتب على إعمال الثاني]

(ص): فإن عملت الثاني أضمرت الفاعل في الأوّل على وفق الظاهر دون الحذف خلافاً للكسائي، وجاز خلافاً للفرّاء مثل: [ضربني وضربت زيدا<sup>(١)</sup>]، وحذفت المفعول إن استغنيت عنه وإلا أظهرت.

(ش): هذا بيان أنه إذا عملت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الأوّل؟

(١) ما بين معقوفين سقط من «ع».

فقال: الأول إذاً إما أن يطلب المتنازع للفاعلية أو للمفعولية، فإن كان الأول نحو: ضربني وأكرمت زيداً فالبصريون يضمرون في الأول فاعلاً مطابقاً للاسم المتنازع في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فتقول: ضربني وأكرمت زيداً، ضرباني وأكرمت الزيدين، ضربوني وأكرمت الزيدين، ضربتني وأكرمت هنداً، ضربتاني وأكرمت الهندين، ضربتني وأكرمت الهندات.

والكسائي يحذف الفاعل من الأول حذراً من الإضمار قبل الذكر - كما ذكرنا قبل - فحاله كما قيل:

فَكُنْتُ كَالسَّاعِي إِلَى مَثْعَبٍ مُوَاتِلًا مِنْ سَبَلِ الرَّاعِدِ (١)

وذلك، لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر، لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة، وإن لم يجيء لمحض التفسير كما جاء في نحو: ربه رجلاً فهو يقول: ضربني وأكرمت زيداً أو الزيدين، أو الضمير، أو هنداً أو الهندين أو الهندات.

ونقل المصنّف عن الفراء منَع (٢) هذه المسألة أي إعمال الثاني إذا طلب الأول للفاعلية، وقال: إنه يوجب إعمال الأول في مثل هذا.

والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا: أن الثاني إن طلب أيضاً الفاعلية (٣)

(١) البغدادي «على أن الكسائي وقع في أشنع مما فرّ منه من حذف الفاعل مضمراً، لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر في نحو: ضرباني وضربت الزيدين، مع أن الإضمار قبل الذكر قد ورد، وحذف الفاعل في غير المسائل المحصورة لم يرد.

والساعي: الذهاب، والمثعب: هو واحد مئاعب الحياض، والثعب بالتحريك: سبل الماء في الوادي، والمواتل: اسم فاعل من واءل فيه على وزن فاعل أي طلب النجاة وهرب، والسبل: المطر، والراعد: سحاب ذو رعد.

يقول: أنا في التجاني إليه كالهارب من السحاب ملتجئاً إلى الميزاب، وفي القاموس: «وزب»: وزب الماء يذبُ وزوبياً: مال، ومنه الميزاب، أو هو فارس معرب.

والشاهد منسوب إلى سعيد بن حسّان، وهو الشاهد السابع والأربعون في الخزانة. عن شواهد شرح الشافية/ ١١١.

(٢) في «ط» «مع» تحريف. (٣) في «ط» «للفاعلية» بحرف الجر.

نحو: ضَرَبَ وأكرم زيدٌ جاز أن تُعْمَلَ العاملين في المتنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعليْن، لكن اجتماع المؤثريْن التامَّين على أثر واحد مدلولٌ على فساده ٨٠ في الأصول، وهم يُجْرُونَ عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية.

وقال : جاز أن تأتي بفاعل الأول ضميراً بعد المتنازع نحو: ضربني وأكرمني زيدٌ هو ، جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر.

وإن طلب الثاني المفعولية<sup>(١)</sup> مع طلب الفعل<sup>(٢)</sup> الأول له لأجل الفاعلية نحو ضربني وأكرمت زيداً هو تعيّن عنده الإتيان بالضمير بعد المتنازع، كما رأيت.

كُلّ هذا حذراً مما لزم البصريين والكسائي من الإضمار قبل الذكر وحذف الفاعل.

قوله: «وحذفت المفعول إن استغنيت عنه وإلا أظهرت»، يعني إذا عملت الثاني وطلب الأول المفعولية<sup>(٣)</sup> فالواجب حذف المفعول .

وافق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل، لأن الحذف هناك أيضاً كان الوجه للزوم الإضمار قبل الذكر إلا أنه تعذر، لأن الفاعل لا يُحذف، وفي المفعول هذا المانع مرتفعٌ، لأنه فضلة يحذف في السعة، فكيف مع مثل هذا المَحْجُوج، أعنى الإضمار قبل الذكر؟.

قوله : «إن استغنيت عنه»، في مثل : ضربت وأكرمني زيدٌ، لا تقول : ضربته وأكرمني زيدٌ.

وقال المالكي: يجوز ذلك على قلة.

قوله: «وإلا أظهرت» يعني إن لم تستغن عن المفعول أظهرت ذلك لكونه أحدَ مفعوليّ باب علمت، مع ذكر الآخر، فإنه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم، وذلك لكون مضمون المفعوليْن هو المفعول الحقيقي، لأن المعلوم في

(١) في «ط» «للمفعولين» بحرف الجرّ.

(٢) في «ع»: «مع طلب الأول الفاعلية» مكان «مع طلب الفعل الأول له لأجل الفاعلية».

(٣) في «ط» «للمفعولين».

قولك : علمت زيداً قائماً مصدر المفعول الثاني مضافاً إلى الأول، أي : علمتُ قيام زيد بخلاف مفعولي أعطيت، فإن كل واحد منهما مفعول به، إذ «زيد» في قولك : «أعطيت زيداً درهماً» : مُعْطَى، وكذلك الدرهم. ولا يجوز أيضاً إضماره لكونه إضماراً قبل الذّكر في المفعول، لا في الفاعل، فلم يبقَ بعد تعذر الحذف والإضمار إلا الإظهار.

واعترض على هذا بأنه يجوز في السّعة - وإن كان قليلاً - حذف أحد مفعولي باب «علمت» عند قيام القرينة لأن كل واحد منهما في الظاهر منصوب برأسه ظاهر في المفعولية كمفعولي أعطيت.

وقد جاء ذلك في القرآن والشعر، قال الله تعالى : ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾<sup>(١)</sup> أي بخُلهم هو خيراً فحذف أولهما، وقال الشاعر :

لا تَخَلْنَا على غِرَاتِكَ إِنَا      طالما قد وشى بنا الأعداء<sup>(٢)</sup>  
أى لا تَخَلْنَا أذلاءً<sup>(٣)</sup> فحذف ثانيهما.

سَلَّمْنَا أَنَّهُ امْتَنَعَ الحذف، لِمَ امْتَنَعَ الإضمار نحو: حَسْبِنِيهِ وَحَسْبْتُ زِيداً قائماً؟

(١) آل عمران / ١٨٠ .

(٢) البغدادي : «على أن بعضهم جوز في السّعة حذف أحد مفعولي باب علمت للقرينة مستدلاً بهذا البيت أى لا تخلصنا أذلاء، وهو الشاهد الثامن والأربعون في الخزانة. والغرأة بالفتح والقصر : اسم بمعنى الإغراء ، ويقال : أغرّيته به إغراءً فأغرى به بالبناء للمفعول. وهذا الشاهد من المعلقة المشهورة لابن حجرّة - وفي رواية ابن الأنباري : «غرائك» بالهمزة .

لا تخلصنا على غرائك إِنَا      قبل ما قد وشى بنا الأعداء

انظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات / ٤٥٤ . واستدل بهذا الشاهد أبو زيد الأنصاري على أنه يقال : أغرّيت فلاناً بصاحبه إغراء، وروايته على غرائك بالياء لا على غرائك، ورواية : غرائك تنفق مع رواية الرضى : انظر نوادر أبي زيد / ٥١٧ .

(٣) قال البغدادي : الأولى هالكين أو جازعين والقرينة البيت الذي بعده :

فبقيتنا على الشّناء تنمياً      لنا حدودٌ وعزّة قعساء

أى فبقينا على بغض الأعداء لنا ولم يضرنا بغضهم. وتنمينا : ترفعنا.

قوله: «لكونه إضماراً قبل الذّكر في المفعول».

قلنا: إن جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف، وإن لم يجز فهو كالفاعل فلْيَجْزُ فيه أيضاً الإضمارُ قبل الذّكر لمشاركته الفاعل في علّة جواز الإضمار قبل الذّكر وهي امتناعُ جوازِ حذفه.

سَلَّمْنَا أنه يمتنع الإضمار قبل الذّكر في مُطلق المفعول لم لا يجوز إضماره بعد الذّكر؟ كما هو مذهب الفراء في: ضربني وأكرمت زيدا هو؟ فيقول ههنا: حَسِبْنِي وَحَسِبْتُ زيدا قائماً إياه كما ذكر السّيرافي هذا.

والحقّ أن يقال في هذا الأخير: إن الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبيّ قبيحٌ ولا سيّما إذا صاراً في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولاً حقيقياً لعلمت وبابه.

### [ما يترتب على إعمال الثاني]

(ص): «وإن أعملت الأوّل أضمرت الفاعل في الثاني، والمفعول على المختار إلا أن يمنع مانع، فيظهر».

(ش): «هذا بيان أنه إذا أعملت الأوّل على ما هو المختار عند الكوفيين<sup>(١)</sup>

فكيف يكون حال الثاني؟ فقال: لا يخلو إمّا أن يطلبه / للفاعلية أو للمفعولية، ٨١ فتقول في الأوّل: ضربت وضربني زيدا، وضربت وضرباني الزيدين، وضربت وضربوني الزيدين، وضربت وضربتني هنداً<sup>(٢)</sup> وضربتاني الهنديين، وضربت وضربتني الهندات، تُضمّر الفاعل الثاني على وَفْق الظاهر بلا خلاف من أحد، لأنه ليس إضماراً قبل الذّكر، لكون المتنازع من حيث كونه معمولاً للأوّل مقدّماً على العامل الثاني تقديراً وإن كان مؤخراً لفظاً.

قوله: «والمفعول على المختار» أي وأضمرت المفعول أيضاً في الثاني كالفاعل

(١) في «ط» «عند الكوفيين» تحريف ظاهر.

(٢) في ع: «هند» بالرفع تحريف.

على الوجه المختار فيكون ضميراً بارزاً، ولا تحذفه نحو: ضربني وضربته زيداً، ويجوز حذفه أيضاً لكونه فضلة.

أما اختيار الإضمار فلأن الثاني أقرب الطالبين، فالأولى إذا لم يحظ بمطلوبه مع الإمكان أن يشغل بما يقوم مقام المطلوب، ويخلفه، حتى يترك ذلك المطلوب للأبعد الذي حقه ألا يعمل مع وجود الأقرب، وحتى لا يظن بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب أنه ليس مطلوبه وأنه موجّه<sup>(١)</sup> إلى غيره.

فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسألة أعنى عند إعمال الأول وطلب الثاني للمفعول على أن<sup>(٢)</sup> المختار إضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني عن الضمير في قوله تعالى: ﴿هاؤم اقرءوا كتابيه﴾<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى: ﴿أتوني أفرغ عليه قطراً﴾<sup>(٤)</sup> دليلاً للبصرية على أن المختار إعمال الثاني، وإلا كان أفصح الكلام أي القرآن على غير المختار، أي حذف المفعول من الثاني عند إعمال الأول.

قوله: «إلا أن يمنع مانع من الإضمار»<sup>(٥)</sup>، فيظهر<sup>(٦)</sup>، وذلك إذا كان ذلك المفعول أحد مفعولي باب «علمت» ويلزم من إضماره مطابقاً للمعود إليه مخالفة بينه وبين المفعول الأول في الأفراد أو التثنية أو الجمع أو التذكير أو التأنيث نحو: «حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً».

قال المصنّف: لم يجز<sup>(٧)</sup> حذف «منطلقين» لكونه ثاني مفعول حسبت، ولا إضماره، لأنك لو أضمرته مثني ليطابق المفعول الأول، إذ هما مبتدأ وخبر في

(١) في «ط»: «موجبة» مكان «موجه» تحريف.

(٢) كلمة «أن» سقطت من «ع»

(٣) الحاقة / ١٩.

(٤) الكهف / ٩٦.

(٥) «من الإضمار» سقط من «ط» و«ع».

(٦) بعد «فيظهر» زادت «ط» كلمتي: «على المختار».

(٧) في «ع» «لا يجوز».

الأصل، وتطابقهما في الأفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث واجبٌ لخالف المعود إليه، وهو «منطلقاً» ولو أضمرته مفرداً ليطابق المرجوع إليه لخالف المفعول الأول، فلما امتنع الحذف والإضمار وجب إظهاره هذا كلامه .

والكلام على عدم جواز حذف أحد مفعوليَّ «حسبت» قد سبق.

ولو سلّم له لم يُسَلِّم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود إليه إذا لم تلبس المخالفة بينهما قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾<sup>(١)</sup> وقبله: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾<sup>(٢)</sup> والضمير للأولاد.

فالإضمار قد يأتي على المعنى المقصود فيجوز: «حَسْبُنِي وَحَسْبَتُهُمَا إِيَّاهُمَا الزَّيْدَانِ مِنْطَلِقًا، وَإِنْ كَانَ الْمَعُودُ إِلَيْهِ مَفْرَدًا مَرَاعَاةً لِلْمَسْنَدِ إِلَيْهِ.

وكذا تقول: حَسْبَتْ وَحَسْبَانِي إِيَّاهُ الزَّيْدَيْنِ قَائِمِينَ، وَحَسْبَتْ وَحَسْبَتُنِي إِيَّاهُ هُنْدًا قَائِمَةً، وَحَسْبَتُنِي إِيَّاهُ هُنْدًا قَائِمَةً، وَحَسْبَتُنِي وَحَسْبَتَهَا إِيَّاهَا هُنْدًا قَائِمًا .

وفي كُلِّ هَذَا الْقَبْحُ حَاصِلٌ لِفَصْلِ الْأَجْنَبِيِّ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ، وَفِي بَعْضِهَا بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي الْأَصْلِ

### [شاهد ليس من التنازع]

(ص): قوله: «وقول امرئ القيس»

\* كفاني ولم أطلب قليل من المال\*

ليس منه لفساد المعنى.

(ش): هذا جواب عن استدلال الكوفيّة بهذا البيت في كون إعمال الأوّل هو المختار، وذلك أنهم قالوا: الشّاعر فصيح، وقد أعمل الأوّل بلا ضرورة، إذ لو أعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره.

وأيضاً لو أعمل الثاني لم يلزمه محذورٌ، إذ كان<sup>(٣)</sup> يكون الفاعل مضمراً في

(١) النساء / ١١ في «ط» فإن كانت «بالفاء» تحريف.

(٣) سقطت «كان» من «ع»

(٢) النساء / ١١

٨٢ «كفاني» فاختار إعمال الأوّل مع أنه لزمه شيءٌ غير مختار / بالاتفاق، وهو حذف المفعول من الثّاني - كما مر - وفيه دليلٌ على أن إعمال الأوّل مختار عند الفصحاء، إذ العاقل لا يختار أحدَ الأمرين مع لزوم مشقة مكروه له<sup>(١)</sup> في ذلك الأمر دون الأمر الآخر إلا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحُسْن على الآخر.

وأجاب البصريّة بأنّ هذا الاستدلال إنما يصحّ إذا كان هذا البيت من باب التّنازع، وليس منه لفساد المعنى.

وبيّانه مبنيٌّ على مقدّمة، وهي أنّ «لو» تنفي شرطها وجزءها سواء كانا مُثَبِّين أو مُنْفِيين، فإن كانا مُثَبِّين وجب انتفاؤهما نحو: لو كان لي مال لَحَجَجْتُ، فالحجّ ووجودُ المال منفيّان، وإن كانا منفيين وجب ثبوتهما، لأن نفي النفي إثبات، نحو: لو لم تزرني لم أكرمك، فالزيارة والإكرام مُثَبَّتان.

وإن كان أحدهما مُثَبِّتاً دون الآخر وجب ثبوت المنفي، وانتفاء المُثَبِّت نحو: لو لم تشمتني أكرمك، ولو شمتني لم أكرمك.

رجعنا إلى بيان فساد معنى البيت. لو كان من باب التنازع، فنقول: أوله

\* فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة\*<sup>(٢)</sup>

٥٢ =

وقوله: [أن<sup>(٣)</sup> ما أسعى لأدنى معيشة شرطاً لو، أي لو ثبت أن سعي لأدنى معيشة] فيكون المعنى: لم يثبت أن سعي لأدنى معيشة أي أنّ طلبى لقليل من المال.

(١) كلمة «له» سقطت من «ع»

(٢) هو الشاهد التاسع والأربعون في الخزانة.

البغدادي: «على أنه ليس من التنازع» وقد بيّنه الشارح المحقق. وأصله من إيضاح ابن الحاجب. وقد تكلم عليه ابن هشام في معنى اللبيب في «لو» وفي الأشياء التي تحتاج إلى رابط من الباب الرابع، وبتحقيق لا مزيد علي.

وهو من شواهد: نسبويه ٤١/١، والخصائص ٣٨٧/٢، وابن يعيش ٧٨/١، وشرح شذور الذهب ٢٠٢/٢، والمغنى رقم ٤٥٩ - ٤٨٣ - ٨٩٨، والعيني ٣٥/٣، والهمع والدرر رقم ١٥٢٦، والأشمونى ٩٨/٢، ٤٠/٤.

والشاهد لأمريّ القيس، ديوانه ١٨٨.

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

وقوله : «كفاني» جزاء «لو»، وقوله : «لم أطلب قليل من المال» عطف عليه، فيكون حكمه حكمَ الجواب، فيكون عدمُ طلبٍ قليلٍ من المال منتفياً أى ثبت أن طلبى لقليل من المال، وهو إثبات لما نفاه بعينه فى المصراع الأول، فيكون تناقضاً فيفسد المعنى .

فإن قال الكوفى : إن التناقض إنما جاء لجعلك «الواو» فى «ولم أطلب» للعطف، ونحن نقول : إن الواو للحال .

فالجواب : أنك تكون إذن مستشهداً بما يحتمل العطف الرجح، والحال المرجوح، إذ واو العطف أكثر من واو الحال، والاستشهاد ينبغى أن يكون بالراجح أو بما هو نص فى المقصود، لا بما يحتمله وغيره على السواء، فكيف إذا كان غير المقصود راجحاً والمقصود مرجوحاً ؟

فإن قلت : فإلام توجه قوله : ولم «أطلب» إذا لم يكن موجهاً إلى قليل ؟

قلنا : قيل إلى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعد :

ولكما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالى

والمعنى : لو كان سعياً لتحصيل أقل ما يعاش به من المال لكنت أكتفى بذلك، لأنه قد حصل لى ذلك، ولم أكن أطلب المجد .

والأظهر أن مفعول «لم أطلب» محذوف نسياً كما فى قوله تعالى : ﴿يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾ (١) أى له القبض، وله البسط .

وكذا ههنا معنى البيت : لو كان سعياً لقليل من المال لمنعنى ما وجدته منه عن السعى، ولم يكن منى طلب مع ذلك الوجدان، بل كنت أستقر وأطمئن ولكنى

أسعى لتحصيل مجدٍ مؤثّل، أى مؤصّل، مُدخّرٌ لنفسي ولعقبى يَرْجِعُ إليه عند التّفَاخِرِ.

وأعلّم أنه قد يتنازع الفعلان المتعدّيان إلى ثلاثة خلافاً للجَرْمَى نحو: أعلّمتُ وأعلّمتني زيدٌ عمراً قائماً على إعمال الثاني، وحذف مفاعيل الأول، وأعلّمتني وأعلّمته إياه زيدٌ عمراً قائماً على إعمال الأوّل، وإضمام مفاعيل الثاني.

والأولى أن يقال: أعلّمته ذلك قصداً للاختصار، إذ مفعول علمت في الحقيقة - كما ذكرنا- هو مضمون الفعلين، فيكون ذلك إشارة إليه، وإنما منعه الجَرْمَى لعدم السّماع.

وكذا يتنازع فعلاً تعجّب خلافاً لبعضهم نظراً إلى قلة تصرّف فعل التعجب<sup>(١)</sup>، تقول: ما أحسنَ وما أكرمَ زيداً على إعمال الثاني، وحذف مفعول الأوّل، وما أحسنَ وما أكرمه<sup>(٢)</sup> زيداً على إعمال الأوّل.



(١) في ط: «فعل تعجب «بدون» آل».

(٢) «وما أكرمه» سقط من «ط».

## [نائب الفاعل]

(ص): «قوله» مفعول مالم يُسَمَّ فاعله، هو (١) كل مفعول حذف فاعله، وأقيم هو مقامه. وشرطه إن تغير صيغة الفعل إلى فُعل وَيُفَعَلُ [ولا يقع (٢) المفعول الثاني من باب علمت، ولا الثالث من باب أعلمت. والمفعول له، والمفعول معه كذلك.

وإذا وُجد المفعول به تعيّن له، تقول: ضُرب زيد يَوْمَ الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره، فتعيّن «زيد» فإن لم يكن فالجميع سواءً، والأول من باب أعطيت أولى من الثاني»].

(ش): قوله: «مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله» أى مفعول الفعل الذى لم يُسَمَّ فاعله، وقولهم: فُعلٌ مالم يُسَمَّ فاعله أى فعل المفعول الذى لم يُسَمَّ فاعله، أضيف الفعل إلى المفعول، لأنه صيغ له.

قوله: «إلى فُعل وَيُفَعَلُ»، أى إلى فُعل وَيُفَعَلُ ونظائرهما مما يُضَمَّ أوله فى الماضى وَيُكسَر ما قبل آخره حتى يعمّ نحو: أُفعلِ وافْتَعِلِ واستُفَعِلِ وفُوعِلِ وفُوعِلِلِ .. وتُفَعِّلِ وأمثالها.

ويضمّ أوله فى المضارع ويفتح ما قبل آخره حتى يعمّ يفتعل وَيُسْتَفَعَلِ وَيُفَعِّلِلِ وأمثالها، لكنه أقتصر على الثلاثى لكونه أصلاً للرباعيّ وذى الزيادة.

قوله: «ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت ولا الثالث من باب أعلمت».

أعلم أنّ الثالث من باب أعلمت هو الثانى من باب علمت، - كما يجيئ فى بابه - والذى زاد بسبب الهمزة هو المفعول الأول، إذ معنى أعلمت زيدا عمراً فاضلاً: صيرت زيدا يعلم عمراً فاضلاً، والثانى (٣) والثالث

(٢) = ما بين معقوفين سقط من ع.

(١) = «هو» سقطت من ط.

(٣) «والثانى» سقطت من ط.

مفعولاً عَلِمْتُ، فكلّ ما ثبت للمفعول الثّانى من باب علمت ثبت لثالث مفاعيل أعلمت.

فنقول: إذا كان ثانى مفعوليّ علمت ظرفاً غير متصرف أو جاراً ومجروراً أو جملة نحو: علمت زيداً عندك أو أبوه منطلق، أو فى الدّار لم يقم مقام الفاعل، إذ معنى الظرف الذى لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفيّة أو انجراره بمن نحو: من قبلك، والجار لا ينوب مع المفعول به الصّريح - كما يجىء - والجملة كما لا تقع فاعلاً لا تقع موقعه أيضاً.

بلى، إذا كانت محكيّةً جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد، أى اللفظ نحو  
 ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضِ ابْلَعِي مَاءَكَ ﴾ (١) أى قيل هذا القول وهذا اللفظ.

وكذا قد تجىء الجملة فى مقام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله وهى فى الحقيقة مؤوّلّة بالاسم الذى تضمّنته كقوله تعالى: ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ (٢) وقوله تعالى: ﴿ أَوْ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ (٣) أى تبين لكم فعلنا بهم، وأو لم يهد لهم إهلاكنا، فيصحّ نحو: بين لكم كيف فعلنا (٤).

وما أجازته الكسائيّ والفراء من قيام الجملة التى هى خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام، وجعل يفعل فبعيد لوجهين:

أحدهما: أن هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر، وما حذف فى هذا الباب من الفاعل فليس بمنويّ، ولا يحذف المبتدأ إلا مع كونه منوباً، فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد أيضاً عن الفاعل نحو كين قائم، وقد أجازته الفراء دون الكسائيّ.

والثانى: أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكيّةً أو مؤوّلّةً بالمصدر المضمون، ولا معنى لكين القيام.

(٢) إبراهيم / ٤٥.

(١) هود / ٤٤.

(٤) فى «ع» زيادة «بهم» بعد «فعلنا».

(٣) السجدة / ٢٦.

والمتقدمون منعوا من قيام ثانى مفعولى علمت مطلقاً مقام الفاعل، قالوا: لأنه مسندٌ أسند إلى المفعول الأول، فلو قام مقام الفاعل، والفاعل مسندٌ إليه صار فى حالة واحدة مسنداً ومسنداً إليه فلا يجوز.

وفيما قالوا نظراً، لأن كَوْن الشئ مسنداً إلى شئ، ومسنداً إليه شئ آخر فى حالة واحدة لا يضّر، كما فى قولنا: أعجبنى ضربُ زيدَ عمرًا، فاعجبنى مسند / إلى ضرب، وضرب مسند إلى زيد، ولو كان لفظُ مسنداً إلى شئ أسند أى ذلك الشئ إلى ذلك اللفظ بعينه لم يجز، وهذا كما يكون الشئ مضافاً ومضافاً إليه بالنسبة إلى شيئين كغلام فى قولك: فرَسُ غلامِ زيد.

وأما المتأخرون فقالوا: يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يلتبس كما إذا كان نكرة، وأول المفعولين معرفة نحو: ظنَّ زيداً قائم، لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبر فى الأصل.

والذى أرى أنه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل معرفة كان أو نكرة، واللبس مرتفع مع إلزام كل من المفعولين مركزه، وذلك بأن يكون ما كان خبراً فى الأصل بعد ما كان مبتدأ، فلا يجوز فى نحو: علمت زيداً أباك مع اللبس تقديم الثانى على الأول، وهذا كما قلنا فى نحو: ضربَ موسى عيسى، وكذا فى نحو أعلمتك زيداً أباك، فإذا الزم كل واحد مركزه لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل، وهو فى مكانه.

وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل أن يلى الفعل بلا فصل بل معناه: أن يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل، فتقول: علمَ زيداً أبوك، والمرفوع ثانى المفعولين، وأعلمك زيداً أبوك المرفوع ثالث المفاعيل.

وكذا يجب حفظ المراتب فى باب أعطيت إذا التبتست مخالفتة نحو: أعطيت زيداً أخاك، فإن لم يلبس لقريته جاز العدول كقوله تعالى: ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾ (١). هذا الذى قلنا من حيث القياس، ولا شك أن السماع

لم يأت إلا بقيام أول مفعولي علمت، لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل  
«والجار أحق بصقبه»<sup>(١)</sup>.

وكذا لم يُسمع إلا قيام أول مفاعيل أعلمت، كقوله:

\* نُبئتُ عمراً غيرَ شاكِرٍ نِعْمتي \*<sup>(٢)</sup>

لأنه في الحقيقة فاعل علم، إذ معنى أعلم زيدٌ عمراً منطلقاً: علم زيدٌ عمراً  
منطلقاً.

وقيام ثانی مفاعيل أعلمت مقام الفاعل أولى من حيث القياس من قيام ثالثها  
كما كان قيام أول مفعولي علمت أولى، فنقول: أعلمك زيدٌ أباك<sup>(٣)</sup>، ولا يلبس  
مع لزوم كلٍّ مركزه.

قوله: «والمفعول له والمفعول معه كذلك».

إنما لا يقومان مقام الفاعل، لأن النائب منابه ينبغي أن يكون مثله في كونه من  
ضروريات الفعل من حيث المعنى، وإن جاز ألا يذكر لفظاً، كما أن الفاعل من  
ضروريات الفعل.

ولا شك أن الفعل لا بد له من مصدر، إذ هو جزؤه، وكذا لا بد له من زمان  
ومكان يقع فيهما.

ولا بد للمتعدّي من مفعول به يقع عليه، وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة

(١) في القاموس: «صقب»: «الجار أحق بصقبه» أي بما يليه ويقرب منه.

(٢) عجزه:

\* والكفر مخبئةً لنفس المنعم \*

البغدادى: «على أن أعلم وأخواتها مما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل إذا بنيت للمفعول، لا ينوب عن  
الفاعل إلا المفعول الأول، وضمير المتكلم هو المفعول الأول، «وعمرأ» هو المفعول الثاني و«غير» هو  
المفعول الثالث، وأصلهما المبتدأ والخبر.

والشاهد من معلقة عنتره بين شداد العيسى.

وهو الشاهد الخمسون في الخزانة.

(٣) في «ط» «زيداً» بالنصب، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب.

حرف الجرّ، ولهذا كان كلّ مجرور وليس من ضروريّات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو: جئتكَ للسّمْن، فلا يقال: جىء للسّمْن، إذ ربّ فعل بلا غرض لكونه عبثاً، فمن ثمّ لم يقم المفعول له مقام الفاعل.

وإنّما لم يقم المفعول معه مقامه، إذ هو مصاحب وربّ فعل يُفعل بلا مصاحب، مع أن معه الواو التي أصلها العطف، وهي دليل الانفصال، والفاعل كجزء الفعل ولو حذفها لم يُعرف كونه مفعولاً معه.

وكذا التّمييز والمستثنى ليسا من ضروريّاته.

وأجاز الكسائيّ نيابة التّمييز لكونه في الأصل فاعلاً، فقال في طاب زيد نفساً: طيّت نفسُ زيد.

وأما الحال فإنّها وإن كانت من ضروريّات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بدّ لكلّ فعل منه.

قوله: «وإذا وُجد المفعول به تعيّن له»<sup>(١)</sup> أى للقيام مقام الفاعل، وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشدّ منه لسائر المنصوبات. هذا مذهب البصريين.

٨٥ وأما الكوفيّون ووافقهم بعض / المتأخّرين: فذهبوا إلى أن قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أولى، لا أنّه واجب استدلالاً بالقراءة الشاذة: ﴿لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ﴾<sup>(٢)</sup> بالنصب، ويقول الشّاعر:

لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجُرُ الْكَلَابَا<sup>(٣)</sup>      وَلَوْ وُلِدَتْ قُفَيْرَةٌ جَرَوْ كَلْبًا = ٥٤

(١) بعد قوله: «تعيّن له» زيادة في «ع» ليست في النسخ الأخرى وهي: «تقول: ضُرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره، فتعيّن زيد وإن لم يكن في الجميع سواء، والأول من باب أعطيت أولى من الثاني».

(٢) الفرقان/ ٣٢. وقد قرأ بها ابن كثير. انظر انحاف فضلاء البشر/ ٣٣٩، ومعجم القراءات قراءة رقم ٦٠١٧.

(٣) هو الشاهد الحادى والخمسون «في الخزانة»:

وأمثاله:

ومنع الجزولي نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في:

\* أمـرتك الخـير\* (١)

= ٥٥

والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح.

والأخفش أجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به، ووصفهما، والشَّرْطُ في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل أن يكون ملفوظاً به.

وقد أجاز سيويه إضمار المعهود فيقال لمن ينتظر القعود: قد قُعد، أو الخروج: قد خُرج بناءً على قرينة التَّوَقُّع، أي قُعد القعود المتوقع.

ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل إذا كان المصدر مفعولاً به نحو: قولك: قمتُ فاستُحسِن، أي استُحسِن قيامي.

ويشترط في المفعول المطلق أيضاً ألا يكون مجرد التوكيد، إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله في إفادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه ليصيرامعاً كلاماً. فلو قلت: ضُربَ ضُربٌ لم يجز، لأن «ضُرب» مستغن بدلالته

= البغدادي: «على أن الكوفيين وبعض المتأخرين أجازوا نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح».

= وقفيرة: اسم أم الفرزدق.

والشاهد من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق.

من شواهد: الخصائص ١/٣٩٧، الحجة لابن خالويه، ٢٥٠ طبعة ثانية، وابن الشجري، ٢/٢١٥. وابن يعيش ٧/٧٥، والهمع والدرر رقم ٦٣٩.

(١) قطعة من بيت وهو الشاهد الثاني والخمسون في الخزانة، والبيت بتمامه:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به      فقد تركتك ذامال وذانشب

البغدادي: «على أن الجزولي منع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار وأصله: أمرتك بالخير، لأن أمر يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد وهو الكاف. وبحرف الجر إلى أمر». وقد نسب الشاهد إلى عمرو بن سعد يكره.

من شواهد: سيويه ١/١٧، والمقتضب ٢/٣٢٠، والخصائص ٣/٢٤٧، وابن يعيش ٧/٦٣. ٨/٥١، وشرح شذور الذهب ٣٣١، والعينى ٣/٢٢٦، والهمع والدرر رقم ١٤٠٠، والتصريح ١/٣٩٤.

على ضَرْبٍ من قولك: ضَرْبٌ، بل يقال: ضَرْبٌ ضربةٌ أو الضَرْبُ الفلاني، ولذلك قال المصنف: ضرباً شديداً، وكذا تُشترط الفائدة المتجددة في كلِّ ما ينوب عن الفاعل، فلا يقال: ضَرْبٌ شئٌ، وجلس مكانٌ أو زمانٌ أو في موضع، لأن هذه الأشياء معلومةٌ من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها.

ويشترط في الظرف النائب أن يكون متصرفاً ملفوظاً به، وقد أجاز بعضهم في غيرا المتصرف نحو: قُعد عندك، وليس بوجه. وأجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو: أنت في الدار ضَرْبِ أي: ضَرْبِ فيها.

وقوله تعالى: ﴿كُلُّ أَوْلِيكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾<sup>(١)</sup>، «عنه» مرفوع المحل:

(مسئولاً) المقدر المفسر بـ«مسئولاً»، الظاهر كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ

المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٢)</sup> لكن ليس في «مسئولاً» المفسر ضمير كما كان في استجارك المفسر، وذلك لأصالة الفعل في رفع المسند إليه، فلا يجوز خلوّه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول.

والأكثر على أنه إذا فقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضاً، ورجح بعضهم الجار والمجرور منها، لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف. ورجح بعضهم الظرفين والمصدر، لأنها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق، لأن دلالة الفعل عليه أكثر.

والأولى أن يقال: كلُّ ما كان أدخل في عناية المتكلم، واهتمامه بذكره، وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة وذلك إذن اختياره.

قوله: «من باب أعطيت»، أي تماله مفعولان أولهما ليس بمبتدأ، وإنما كان أولى لأن فيه معنى الفاعلية دون الثاني، ففي أعطيت زيدا درهماً و«زيد» عاط، أي أخذ والدَّرهَم معطو، وفي كسوت عمرًا جبَّة «عمرؤ» مكَّس، والجبَّة مكَّساة، وكذا في غيره.



## [المتبدأ والخبر]

(ص): «ومنها المتبدأ والخبر، فالمتبدأ: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعةً لظاهر مثل: «زيدٌ قائمٌ، وما قائم الزيدان، وأقائم الزيدان، فإن طابقت مفرداً/ جاز الأمران. ٨٦ والخبر: هو المجرد المسند به<sup>(١)</sup> المغاير للصفة المذكورة».

(ش): أعلم أن المتبدأ: اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد، لأن الحد مبین للماهية بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشئان في الماهية لم تجتمعا في حد، فأفرد المصنف لكل منهما حداً، وقدم منهما ما هو الأكثر في كلامهم.

وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المتبدأ بنواسخ المتبدأ، وهي كان، وإن، وظن، وأخواتها، وما، ولا.

والأولى أن نطلق ولا نخصّ عاملاً دون عاملٍ صوتاً للحد عن اللفظ المجمل.

ونحيب عن قولهم: بحسبك زيدٌ، وما في الدار من أحد بزيادة «الباء» «ومن» فكأنهما معدومان، وعن قولهم في نحو: إن زيدا منطلقاً وعمرو: إن «عمرو»<sup>(٢)</sup> معطوفٌ على محل اسم إن، لكونه مرفوع المحلّ بالأبتداء، بجواب قريب من الأول<sup>(٣)</sup> وذلك أن لفظة «إن» لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها إلا التأكيد.

لكنه يشكل بقولهم: لا رجلَ ظرٍ بواسطة حرف جرّ. ومطلق لفظ المفعول به

(١) «به» زائدة في «ط» فقط. وقد تنبه إلى ذلك الشريف في تعليقاته فقال: «لم يوجد في نسخة المتن عند الشارح لفظة به».

(٢) في «ع» «إن عمرو» بالإعراب، وفي «ط» والنسخ: «عمرو» بالرفع على الحكاية.

(٣) وهو زيادة الباء في «بحسبك» وزيادة «من» في: «من أحد».

الاسم الذّي هو المتبدأ، إن اخترنا مذهب الأخص والمبرّد وهو: أن «لا هذه عاملةٌ، وخبرها مرفوعٌ بها، واسمها منصوبٌ المحلّ».

ووجه الإشكال هو أن «لا» ليس زائداً ولا جارياً مجرّياً الزائد، فاسمها إذاً اسمٌ ليس بمجرد عن العامل اللفظي، وهو مبتدأ، وإلا لم يجرّ الحمل على موضعه بالرفع، ولا يُشكّل إن اخترنا مذهب سيبويه وهو: أن «لا» هذه ليست بعاملة والخبر مرفوعٌ لكونه خبر المتبدأ.

فإن قيل: نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده، بل على محلّ المركب الذي هو «لا» مع اسمها، وهذا المركب مجرد عن العوامل.

فالجواب: أنه قد خرج إذاً هذا المركب عن حدّ المتبدأ بقولهم: هو الاسم المجرد، وليس هذا المركب باسم، بل هو حرف مع اسم، إلا أن يقال: إنه بالتركيب صار كاسم واحد، لكن الاعتراض واردٌ على كل حال على مذهب من أجاز رفع صفة اسم «لا»<sup>(١)</sup> التبرئة<sup>(٢)</sup> إذا كان مضافاً نحو: لا غلام رجلٍ ظريفٌ في الدار، لأنه لا يصحّ فيه دعوى التركيب وصيرورتهما<sup>(٣)</sup> كاسم واحد.

قوله: «الاسم المجرد»، لا يردّ عليه نحو: تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه<sup>(٤)</sup>

(١) في ط: «الاسم» «أل» تحريف.

(٢) «لا» النافية للجنس المراد بها نفى الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصّاً، ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفرادها.

وتسمى «لا» التبرئة بإضافة الدال إلى المدلول، لتبرئة المتكلم، وتنزيهه الجنس عن الخبر. انظر حاشية الصبان ٣/٢.

(٣) في «ع» «صيرورتها» بدون تثنية، تحريف.

(٤) في «ط» «لا أن تراه» مكان: «خبر من أن تراه».

وهذا مثل مشهور ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه: «الأمثال» ٩٧ وقال: كان الكسائي يرى التشديد في الدال فيقول: المعيدى. وقال: إنما هو تصغير رجل منسوب إلى معدّ. قال أبو عبيد: ولم أسمع هذا من غيره.

وحكى المفضل أنه قال: المثل للمنذر بن ماء السماء قاله لشقة بن ضمرة التميمي.... وكان سمع بذكره، فلما رآه اقتحمته عينه فقال: أن نسمع بالمعديّ خير من أن تراه. فأرسلها مثلاً فقال شقة: أبيت اللعين: إن الرجال ليسوا يجزّروا، تراء منها الأجسام».

وقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾ (١) عند من قال: «أُنذِرْتَهُمْ» مبتدأ لتأويلهما بالاسم، أى: سماعك بالمُعَيِّدِي، وسواء عليهم إنذارك وتَرْكُهُ.

ولو قال: المتبدأ: الاسم المسند إليه لدخل فيه الفاعل، ولو اقتصر على قوله: الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الأسماء التى لا تُركَّب مع عاملها نحو: واحد، اثنان، والخبر، والمتبدأ الثانى، فبقوله: «مسنداً إليه» خرجت الثلاثة. قوله: «أو الصفة الواقعة إلى آخره» هذا هو حدّ المتبدأ الثانى.

والنِّحاة تكلفوا إدخال هذا أيضاً فى حدّ المتبدأ الأوّل، فقالوا: إن خبره محذوف لسدّ فاعله مسدّ الخبر، وليس بشىء، بل لم يكن لهذا المتبدأ أصلاً من خبر، حتى يحذف ويسدّ غيره مسدّه. ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت، إذ هو فى المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له، فمن ثمّ تمّ بفاعله كلاماً من بين جميع اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، ولهذا أيضاً لا يُصغَّر ولا يُوصف، ولا يُعرف، ولا يثنى، ولا يُجمَع إلا على لغة: أكلونى البراغيث.

ويعنى بالصفة اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

قوله: «رافعة لظاهر» احترازٌ عن نحو: أقائم الزيدان، وأقائمون الزيدون، فإنه خبرٌ.

ويريد بالظاهر: ما كان بارزاً غير مُستكنّ، سواءً كان مُظهِراً/ نحو: أقائم الزيدان، أو مضمراً كقولك بعد ذكر الزيدان: أقائم هما (٢) فإن قولك: هما فاعلٌ مع كونه مضمراً.

قوله: «بعد حرف النفي، وألف الاستفهام»، وكذا بعد «هل» الاستفهامية نحو: ما قائم الزيدان، وأقائم الزيدون، وهل حسنّ الزيدان؟.

والأخفس والكوفيون جوزوا رَفَعَ الصِّفَةِ للظَّاهِرِ على أنه فاعل لها من غير

(١) البقرة/٦.

(٢) فى هامش ط: الصواب: أقائم هما.

اعتماد على الاستفهام أو النفي نحو: قائمُ الزيدان، كما يجيزون في نحو: في الدار زيدان، بَعْمَلٍ (١) الظرف بلا اعتماد، وأجرى نحو: غير قائم الزيدان مُجرى: ما قائم لكونه بمعناه قال:

٥٦ = غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضِي بالهمِّ والحزنِ (٢)

ومثل ذلك «أقلُّ رجل يقولُ ذلك إلا زيد (٣)» عند أبي علي - كما يجيء في باب الاستثناء - وكذا قولهم: «خطيئةُ يومٍ لا أصيد فيه» (٤) أي قلَّ رجل يقول ذلك، ويخطئ يومٌ لا أصيد فيه، أي يقلُّ ويندر، فهذه كلها مبتدآت لا أخبار لها لما فيها من معنى الفعل.

ولا تدخل نواسخُ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصِّدر. وربَّ عند أبي عمرو مبتدأ لا خبر له كأقل رجل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريبٌ من النفي - كما يجيء في باب حروف الجرِّ. ويجوز عند الأخفش والقراء: إن قائمًا الزيدان،

(١) في «ط» «بعمَل» بالياء.

(٢) = البغدادى: «أورده مثلاً لإجراء «غير» قائم الزيدان مُجرى: «ما» قائم الزيدان لكونه بمعناه. وهو الشاهد الثالث والخمسون في الخزانة.

= و«مأسوف»: اسم مفعول من الأسف، وهو شدة الحزن، وباب فعله فرح، و«على زمن» متعلق به على أنه نائب فاعل، وجمله «ينقضِي» صفة لـ «زمن»، و«بالهم» حال من ضميره أي مشوباً بالهم». والشاهد لأبي نواس، وهو ليس ممن يستشهد بكلامه، وإنما أورده الشارح مثلاً للمسألة، ولم يقل: كقوله: وقد ذكر هذا البيت في: ابن عقيل ١/٨٩، والأشموني ١/١٩١ والأشباه والنظائر للسيوطي بتحقيقى رقم ٣٠٥، ٥٦٣، ٦١١، ٦٧٨، والهمع والدرر رقم ٣١٢.

(٣) في هامش سبويه ٢/٣١٤ بتحقيق أستاذنا المرحوم عبد السلام هارون ما نصه: «السيرافي»: لا يصحّ البدل من لفظه، لأننا إن أبدلنا زيداً من: «أقل رجل» اطرحناه في التقدير، فبقى: «يقول ذلك إلا زيد» وهذا لا يصح، ولكننا نرده إلى معناه، ونفصله بما يصحّ معه البدل. و«أقل» ينصرف على معنيين: أحدهما: النفي العام، والآخر: ضد الكثرة، فإذا أريد النفي العام جعل تقديره: ما رجل يقول ذلك إلا زيد كما نقول: ما أحد يقول ذلك إلا زيد.

وإن أريد به ضد الكثرة، فتقديره: ما يقول: ذلك كثير إلا زيد، ومعناها يؤول إلى شيء واحد.

(٤) من أمثلة سبويه ١/٨٤، وفي اللسان: «خطأ» يقال: خطيئة يوم يمرّ بي أن لا أرى فلاناً، وخطيئة ليلة تمرّ أن لا أرى فلاناً في النوم لقوله: طيل ليلة، وطيل يوم.

وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في «ظن» أيضاً نحو: ظنت قائماً الزيدان.

وكلاهما بعيدٌ عن القياس، لأن الصفة لاتصير مع فاعلها جملةً كالفعل إلا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفى والاستفهام، أو دخول ما لأبد من تقديرها فعلاً بعده كاللام الموصولة.

وأما إنَّ وظنَّ فليسا من ذينك في شيء، بل هما يطلبان الاسمية، فلا يصحَّ تقديرها فعلاً بعدهما.

وأما العامل في المبتدأ فقال البصريون: هو الابتداء وفسرّوه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه، ويكون معنى الابتداء في المبتدأ<sup>(١)</sup> الثاني تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء.

واعترض بأن التجريد أمرٌ عديمٌ فلا يؤثر.

وأجيب: بأن العوامل في كلام العرب علاماتٌ في الحقيقة لا مؤثرات، والعدمُ المخصوص أعنى عدم الشيء المعين يصح أن يكون علامةً لشيء لخصوصيته.

وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام لفظاً تحقيقاً أو تقديرًا للإسناد إليه أو لإسناده حتى يسلم من الاعتراض بأن التجريد أمرٌ عديمٌ فلا يؤثر.

ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي: هذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضاً لطلبه لهما على السواء.

ونقل الأندلسي<sup>(٢)</sup> عن سيويه: أن العامل في الخبر هو المبتدأ، ويحكي هذا عن

(١) المراد به القسم الثاني من قسمي المبتدأ.

(٢) لعله أبو حيان الأندلسي: وهو أنير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان.

ولد في أواخر شوال سنة ٦٥٤ هـ وتوفي سنة ٧٤٥ هـ انظر: نفع الطيب ٣/٢٩٢ بتحقيق الشيخ

محمد محيي الدين عبد الحميد، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٦/١٤٥.

أبى علي<sup>(١)</sup> وأبى الفتح<sup>(٢)</sup>.

وقال الكسائي والفرّاء: هما يترافعان وقد قوينا هذا فى حدّ العامل  
وقال بعضهم: المتبداً الأول يرتفع بإسناد الخبر إليه كما قال خَلَفَ فى ارتفع  
الفاعل.

وقال الكوفيون: المتبداً الأول يرتفع بالضّمير العائد من الخبر إليه لاشتراطهم  
الضّمير فى الخبر الجامد أيضاً - كما يجىء.

قوله: «فإن طابقت مفرداً جاز الأمران»: أى إن كانت الصّفة المذكورة مطابقةً  
للمرفوع بعدها فى الأفراد جاز الأمران: كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها، أو كونها  
خبراً عما بعدها.

فنقول: الصّفة الواقعة بعد حرف الاستفهام، وحرف النّفى إمّا أن تكون مفردةً  
أو، لا، فإن كانت مفردة فالمسند إليه بعدها، إمّا مفردٌ أولاً، والمفردة المفرد ما بعدها  
يحتمل وجهين - كما ذكرنا الآن.

والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لاغير، ما بعدها فاعلها، والتي ليست  
بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها نحو: أقائم الزيدان، وأقائمون الزيدون  
والأظهر / أنها خبرٌ عما بعدها، وتحتّم أن تكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة  
٨٨ «يتعاقبون فيكم ملائكة» .

والعامل فى المتبداً الثانى تجرّده عن العوامل لإسناده إلى شىء آخر.

وعلى ما اخترنا فى حدّ العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الأوّل وخبره، لأنّ  
كون كلّ واحد منهما عمدة يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر.

(١) أبو على: هو أبو على الفارسى، وتقدم ذكره.

(٢) = أبو الفتح هو ابن جنى وسبق ذكره.

(٣) أخرجه البخارى فى باب: «المواقيت»، وباب التوحيد، ومسلم فى باب المساجد، والنسائى فى باب  
الصلاة، ومسند ابن حنبل ٦ / ٢٩١، ٣٠٦ وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى ٤ / ٢٩٠.

قوله: «والخبر هو المجرّد» دخل فيه المتبدأ الأوّل والثاني، والأسماء المعدودة.

قوله: «المسند» أخرج منه المتبدأ الأول والأسماء المعدودة.

قوله: «المغاير للصفة المذكورة» أخرج منه المتبدأ الثاني.

### [أصل المتبدأ التقديم]

(ص): وأصل المتبدأ التقديم، ومن ثمّ جاز: في داره زيدٌ، وامتنع: صاحبها في الدار».

(ش): إنّما كان أصل المتبدأ التقديم، لأنه محكوم عليه، ولا بدّ من وجوده قبل الحكم فقصّد في اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه. وأمّا تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه<sup>(١)</sup> عاملاً في المحكوم عليه، ومرتباً العامل قبل المعمول.

وإنّما أُعتبر هذا الأمر اللفظي - أعنى العمل - وألغى الأمر المعنوي أعمى تقدّم المحكوم عليه على الحكم، لأن العمل طارئ - والاعتبار بالطارئ دون المطرؤ عليه.

وأما وجوب تقديم الحكم في نحو: أقائم الزيدان مع أن كلّ واحد عامل في الآخر على الصحيح فلكون الصفة فرعاً على الفعل في العمل.

وقيل: إنّما قدّم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجاً إلى الاسم، واستغناء الاسم عنه، فأرادوا في الجملة المركبة منهما تميم الناقص بالكامل، وقصدوا أيضاً الإيدان من أوّل الأمر أنها فعلية.

فلو قدّم الفاعل لم يتعيّن للفعلية من أوّل الأمر إذ<sup>(٢)</sup> أمكن صيرورته كلاماً باسم آخر.

(١) «ط» «فلكون» بدون الضمير، تحريف.

(٢) في «ط» إذا.

قوله: «وَمِنْ ثَمَّ» أى ومن وجهة كون أصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسألة،  
يعنى إن قيل لِمَ جازت وفيها إضمارٌ قبل الذِّكر؟  
قلنا: لأن أصل المبتدأ التقديم، فالتقدير زيد فى داره، فالمؤود إليه بعد الضمير  
لفظاً وقبله تقديرًا.

قوله: «وامتنع صاحبها فى الدار» امتناع هذه أيضاً معللٌ بكون أصل المبتدأ  
التقديم، فيكون الضمير فى «صاحبها» راجعاً إلى الدار المؤخر عن صاحبها لفظاً  
وأصلاً، فيكون ضميراً قبل الذِّكر فلا يجوز.

ومن ثمَّ جَوَزَ<sup>(١)</sup>: ضَرَبَ غلامه زيداَ ينبغى أن يجوزَ هذا، لأن طلبَ المبتدأَ لخبره  
كطلب الفعل للمفعول بل أشد.

وكان ترتيب الكلام يقتضى أن يذكر المصنّف ههنا المواضع التى يجب فيها  
تقديم المبتدأ، والمواضع التى يجب فيها تأخيرها، ثم يذكر المواضع التى يصح فيها  
تنكير المبتدأ.

### [مَسْوَغَاتُ الْمَبْتَدَأِ النِّكَرَةِ]

(ص): وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما مثل: «وَلَعَبْدُ مؤمنٌ خيرٌ  
منْ «مُشركٍ»<sup>(٢)</sup>» وأرجل فى الدار أم امرأة؟ وما أحدٌ خيرٌ منك، وشراًهر ذاناب،  
وفى الدار رجلٌ، وسلامٌ عليك.

(ش): أعلم إن جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفةً أو نكرةً فيها  
تخصيصٌ ما. قال المصنّف: لأنه محكومٌ عليه، والحكم على الشئ لا يكون إلا بعد  
معرفة.

وهذه العلة تطرد فى الفاعل مع أنهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص.

(١): «جوزَ» سقطت من «ع». وفى «ط»: «ومن جوزثمة».

(٢): البقرة/ ٢٢١.

وأما قول المصنّف: إنّ الفاعل يختصّ بالحكم المتقدم عليه فوهم، لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مُخصّص، فتكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته، وقد قال: إنّ الحكم على الشئ لا يكون إلاّ بعد معرفته.

وقال ابن الدّهان<sup>(١)</sup>: - وما أحسن ما قال-: إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيّ نكرة شئت، وذلك، لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواءً تخصصّ / المحكوم عليه بشئ أو، لا.

٨٩

فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ، وعن الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه، أو نكرتين غير مختصتين بشئ<sup>(٢)</sup> واحد، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه.

فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلاً فقلت: زيد قائم عد لغواً.

ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائماً في الدارجاز لك أن تقول: رجل قائم في الدار، وإن لم تخصصّ النكرة بوجه.

وكذا تقول: كوكب انقضّ الساعة، قال الله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾<sup>(٣)</sup> وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول: قام زيد، ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار أن تقول: قام في الدار رجل.

ولا أنكر أن وقوع المبتدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرةً لاشتباه الخبر بالصفة في

(١) ابن الدّهان: سعيد بن المبارك بن عليّ بن عبدالله الإمام ناصح الدين بن الدّهان النحوي.

ولد ليلة الجمعة حادي عشر رجب سنة أربع، - وقيل ثلاث - وتسعين وأربعمائة.

وتوفى بالموصل ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩ هـ. انظر البغية ١/٥٨٧.

(٢) في «ط فقط» «بشيء» بزيادة الباء.

(٣) القيامة/ ٢٢.

كثير من المواضع بخلاف الفاعل، فإن فعله لتقدمه عليه وجوباً لا يلتبس بصفته، ثم نقول: يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع:

أحدها: (ما) التعجيبية على مذهب سيويه - كما يجيء في بابه

والثاني: المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو: «شراً هراً ذاناب»<sup>(١)</sup>، «وأمرٌ أقعده عن الحرب» «وشراً ما ألجأك إلى مَخَّةِ عُرْقُوبٍ»<sup>(٢)</sup>.

الثالث: المبتدأ الذي خبره ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور.

الرابع: كلمات الاستفهام نحو: مَنْ عندك؟ وما حدث؟ أو ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو: أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ؟ وهل رجل في الدار؟ وأرجل في الدار أم امرأة؟

الخامس: ما بعد واو الحال نحو: ما أراك إلا وشخصٌ يضربُك.

السادس: بعد أمّا: نحو: أمّا غلامٌ فليس عندك، وأمّا جاريةٌ فلا أملكها.

السابع: الجواب نحو: قولك: رجلٌ في جواب مَنْ جاءك؟ أى رجل جاءني، لأن السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها أولى.

وغير ذلك ممّا لا يحصى ولا ضابط له كقولهم:

(١) قال في مجمع الأمثال ١/ ٢٧٠: أهرة: إذا حمله على الهرير. وابتدءوا بالنكرة ههنا من غير صفة وإنما جاز ذلك لأن المعنى: ما أهرّ ذاناب إلا شرّاً، وذو الناب: السبع.

ويضرب المثل في ظهور أمارات الشرِّ ومخايله «والهرير للكلب: صوته دون نياحه من قلة صبره على البرد (كما في القاموس).

(٢) في «ط» والنسخ المخطوطة: «الجأك» وفي «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال/ ٤٣٤. ورد المثل على النحو التالي:

«شر ما أجاك إلى مَخَّةِ عُرْقُوبٍ».

قال يحيى بن زياد: طرح الباء من جاء بك، وأوصل الفعل بالهمزة فقال: أجاك كما قال الله سبحانه: فأجاها المخاض إلى جذع النخلة [مريم / ٢٣]، وإنما خص العرقوب لأنه لامخ فيه، وإنما هو شئٌ رقيق كالإهالة فليس يحتاج إليه إلا من لا يقدر على شئ.

ويضرب هذا المثل لكل مضطر إلى ما لاخير فيه، ولا يقع عنده موقعاً مثل بخيل تسأل، أو طعام سوء تأكله»، وأنظر كتاب: «الأمثال» لأبي عبيد / ٣١٢.

«شَهْرٌ ثَرِيٌّ، وشَهْرٌ تَرِيٌّ، وشَهْرٌ مَرْعِيٌّ»<sup>(١)</sup>، وقولهم: «أُمَّتٌ»<sup>(٢)</sup> في حَجَرٍ لَا فَيْكَ» وقوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

أما قول المصنّف في (ما) التّعجيبية وفي نحو: «شَرَّ أَهْرَ ذَانَابٍ» إن ذلك لَمَّا كان في المعنى فاعلاً، والفاعل يختصّ بالحُكْمِ المتقدّم عليه فكذا يختصّ هذا أيضاً فقد ذكرنا ما عليه، وهو أن المحكوم عليه إذا اختصّ بعين الحكم فأنّت حاكمٌ على غير المختصّ فلا يتمّ قولهم إذاً في تعليل كون المبتدأ معرفة أو مختصاً: إن الحُكْمِ ينبغي أن يكون على مختصّ.

ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء بأيّ نكرة كانت سواء تقدّم الخبر عليها أو تأخر، لأنّ المخصّص في الصورتين [حاصلٌ]<sup>(٤)</sup> على الجُمْلِ.

فظهر بما ذكرنا أن قول المصنّف في نحو: في الدّار رجل: إن المبتدأ يختصّ بالحُكْمِ المتقدّم ليس بشيء.

وأما قوله في نحو: أرجلٌ في الدّار أم امرأة: إن التّخصيصَ [حاصلٌ]<sup>(٥)</sup> عند المتكلّم، لأنه يعلم كون أحدهما في الدّار، فنقول: لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلّم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء بأيّ نكرة كانت إذا كانت مخصوصة عند المتكلّم، بل إنّما يُطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب على ما ذكرنا.

(١) الشريف: الثرى: التراب النّدي... قال الأصمعيّ: العرب تقول: شهرٌ ثرى. وشهرٌ ترى، وشهرٌ ترعى، أى تمطر أو لا، ثم يطلع النبات فتراه، ثم يطول فترعاه النعم.

(٢) في اللسان: الأمت: العوج: قال سيبويه: «وقالوا: «أمت في الحجر لانيك» أى ليكن الأمت في الحجر لانيك، ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة وهى مما يوصف بالخلود والبقاء. ورفعه وإن كان فيه معنى الدعاء، لأنه ليس بجار على الفعل، وصار كقولك: التراب له. وحسن الابتداء بالنكرة لأنه في قوة الدعاء.

(٣) القيامة/ ٢٢

(٤) ما بين المعقوفين سقط من النسخ المخطوطة.

(٥) في ط: «خاصل» بالخاء، تحريف ظاهر.

ولو كان المجوز للتنكير فى: أرجل فى الدار أم امرأة معرفة المتكلم بكون أحدهما فى الدار للزم امتناع أرجل فى الدار؟ وهل رجل فى الدار؟ وأرجل فى الدار أو امرأة؟ لعدم لفظة «أم» الدالة على حصول الخبر عند المتكلم، وعدم شئ ٩. آخر يتخصّص / به المبتدأ:

قوله فى: «ما أحدٌ خيرٌ منك»<sup>(١)</sup> أن وجه التخصيص فيه أن النكرة فى سياق النفى تفيد العموم<sup>(٢)</sup> فقولك: «أحدٌ» عمّ جنس الإنس حيث لم يبق أحد منهم.

وفيه نظر، وذلك أن التخصيص: أن يجعل لبعض من الجملة شئ ليس لسائر أمثاله، وأنت إذا قلت: ما أحدٌ خيرٌ منك فالقصد أن هذا الحكم وهو عدم الخيرية<sup>(٣)</sup> ثابت لكل فرد فرد، فلم يتخصّص بعض الأفراد لأجل العموم بشئ، وكيف<sup>(٤)</sup> ذلك والخصوص ضدّ العموم؟ بل الحق أن يقال: إنما جاز ذلك لأنك عيّنت المحكوم عليه، وهو كل فرد فرد.

ولو حكمت بعدم الخيرية<sup>(٥)</sup> على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعيين المحكوم عليه.

أما إذا بينت أن حكمت على الواحد حكمتى على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه، وهو كل فرد فرد، وكذلك كلمات الشرط نحو: «من صمت نجا» تحصل الفائدة فيها بسبب التعيين الحاصل من العموم لا بسبب تخصّصها بشئ.

وقد اضطرب أقوالهم فيها فاختر الأندلسى أن الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من الضمير [إذا ارتفعت<sup>(٦)</sup> كلمة الشرط بالابتداء دون الشرط] فإنه

(١) فى ط: «فى أحد خير منك» بسقوط «ما».

(٢) فى ط: «فى سياق العموم».

(٣) فى ط: «الخبرية» بالباء تحريف.

(٤) «ذلك» سقطت من «ع».

(٥) فى ط: «الخبرية» بالباء تحريف.

إذا أرتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو: مَنْ قام قمت، وفي الدعاء: من كان الناس تُقته ورجاءه فأنت ثقتي ورجائي.

وقيل: الخبر هو الشرط والجزاء معاً لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجمله الواحدة.

وقيل: كلمة الشرط مبتدأ لاخبر له. هذا ما قيل فيها.

ويمكن أن يقال على مذهب سيويه: إن كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حرف الشرط<sup>(١)</sup> وحرف<sup>(٢)</sup> الاستفهام فحذفتا لكثرة الاستعمال - على ما ذكرنا في حد الاسم أن كلمات الشرط إما فاعلة لفعل مقدر، أو مفعولة له، أو للظاهر، فقولك: من قام قمت، أي، أن من قام، أي إن إنسان قام كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرٌ هَلَكٌ﴾<sup>(٣)</sup>، وقولك: من ضربت ضربته أي من ضربت أي إن انساناً ضربت، فهو مفعول للفعل الظاهر، وقولك: من ضربته ضربته أي من ضربته فهو مفعول للمقدر المفسر بالظاهر. وكذا في نحو: «ما كان فليكن كذا» هو فاعل، وفي: [ما فعلت<sup>(٤)</sup>] أفعال هو مفعول للفعل الظاهر بعده، وفي: ما فعلته أفعال مفعول للفعل المقدر] وما تفعل أفعال، وما تفعله أفعله، وكذا في كلمات الاستفهام.

وقوله: «في سلام عليك» إنه مختص بنسبته إلى المسلم لأن أصله: سلمتُ سلاماً، فسلاماً المنسوب منسوب إلى المتكلم، فإذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطّرد في جميع الدعاء، إذ ليس معنى، «ويلى لك»: ويلى لك، لأن معنى ويلى: الهلاك.

(١) في «ط»: «حروف الشرط» وكذلك في «ك» وفي «ع» «حرف الشرط».

(٢) في «ك» وحروف الاستفهام فحذفت.

(٣) النساء / ١٧٦.

(٤) ما بين معقوفين سقط من «ع».

ولو قَدَّرت أيضاً: وَيَلْكَ، لكان خَلْفًا<sup>(١)</sup> من القول، بل المراد: مطلق الهلاك لك، فالأولى أن يقال: تنكيره لرعاية أصله حين كان مصدرًا منصوبًا، ولا تخصيص فيه، إذ تخصيصه بالنظر إلى المخاطب إنما كان بذكر الفعل النَّاصِب، والمسند إليه.

وإنما تاخر الخبر عنه مع كونه جارًّا ومجرورًا لتقديم الأهم، وللتبادر إلى ما هو المراد، إذ لو قَدَّمت الخبر، وقلت: عليك، فَقَبِل<sup>(٢)</sup> أن تقول: «سلام» ربّما يذهب الوهم إلى اللَّعْنَة، فيظن أن المراد: عليك اللَّعْنَة، ولهذا انخزل أبو تمام وترك الإنشاد على ما يحكى لما ابتدأ القصيدة، وقال:

\* على مثلها من أربع وملاعب<sup>(٣)</sup> \*

= ٥٧

فعارضه شخص كان حاضرًا، وقال: لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، وبعد المصراع:

\* تُذال / مصونات الدموع السواكب \*

٩١

(١) = الخلف بفتح الحاء وسكون اللام: الردى من القول يقال: سكت ألفًا، ونطق خلفًا.

(٢) في ط: «فقبل» بالياء، تحريف.

(٣) هو الشاهد الرابع والخمسون في الخزانة.

البغدادي: «على أنه لما أشد المصراع الأول عارضه شخص فقال: «لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» فانخزل منه وترك الإنشاد، لأن تقديم الخبر في مثله يوهم الدعاء باللعة».

وذكر البغدادي أن ابن أبي الأصبغ في «تحرير التحبير» يسمي هذا النوع: التوليد..

فأبو تمام ولد من الكلامين كلامًا ينافي غرض أبي تمام من وجهين:

أحدهما: خروج الكلام عن التشبيب إلى الهجاء بسبب ما انضم إليه من الدعاء.

والثاني: خروج الكلام عن أن يكون بيتًا من الشعر إلى أن صار قطعة من نثر.

= وضمير «مثلها» مفسر بالتمييز المجرور بـ «من».

= والأربع: جمع ربيع بالفتح وهو محلة القوم ومنزلهم.

= نذال: مضارع: أذال له بمعنى: أهانه وهو متعدى ذال الشيء ذيلًا: هان.

= والمصونات من الصون، وهو خلاف الابتدال.

= والسواكب: المنصبة، فإن سكب يأتي لازمًا، يقال: سكب الماء سكبًا وسكوبًا: - انصب، ويأتي

متعديًا، يقال: سكب زيد الماء: انظر الخزانة حول هذا الشاهد وانظر ديوان أبي تمام / ٣٦.

هذا مع أن «سلام» لا يجوز أن يكون بمعنى مصدر سلّمت، لأن سلّمت مشتقّ من: سلام عليك كليّيت من لبيك، وسبّحت<sup>(١)</sup> من: سبحان الله، فمعنى سلّمت: قلت: سلامٌ عليك، كما أن لبيّت، وسبّحت بمعنى قلت: لبيك، وسبحان الله، فمعنى «سلام» الذي هو بمعنى مصدر سلّمت قول: سلامٌ عليك.

فعلى ما فسّر المصنّف ينبغي أن يكون معنى سلام عليك قولي<sup>(٢)</sup> للفظ: سلام عليك، وليس كذا، بل «سلامٌ» في قولك: سلامٌ عليك بمعنى المصدر: سلّمك الله، أى جعلك سالماً، فالأصل: سلّمك الله سلاماً، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال، فبقي المصدر منصوباً، وكان النّصب يدل على الفعل، والفعل على الحدوث، فلما قصدوا دوامَ نزول سلام الله عليه واستمراره أزالوا النّصب الدالّ على الحدوث فرفعوا. «سلام».

وكذا أصل: «ويلٌ لك»: هلكت وبلاً أى هلاكاً، فرفعوه بعد حذف الفعل نقضاً لغيار<sup>(٣)</sup> معنى الحدوث.

### [الجملة الخبرية وشروطها]

(ص): «والخبر قد يكون جملةً نحو: زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه: فلا بدّ من عائد وقد يحذف».

(ش): أعلم أن خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية أو فعلية كما مثل به المصنّف، وإنما جاز أن يكون جملةً لتضمّنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمّن المفرد له. وقال ابن الأنباري وبعض الكوفيين: لا يصحّ أن تكون طلبية، لأن الخبر

(١) في ط فقط: «سبّحت».

(٢) في «ع» فقط: «قول» مكان «قولي».

(٣) في ط فقط: «لغيار» بالباء، تحريف.

وفي القاموس: «غايره: باده» فهو مصدر: غاير. كقاتل قتالاً، وفي القاموس أيضاً: «الغيار» الكسر: البدال وعلامة أهل الدّمة.

مايَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالكَذْبَ، وَهُوَ وَهْمٌ، وَإِنَّمَا أُتُوا مِنْ قَبْلِ إِيهَامِ لَفْظِ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِخَيْرِ الْمَبْتَدَأِ عِنْدَ النَّحَاةِ مَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالكَذْبَ كَمَا أَنَّ الْفَاعِلَ عِنْدَهُمْ لَيْسَ مِنْ فَعَلَ شَيْئًا، فَفِي قَوْلِكَ: أَزِيدُ عِنْدَكَ؟ يُسَمَّوْنَ الظَّرْفَ خَيْرًا مَعَ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالكَذْبَ، بَلِ الْخَيْرُ عِنْدَهُمْ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَهُوَ الْمَجْرَدُ الْمَسْنَدُ الْمَغَايِرُ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ.

ويدلّ على جواز كونها<sup>(١)</sup> طليية قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وأيضاً اتفقوا على جواز الرقع في نحو قولهم: أما زيد فاضربه.

وقال ثعلب: لا يجوز أن تكون قسمية نحو: ما زيد والله لأضربته، والاولى الجواز، إذ لا منع.

قوله: «فلا بد من عائد».

لا تخلو الجملة الواقعة خبراً من أن تكون هي المبتدأ معنى أو، لا. فإن كانت لم تحتج إلى الضمير كما في ضمير الشأن نحو: هو زيد قائم، وكما في قولك: مقولى زيد قائم، لارتباطها به بلا ضمير، لأنها هو. وإن لم تكن إياه فلا بد من ضمير ظاهر أو مقدر. وقد يقام الظاهر مقام الضمير.

وإنما احتاجت إلى الضمير، لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام، فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض، فمن ثمة قيل في بعض الأخبار: - كما يجئ - إن الظاهر قائم مقام الضمير.

وهذا الضمير الرابطة يجوز حذفه قياساً وسماعاً، فالقياس في موضع وهو أن يكون الضمير مجروراً بـ «من»، والجملة الخبرية ابتدائية، والمبتدأ فيها جزء من

(١) في ط: «كونه».

(٢) ص/ ٦٠.

الابتداء الأول نحو البر: الكُرُّ<sup>(١)</sup> منه بستين أى الكر منه، لأن جزئيته تشعر بالضمير، فيحذف الجار والمجرور معاً.

فإن كان الابتداء الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة، له نحو: السمن منون بدرهم.

وكذا إذا كان معرفاً باللام، كما فى: البر الكر منه بستين، لأن التعريف غير مقصود قصده فهو كقوله:

\* ولقد أمر على اللثيم يسبني \*<sup>(٢)</sup>

= ٥٨

ويجوز أن يكون حالاً من الضمير الذى فى الخبر، والعامل فيه الخبر، أى البر: الكُرُّ كائن بستين كائناً منه.

قال الفراء: ويحذف أيضاً قياساً، إذا كان الضمير منصوباً مفعولاً به والابتداء/ ٩٢ «كل»، قال:

(١) الكُرُّ: فى القاموس: الكُرُّ بالضم: مكيل للعراق وستة أوقار حمار أو هو ستون قفيزاً أو أربعون أردباً.

(٢) هو الشاهد الخامس والخمسون فى الخزانة:

تمامه:

\* فمضيتُ نمتَ قلت لايعنيني \*

البغدادى: «على أن التعريف غير مقصود قصده، فإن تعريف «أل... الجنسية لفظي، لايفيد التعمين وإن كان فى اللفظ معرفة»..

وجملة «يسبني» وصف اللثيم فى المعنى، وحال منه باعتبار اللفظ، والأول أظهر للمقصود وهو التمدح بالوقار، والتحمل. لأنه المعنى: أمر على اللثيم الذى عادته سبى، ولاشك أنه لم يرد كل لثيم. ولا لثيماً معيناً.

والواو للقسمة، و«لقد» أمر جوابه، والمقسم به محذوف.

وهذا الشاهد لرجل من بنى سلول.

وهو من شواهد: سيبويه ٤١٦/١، وشواهد المغنى للسيوطى ٣١٠/١، والخزانة ١/١٧٣، ٥٢٨،

١٦١/٢، ١٦٦، ٢٩٣، ٤٩٧، ٢٣٢/٣، ١٠٤/٤، والخصائص ٣/٢٣٠، ٢٣٢، والتصريح

٢/٢١١، والأشمونى ١/١٨٠، ٣/٦٠، ٦٣.

٥٩ = قد أَصْبَحَتْ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبًا كَلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ<sup>(١)</sup>

وقال:

٦٠ = ثلاثٌ كلهن قتلَ عمداً فأخزى الله رابعةً تعود<sup>(٢)</sup>

قال: لأن «كلهن ضربت» بمعنى الجحد، أى ما منهم أحد إلا ضربت.

وقال السيرافى: ليس هذا بحجة، إذ كلّ موجب يتهياً رده إلى الجحد، كما تقول فى زيدٌ ضربت: ما زيدٌ إلا مضروب، ثم يقال له: لا تأثير للجحد فى جواز حذف الضمير معه، والسّماع فى غير ذلك.

أما فى المجرور فنحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾<sup>(٣)</sup> أى أن ذلك منه.

وأما فى المنصوب فيشترط كونه منصوباً بفعل لفظاً، قال:

\* فتوبٌ نسيْتُ وثوبٌ أجرٌ<sup>(٤)</sup> \*

(١) هو الشاهد السادس والخمسون فى الخزانة.

البغدادى: على أن الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر يجوز حذفه قياساً عند الفراء إذا كان منصوباً مفعولاً به، والمبتدأ: لفظ: «كل». وصاحب هذا الشاهد: أبو النجم، وهو من شواهد: سيبويه ٤٤/١، ٦٩، والخصائص ٢٩٢/١، ٦١/٣، والمغنى ١٧٠/١، ١٠٦/٢، ١٥٩، ١٦٩، والخزانة ١٧٣/١.

(٢) هو الشاهد السابع والخمسون فى الخزانة.

البغدادى: «لما تقدم فى البيت قبله، وهو أنه حذف عائد المبتدأ الذى هو «كلهن» من جملة الخبر، حذفاً قياسياً عند الفراء.

= وتقود: من القود، وهو القصاص فى رواية أخرى وجملة: «فأخزى الله» جملة انشائية دعائية،

= «وتعود» من العود وهو الرجوع، وصلته محذوفة أى تعود إلى.

والثلاث اللواتى قتلهن عمداً إما أن يراد بهن ثلاث نسوة تزوجهن، وإما أن يريد ثلاث نسوة هوينه فقتلتهن هواه وجعل مجيء. الرابعة عوداً وإن لم تكن جاءت قبل. لأنه جعل فعل صوابها الماضيات كأنه فعلها. قائله مجهول.

من شواهد: سيبويه ٤٤/١، وابن السجرى ٣٢٦/١.

(٣) الشورى/ ٤٣.

(٤) هو الشاهد الثامن والخمسون فى الخزانة:

أو بصفة محلاً نحو: أنا زيد ضاربٌ، ولا يخصّ مع كونه سماعاً بالشعر خلافاً للكوفيّين.

وأما المرفوع فلا يُحذف لكونه عمدةً، وقد يحذف في الصلّة في بعض الأحوال لكونها أشدّ ارتباطاً بالموصول من المبتدأ - كما يجيء في باب الموصولات - وجواز حذف الضمير في الصلّة أحسن منه في الصفة لكون اتصّالها بالموصول أشدّ، إذ لا غنى للموصول عنها، وهما بتقدير مفرد نحو قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾<sup>(١)</sup> ثم الحذف بعدها في الصفة أحسن منه في خبر المبتدأ نحو: جاءني رجل ضربت، لأنها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر، فإنه مع المبتدأ جملة، فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة أولى.

وإنما كان الحذف في الصفة أنقص حسناً منه في الصلّة، إذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلّة من لوزام الموصول وضروريّاته.

فالحذف في الجملة إذا كانت خبراً للمبتدأ على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضَعْف<sup>(٢)</sup> وهو في غيره ضعيف.

وأما وضع الظاهر، مقام الضمير<sup>(٣)</sup> فإن كان في معرض التفخيم جاز قياساً

= صدره:

\* فَأَثْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرَّكْبَتَيْنِ \*

= من قصيدة لامرئ القيس.

= البغدادي: «على أن حذف الضمير المنصوب بالفعل من الخبر سماعي، أي فثوب لبسته، وثوب أجره.

وقال ابن عقيل في شرح الألفية: وجاز الابتداء بثوب، وهو نكرة، لأنه قصد به التنوع ورواية الديوان/ ١٠٠.

فلما دنوت منها تسديتها فثوباً نسيته وثوباً أجر

وهو من شواهد: سيبويه ٤٤/١، والمحتسب ١٢٤/٢ وابن السجري ١/٩٣. ٣٢٦، والخزانة ١٨٠/١، والمغني ٥٢٤/٢، ٧٠٤، والعيني ٥٤٥/١، والأشباه والنظائر رقم ٣١٢.

(١) الفرقان/ ٤١.

(٢) في «ط»: «بلا وصف ضعف» تحريف.

(٣) في «ع» فقط: «موضع المعتمد» مكان: «مقام الضمير».

كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾<sup>(١)</sup> أى ما هي؟ وإن لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول قال:

٦٢ = لعمرُك ما معنٌ بتاركِ حقّه ولا مُنسىءٍ معنٌ ولا متيسرٌ<sup>(٢)</sup>

بجرّ منسىء، فإذا رفعته فهو خبر مقدّم على المبتدأ، وقال:

٦٣ = \* لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ<sup>(٣)</sup> \*

وإن لم يكن بلفظ الأول لم يجز عنده.

وقال الأخفش: يجوز، وإن لم يكن بلفظ الأول في الشعر كان أو في غيره، قال:

٦٤ = إذا المرءُ لم يغشَ الكريهةَ أو شكّتْ حبالُ الهوينى بالفتى أن تقطعا<sup>(٤)</sup>

(١) الحاقّة / ٢٠١.

(٢) هو الشاهد التاسع والخمسون في الخزانة.

= البغدادي: على أن وضع الظاهر مقام الضمير إن لم يكن في معرض التفخيم فعند سيبويه، يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول كهذا البيت. والشاهد للفرزدق.

والعمرُ كما في الخزانة فتحاً وضمّاً واحد، غير أنه متى اتصل بلام الابتداء مقسماً به وجب فتح عينه، والإجاز الأمران. وجملة: ما معن «جواب القسم، و«ما» فيه، تيمية. ولا منسىء: اسم فاعل من أنسأت الشيء: أخرته. والرواية بجرّ منسىء، وإذا رفعته فهو خبر مقدّم على المبتدأ.

من شواهد: سيبويه ٣١/١، و«الهمع والدر»/ رقم ٤٥٧.

(٣) هو الشاهد الستون في الخزانة.

تمامه:

\* نغص الموتُ ذا الغنى والفقيراً \*

البغدادي: «لما تقدم في البيت قبله، أى لا أرى الموت يسبقه شيء، أى لا يفوته. قوله: «نغص الموت» يريد: نغص عيشَ ذا الغنى والفقير. يعنى أن خوف الغنى من الموت ينغص عليه الالتذاذ بالغنى والسرور به، وخوف الفقير من الموت ينغص عليه السعى في التماس الغنى، لأنه لا يعلم أنه - إذا وصل إليه الغنى - هل يبقى حتى ينتفع به أو يقطع الموت عن الانتفاع؟

قائله: عدى بن زيد.

= وهو من شواهد سيبويه ٣٠/١، والخصائص ٥٣/٣ وابن السجري ٢٤٣/١، ٢٨٨، والمغنى ٥٥٤/٢، وحاشية بس ١٦٥/١.

(٤) هو الشاهد الحادى والستون في الخزانة.

البغدادي: «على أن الاسم إن أعيد ثانياً، ولم يكن بلفظ الأول لم يجز عند سيبويه، ويجوز =

وليس هذا في خبر المبتدأ

قال: ويجوز: زيد قام أبو طاهر<sup>(١)</sup> إذا كان زيدُ يَكْتَنِي بِأَبِي طَاهِرٍ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (٢).

ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقاً ولا وجه له مع وروده.

### [الخبر الواقع ظرفاً]

(ص): «وما وقع ظرفاً أو جاراً فالأكثر أنه مقدرٌ بجمله».

(ش): أي ظرفاً أو جاراً، ولم يذكره لجره مجراه في جميع أحكامه حتى سماه بعضهم ظرفاً اصطلاحاً.

وانتصاب الظرف خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف، يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو: زيد قائم، أو كأنه هو في نحو: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ (٣) ارتفع ارتفاعه.

ولمّا كان مخالفاً له بحيث لا يُطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال في نحو: زيد عندك: إن زيدا عنده خالفه<sup>(٤)</sup> في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنوياً، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر.

وأما البصريون فقالوا: لا بد للظرف من محذوف يتعلق به / لفظي، إذ مخالفة ٩٣ الشيء للشيء لا تُوجب نصبه.

= عند الأخفش سواء كان في شعر أم في غيره كهذا البيت.

= والهويني مصغر: الهوني، والهويني تأنيث الأهون. وعده ابن دريد في الجمهرة من الكلمات التي وردت مصغرة لا غير، والهويني: الرفق والراحة. والشاهد لكلعبة العربي.

(١) في «ع» أبوه «مكان»: «أبو» تحريف.

(٢) الأحزاب/ ٦.

(٣) الكهف/ ٣٠.

(٤) خالفه» جواب له «لمّا».

وقال بعض النحاة: العامل فيه المتبدأ.

وقال البصريون: الظرف منصوب على أنه مفعول فيه كما أنه كذلك اتفاقاً في نحو: جلست أمامك، وخرجت يوم الجمعة.

والجارّ والمجرور منصوب المحلّ على أنه مفعول به كما أنه كذلك اتفاقاً في نحو: مررت بزيد إلا أنّ العامل ههنا مقدر.

وينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامة، أي مما لا يخلو منه فعل نحو: كائن وحاصل، ليكون الظرف دالاً عليه.

ولو كان خاصاً كآكلٌ وشاربٌ وضاربٌ وناصرٌ لم يجز، لعدم الدليل عليه. وقد يُحذف خاصٌ لقيام الدليل، نحو: «مَنْ لكَ بالمهذب؟» أي مَنْ يضمن.

ولا يجوز عند الجمهور إظهاراً هذا العامل أصلاً، لقيام القرينة على تعيينه، وسدّ الظرف مسدّه - كما يجيء في: لولا زيدٌ لكان كذا، فلا يقال: زيد كائنٌ في الدار.

وقال ابن جنّي بجوازه ولا شاهد له.

وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾<sup>(١)</sup> فمعناه: ساكنًا غير متحرّك، وليس بمعنى كائنًا.

وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضع أُخر: الصّفة، والصّلة، والحال، وفيما عدا المواضع الأربعة لا يتعلّق الظرف والجار والمجرور إلا بملفوظ موجود.

وأكثرهم على أن المحذوف المتعلّق به فعل، لأننا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلّق، وإنما يتعلّق الظرف باسم الفاعل في نحو: أنا مارٌّ بزيد، لمشابهته للفعل، فإذا احتجنا إلى المتعلّق به، فالأصل أولى، وأيضاً للقياس على: «الذي في الدار

زيد» و«كل رجُلٍ في الدارِ فله درهم، والمتعلّق في الموضوعين فعلٌ لا غير - كما يأتي.

وذهب ابن السّراج وأبو الفتح: إلى أنه اسم لكونه مفرداً، والأصل في خبر المتبدأ أن يكون مفرداً.

ولمانع أن يمنع.

قالوا: إنّما كان أصله الإفراد لأنه القول المُقتضي نسبة أمر إلى آخر فينبغي أن يكون المنسوبُ شيئاً واحداً كالمنسوبُ إليه، وإلاّ لكانت هناك نسبتان أو أكثر، فيكون خبران أو أكثر لا خبرٌ واحدٌ، فالتقدير في: زيدٌ ضَرَبَ غلامه: زيد مالِكٌ لغلام ضارب.

والجواب: أن المنسوب يكون شيئاً واحداً كما قلتم، لكنّه ذو نسبة في نفسه، فلا نقدّره بالمفرد، فالمنسوب إلى زيد في الصّورة المذكورة ضَرَبَ غلامه الذي تضمّنته الجملة.

قالوا: إنه يُفصل بالظرف بين أمّا وجوابها، ولا يفضل بينهما إلاّ بالمفرد - كما يجيئ.

والجواب: أنّ الظرف في مثله ليس بمستقرّ أيّ بمتعلّق بمحذوف، بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو: أمّا قدّامك فزيدٌ قائمٌ، فهو كالمفعول به في نحو أمّا زيداً فأنا ضاربٌ - كما يجيئ في حروف الشرط.

واعلم أن صيرورة الجملة ذات محلّ من الإعراب بعد أن لم تكن لا يدلّ على كونها بتقدير المفرد، بل يكفي في صيرورتها ذات محلّ وقوعها موقع المفرد.

وإن كان بعد الظرف معمول نحو: زيد خَلَفك واقفاً فعند ابي علي هو (١) معمول الظرف لقيامه مقام العامل، ومن ثمة وجب حذفه.

(١) في ط فعند أبي علي معمول الظرف «بسقوط: هو» تحريف.

وقال غيره: هو للعامل المقدر، لأن الظرف جامدٌ لا يلاقى الفعل في تركيبه ملاقة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له.

وكذا الخلاف في أن الخبر أيهما هو؟

ثم ذهب السيرافي<sup>(١)</sup>: إلى أن الضمير حذف مع المتعلق.

وذهب أبو علي ومن تابعه: إلى أنه انتقل إلى الظرف، لأنه يؤكد كقوله:

\* فَإِنْ فَوَادِي عِنْدِكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ<sup>(٢)</sup> \*

= ٦٥

ويعطف عليه كقوله:

أَلَا يَأْنِخَلَةٌ مَنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ<sup>(٣)</sup>

= ٦٦

٩٤

(١) السيرافي: الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي أبو سعيد السيرافي.

له من التصانيف المشهورة: شرح كتاب سبويه لم يسبق إلى مثله.

ولد بسيراف قبل ٢٧٠هـ ومات ببغداد ٣٦٨هـ.

(٢) هو الشاهد الثاني والستون في الخزانة.

صدره:

\* فَإِنْ بَكَ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ \*

البغدادي: «على أن الضمير انتقل من متعلق الظرف وهو «عندك».

ووجه الدلالة أنه ليس قبل «أجمع» ما يصح أن يحمل عليه إلا اسم «إن»، والضمير الذي في الظرف والدهر.

فاسم إن والدهر منصوبان، فيقى حمله على المضمير في «عندك».

وفي الخزانة: عندك بكسر الكاف، فإنه خطاب لامرأة. فإن قلت: فكيف قال «سواكم»؟ قلت: قد

تخاطب المرأة بخطاب جماعة الذكور مبالغة في سترها، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾

[طه/ ١٠].

والبيت من قصيدة لجميل بن معمر.

من شواهد: ابن الشجري ٥/ ١، ٣٣٠، والمغنى ٧٩/ ٢، والتصريح ١٦٦/ ١، والعينى ٥٢٥/ ١

والهمع والدرر رقم ٣٢٢.

(٣) = البغدادي: «لما تقدم في البيت قبله بدليل العطف عليه فإن قوله: «ورحمة الله» عطف على الضمير

المستكن في «عليك» الراجع إلى «السلام»، لأنه في التقدير: السلام حصل عليك»، فحذف حصل

ونقل ضميره إلى «عليك» واستتر فيه. ولو كان الفعل محذوفاً مع الضمير لزم العطف بدون

المعطوف عليه».

قال البغدادي: «بيت الشاهد لا يعرف قائله، وقيل: هو لـ «الأحوص» والله أعلم، وهو الشاهد الثالث

=

والستون في الخزانة.

ويتنصب عنه الحال كقوله تعالى: ﴿فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ (١).

قال أبو علي: وادّعى بعضهم: أنه مُجْمَعٌ عَلِيٌّ (٢) أن الظرف إذا اعتمد على موصول أو موصوف أو ذى حال أو حرف استفهام أو حرف نفي فإنه يجوز أن يرفع الظاهر لتقويّه بالاعتماد كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة. وكذا قال: إذا وقعت بعده أن المصدرية كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ

خَاشِعَةً﴾ (٣) لاصريح المصدر، أما قوله:

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْمَجَالِسِ (٤)  
فلا اعتماد الظرف

قيل: إنما عمل في «أن» بلا اعتماد، لشبهها بالمضمّر في أنها لا توصف مثله.

ويجوز أن يقال في جميع ذلك: إن الظرف خبر قد تقدم على مبتدئه.

أما في غير المواضع المذكورة نحو: في الدار رجل فالرفوع مبتدأ مقدّم الخبر.

وعند الكوفيّين والأخفش في أحد قوليه: هو فاعل للظرف لتضمّنه معنى

الفعل، كما قالوا في نحو: قائم زيد.

وإنما قال الكوفيّون ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المتبدأ مفرداً كان أو

جملة، فيوجبون ارتفاع «زيد» في نحو: في الدار زيد، وقائم زيد على الفاعلية

لثلاثا يتقدّم الضمير على مفسّره.

= من شواهد: الخصائص ٢/٣٨٦، وابن السجري ١/١٨٠، والمغنى ٢/٣٢، ١٨١، والهمع

والدرر رقم ٦٦٦، والتصريح ١/٣٤٤، ٣٧٦.

(١) هود/١٠٨.

(٢) في «ط» و«ع» وغيرهما: مجمع عليه ان الظرف. والتصويب من «ك».

(٣) فصلت/٣٩.

(٤) هو الشاهد الرابع والستون في الخزانة.

البغدادي: «على أن تهددكم فاعل الظرف أعنى قوله: «حقاً» لاعتماده على الاستفهام، والتقدير:

أفنى حقّ تهددكم إياي؟ والشاهد للأسود بن يعفر.

من شواهد: سيبويه ١/٤٦٨.

وليس بشيء، لأنَّ حقَّ المبتدأ التقدّم، فالضمير متاخرٌ تقديرًا كما في ضرب غلامه زيدٌ.

وأما الأخفش فلا يوجب ذلك، بل يجوز ارتفاعه بالابتداء أيضًا، إذ هو يجوز تقدّم الخبر على المبتدأ، لكنّه لمّا أجاز عمل الصّفة بلا اعتماد أجاز كون زيدٌ في: قائم زيد فاعلاً أيضًا.

وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان، وذلك لأن الظرف أضعفُ في عمل الفعل من الصّفة، وثبوت الإجماع على جواز: في داره زيدٌ يصحح تقدّم الخبر، ويمنع كون زيد فاعلاً، وإلا لزم الإضمار قبل الذّكر. وكذا قولهم: إن في الدار زيداً دلّ على أن زيداً كان مبتدأً وإلا لم ينتصب.

ومنع بعض البصريّين من نحو: في داره قيام زيد، وفي دارها عبدٌ هند، وذلك لأن المبتدأ حقّه التقدّم فجاز عود الضمير من الخبر إليه نحو: في داره زيدٌ.

فأما ما<sup>(١)</sup> أضيف إليه المبتدأ فليس له التقدّم الأصلي.

والأولى جواز ذلك كما ذهب إليه الأخفش، وذلك لأنه عرض للمضاف إليه بسبب التّركيب الإضافي الحاصل بينه وبين المبتدأ، وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقدّم تبعاً للمبتدأ وإن لم يكن له ذلك في الأصل.

وقد ورد في كلامهم: «في أكفانه درج الميت»<sup>(٢)</sup>.

### [عدم وقوع ظرف الزمان خبراً عن اسم عين]

واعلم أن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن اسم عين، ولا حالاً منه، ولا صفة له لعدم الفائدة إلا في موضعين:

أحدهما: أن تُشبه العين المعني في حدوثها وقتاً دون وقت نحو: الليلة الهلالُ.

(١) في «ط» فأما أضيف إليه بإسقاط «ما»، تحريف.

(٢) ومنه قولهم: أنفذته في درج كتابي بسكون الراء أى في طيه.

الثانى: أن يُعلم إضافةً معنىً إليه تقديرًا نحو: قول امرئ القيس: «اليوم خمراً وغداً امرراً» أى شرب خمراً.

وقوله:

\* أَكَلَّ عَامَ نَعَمٍ تَحَوُّونَهُ <sup>(١)</sup> \*

٦٨=

أى حوايته.

ولو قلت: الأرض يوم الجمعة، وزيد يوم السبت لم يجز، لأنه لا فائدة لتخصيص حصول شىء بزمان هو فى غيره حاصلٌ مثله.

ويكون ظرف الزمان خبراً عن اسم معنىً بشرط حدوثه، ثم يُنظر، فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره، وكان الزمان نكرةً رُفِعَ غالباً نحو: الصومُ يومٌ، والسيرُ شهرٌ إذا كان السيرُ فى أكثره، لأنه باستغراقه إياه كأنه هو، ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية.

ويجوز نصبُ هذا الزمان / المنكر وجره بـفى نحو: الصوم فى يومٍ أو يوماً ٩٥ خلافاً للكوفيين، ذلك أن «فى» عندهم يوجب التبويض، فلا يُجيزون: صمت فى يوم الجمعة بل يوجبون النصب.

والأولى جوازه كما هو مذهب البصريين، ولا تعلم إفادة «فى» للتبويض.

وإن كان الزمان معرفةً نحو: الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالباً كما فى

(١) هو الشاهد الخامس والستون فى الخزانة.

البغدادي: «على أنه بتقدير» حواية نَعَم ليصح الإخبار عن اسم العين باسم الزمان، فإن قوله: أَكَلَّ عام منصوب على الظرف فى موضع خبر لقوله: نَعَم فوجب تقدير مضاف.

ونسب الرجز إلى رجل من ضبة، وقال شراح أبيات سيبويه: هو قيس بن حصين بن يزيد الحارثي: من شواهد: سيبويه ١/ ٦٥، والإنصاف ٦٢/ والعينى ١/ ٥٢٨، والأشباه والنظائر رقم / ٦٥، واللسان: «نعم».

وبعده:

الإوّل (١) عند البصريين.

وأوجب الكوفيون النّصب كما أوجبهما في المنكر للعلة المذكورة.  
فإن وقع الفعل لا في أكثر الزّمان سواء كان الزّمان معرّفًا أو منكرًا فالأغلب  
نصبه أو جرّه بـ «في» اتفاقًا بين الفريقين نحو: الخروج يومًا أو في يوم، والسير  
يوم الجمعة أو في يوم الجمعة.

وأما قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ (٢) فلنأكيد أمر الحج، ودعاء الناس  
إلى الاستعداد له حتّى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة.

### [وقوع ظرف المكان خبراً عن اسم العين]

وإذا كان ظرف المكان خبراً عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو، لا، فإن كان  
غير متصرف نحو: زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه.

وإن كان متصرفاً وهو نكرة فالرفع راجح نحو: أنت منى مكان قريب  
ودارك (٣) منى يمين أو شمال، وهو باق على الظرفية عند البصريين، والمضاف  
محذوف إما من المتبدأ، أى مكانك منى مكان قريب أو من الخبر أى أنت منى ذو  
مكان قريب.

ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل، فيجب رفعه، وليس بظرف - كما يجئ  
عن قريب.

وإن كان معرفة فالرفع مرجوح نحو: زيد خلفك، ودارى أمامك وذلك لأن  
أصل الخبر التنكير، ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله:

\* إلا جبرئيلُ أمامها (٤) \*

= ٦٩

(١) في «ط» «إلا» مكان الأوّل» تحريف.

(٢) البقرة/ ١٩٧.

(٣) في ط: «وأدراك» مكان: «ودارك» تحريف.

(٤) هو الشاهد السادس والستون في الخزانة:

خِلافاً لِلجَرْمِيِّ وَالكوْفِيِّينَ.

وَإِذَا كَانَ الْمَكَانُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ عَنِ عَيْنٍ، وَالْمُرَادُ تَعْيِينَ الْمَنْزِلَةِ مِنْ قُرْبٍ أَوْ بُعْدٍ قَالَ سِيْبُوهُ: لَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُ إِلَّا مَا اسْتَعْمَلْتَهُ الْعَرَبُ، فَلَا تَقُلْ: هُوَ مِنِّي مَجْلِسُكَ، وَمَتَكَا<sup>(١)</sup>، زَيْدٌ، وَمَرْبُطُ<sup>(٢)</sup> الْفَرَسِ، قَالَ: وَلَوْ أَظْهَرْتَ الْمَكَانَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ جَازَ نَحْوُ: هُوَ مِنِّي مَكَانُ مَجْلِسِكَ، وَمَكَانُ مَتَكَا زَيْدٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَكَانَ يَسْتَعْمَلُ قِيَاسًا فِي تَعْيِينِ الْقُرْبِ أَوْ الْبُعْدِ.

وَمَا اسْتَعْمَلْتَهُ الْعَرَبُ «مَقْعَدٌ» قَوْلُهُمْ: هُوَ مِنِّي مَزَجَرَ الْكَلْبِ أَيْ مُهَانَ وَمَقْعَدُ الْقَابِلَةِ، أَيْ قَرِيبٌ، وَكَذَا مَعْقَدُ الْإِزَارِ، وَمَقْعَدُ الْخَاتَنِ<sup>(٣)</sup> وَهُوَ مِنِّي مَنَاطُ الثُّرَيَّا أَيْ بَعِيدٌ، قَالَ أَبُو ذُو عَيْبٍ:

فَوَرَدَنَّ وَالْعَيُوقُ مَقْعَدُ رَابِيِ الْ- ضَرْبَاءَ خَلْفَ النَّجْمِ لَا يَتَلَعُ<sup>(٤)</sup>

= قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ وَهُوَ:

شَهَدْنَا فَمَا نَلْقَى لَنَا مِنْ كِتَابَةٍ يَدَ الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرَيْلَ أَمَامُهَا

البغدادي: «على أن الظرف الواقع خيراً إذا كان معرفة يجوز رفعه بمرجوحية، والراجح نصبه، وهذا لا يختص بالشعر خلافاً للجرمي، والكوفيين. و«جبرائيل» مبتدأ، و«أمامها» بالرفع خبره، والجملة صفة للكتابية، و«من» زائدة. وفي الخزانة نسبة هذا البيت إلى حسان غير صحيحة. لأنه غير موجود في ديوانه والصواب هو لكعب بن مالك.

(١) في ط: «ومتكأ»، تحريف.

(٢) اسم الموضع: «مربط» بكسر الباء أو مربط بفتحها فهو من باب ضرب، ونصر.

(٣) في ط «الخاتن» بالحاء، تحريف.

(٤) البغدادي: «على أن «مقعد» ظرف منصوب وقع خبراً عن اسم عين، وهو العيوق. وهو الشاهد السابع والستون في الخزانة.

والشاهد من القصيدة العينية المشهورة لأبي دؤيب والعيوق: كوكب أحمر يطلع حيال الثريا وفوق الجوزاء.

والرأبي: مهموز الآخر اسم فاعل من: ربأهم من باب: «منع» بمعنى علا وارتفع، ورفع وأشرف.

ورأبي الضرباء: هو الذي يقعد خلف ضارب قِدادح الميسر. يرتبئ لهم فيما يخرج من القِدادح فيخبرهم به، ويعتمدون على قوله فيه، وهو مأخوذ من ربتة القوم، وهو طليعتهم.

والضرباء: جمع ضريب ككريم وكرماء، وهو الذي يضرب بالقِدادح وهو المؤكل بها.

وَبَتَّلَعُ: يتقدم ويرتفع، مأخوذ من التلعة. يقول: وردت الأذن الماء، والعيوق من النجم مقعد رأبي =

أي عال مشرف كالأمين<sup>(١)</sup> على الياسريين<sup>(٢)</sup>، فإنه أعلى منهم ليشرف عليهم  
كيلاً يخونوا.  
[ويقال<sup>(٣)</sup>]:

\* هم درج<sup>(٤)</sup> \*

= ٧١

أي مسرعون مساعدون، فالدرج: الطريق الذي يدرج بالسيول<sup>(٥)</sup>، أي يطوى].

= الضرباء من الضرباء.

وفى رواية البغدادي: «خلف النجم»، قال البغدادي: وإنما قال: خلف النجم لأنك فى الصيف ترى  
المجرة عند الإسحار كأنها ملوية، فترى العبوق متخلف. عن الثريا. وهذا الوقت الذي أشار إليه هو  
وقت ورود الوحش الماء، ولذلك يكمن الصيادون فيه عند المزارع ونواحيها.  
من شواهد: سيبويه ٢٠٥/١، وانظر ابن يعيش ٤١/١، والمفضليات / ٨٦٤.  
(١) فى «ط» «الأمين» بالنون، وكذلك بعض النسخ المخطوطة وبعضها الآخر: «الأمير» بالراء.  
(٢) كالباسريين: «اللاعبون بالميسر».  
(٣) ما بين معقوفين سقط من ط، و«ع» صوابه من النسخ الأخرى المخطوطة.  
(٤) هو الشاهد الثامن والستون فى الخزانة.  
= قال البغدادي:

\* هم درج السيول \*

قطعة من بيت وهو:

رجالى أم هم درج السيول

أنصب للمنية يعتر بهم

على أن درجاً ظرف منصوب وقع خبراً لقوله: هم.

وصاحب الشاهد: إبراهيم بن هرمة يبكى به قومه لكثرة من فقد منهم.  
والنصب: الشئ المنصوب، والشر والبلاء ودرج السيول: الموضع الذى يمر به السيل، فينزل من موضع  
إلى موضع حتى يستقر».

يقول: قومي كانوا غرضاً للمنية فأهلكتهم أم كانوا فى تمر السيل فاجترفهم؟  
فرجالي مبتدأ ونصب خبره، وجملة يعتر بهم بالبلاء صفة لنصب، وبالناء حال من المنية. أى تنزل  
بهم.

(٥) فى «ك»: بالشلول مكان: السيول، والشلول موضع بنواحي المدينة.

والشاهد من ثلاثة أبيات لم يذكرها البغدادي كعادته فى الإتيان بالشاهد، وشرحه وشرح بعض  
أبيات القصيدة التى ورد فيها وهى:

وعصرك بالأعارف والشلول

أتذكر عهد ذى العهد المحيل

على العرصات والدمن الحلول

وتعريج المطية يوم شوطى

أنصب للمنية... إلخ

وفى مجاز القرآن لأبى عبيدة جاء برواية أخرى هى:

أرجماً للمنون يكون قومي لريب الدهر أم درج السيول

انظر مجاز القرآن ١٠٧/١ وديوان ابن هرمة / ١٨٠ - ١٨١.

قال بعضهم: ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو: مقعد الإزار، فجعله ظرفاً أولى من رفعه.

وما كان منها في معنى البعد كمناط الثياب فرفعه أولى، قال: لأن الظرف حاو للمظروف، فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء.

وفيه نظر، وذلك، لأن الظرف في قولك: أنت منى مناط الثياب ليس بعيداً من المظروف، بل هو محتو عليه، لكنهما بعيدان عن المتكلم.

ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان إذا كان متصرفاً، وموقفاً محدوداً وأخبرت به عن أسم عين لإرادة تقدير المسافة القريبة، أو البعيدة نحو: دارك منى فرسخ، وأنت منى بريد، ومنزلك منى ليلة، أي ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف، وكذا ذو مسافة سرى ليلة، ومنى متعلق بمدلول الخبر، أي بعيدة منى هذا القدر.

وكذا قولهم: هو منى فوت اليد، أي إذا مدت إليه يدي لم أنله، وهو منى دعوة الرجل، أي إذا صاح الرجل لم تبلغه صيحته، والتقدير: ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل.

وأمّا / انتصاب نحو قولك: دارى خلف دارك فرسخين وميلاً وبريداً أو يوماً ٩٦ وليلة، فلأن الخبر هو «خلف دارك» ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير فى الخبر أى ذات مسافة فرسخين.

وعلى التمييز عند الجمهور، وهو تمييز عن النسبة أى تباعدت فرسخين، فالفرسخان مبعدان لها كما أن الماء فى امتلاء الإناء ماء مالىء.

ويجوز أن ينتصب على المصدر كقولك: دنوت أنملة<sup>(١)</sup> أى دنوت أنملة كما قيل

(١) «الأئمة بالفتح: واحدة الأنامل وهى رءوس الأصابع.... وقد يضم أولها: ذكره ثعلب فى باب المفتوح أوله من الأسماء.

وأما ضم الميم فلا أعرف أحداً ذكره غير المطرزي فى المغرب. وفى القاموس: الأئمة تنثيث الميم والهمزة تسع لغات التى فيها: الظفر، جمعها: أنامل وأنملات. وانظر التعليق على ذلك فى هامش القاموس طبع مؤسسة الرسالة بيروت.

في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ (١).

ويجوز رفعها «وَحَلْفٌ» ظرف للخبر أى ذاتُ مسافةٍ فرسخين خلف دارك، أو هما خبران.

وكذا قولهم: دارى من حَلْفِ دارك فرسخين أو فرسخان، لأن دخول «من» فى مثله وخروجها على السواء كما فى قولك: جئت قبلك، ومن قبلك.

قال أبو عمرو: إذا دخلت «من» وجب الرفع فى الظروف التى بعد المجرور، لأن التمييز فضلة، وبدخول «من» خرج الكلام عن التمام.

وليس بشىء، إذ يقال: دارى من حَلْفِ دارك. ويسكت عليه.

ويجوز أيضاً: أنت منى فرسخين بالنصب على أن «منى» خبراً لمبتدأ أى من أشياعى، وفرسخين حال، أى ذوى سير فرسخين، أو على الظرف أى فى فرسخين، أى أنت من أشياعى ما سرنا فرسخين كقوله ﷺ: «سلمانُ منا».

وأعلم أن نحو: حَلْفٌ، وقْدَامٌ من الظروف ظروفٌ عند البصريّة أضيفت أو لم تُضَفْ، وتركُ الإضافة قليلٌ عندهم (٢).

وهى عند الكوفية لا تكون ظرفاً إلا مع الإضافة، أما عند الإفراد فهى بمعنى اسم الفاعل فمعنى: جلسْتُ خلفاً عندهم، أى متأخراً نصب على الحال، وقام مكاناً طيباً أى مغتبطاً، فإذا وقعت خبراً عن المبتدأ وجب عندهم رفعها، نحو: أنت حَلْفٌ وقْدَامٌ أى متأخر ومتقدم.

والبصرية تجوز نصبها على قلة - كما ذكرنا.

(١) الزخرف/ ٣٢.

(٢) «عندهم» سقطت من «ع».

وأما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف - كما مر - وهى باقية على الظرفية، وهو الأولى، إذ خروج الشيء عن معناه خلاف الأصل، فلا يُرتكب ما أمكن حملُه على عدم خروجه عنه، قوله:

وساغ لى الشراب وكنتُ قبلاً أكاد أغصُّ بالماء الحميم<sup>(١)</sup> = ٧٢ =  
أى قبلَ ذلك يقوى مذهب البصرية.

وأعلم أن اليوم إذا وقع خبراً عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعفه لكونهما فى الأصل مصدرين، فمعنى اليوم الجمعة أو السبت أى الاجتماع أو السكون. والأولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت فى معنى اليومين.

ولا يجوز نصب «اليوم» خبراً عن الأحد والاثنين، إذ هما بمعنى: اليومين، واليوم لا يكون فى اليوم.

وأجازه الفراء وهشام وذلك لتأويلهما اليوم بالآن كما يقال: أنا اليوم أفعل كذا أى الآن فمعنى اليوم الأحد أى الآن الأحد، والآن أعم من الأحد فيصح أن يكون ظرفه.

### [خبر المتبدأ المنفرد]

هذا ولتذكر طرفاً مما يتعلّق بخبر المتبدأ إذا كان مفرداً، فنقول: هو إما مشتق أو جامد وكلاهما، إما أن يغير المتبدأ لفظاً أو، لا.

(١) البغدادي: «على أن أصله: «قبل هذا» فحذف المضاف إليه، ولم ينو لفظه، ولا معناه، وهو الشاهد التاسع والستون فى الخزانة.

والبيت ليزيد بن الصبيح «وعند العينى: عبد الله بن يعرب بن معاوية. ويرى البغدادي أن روايته «فساغ» بالفاء خطأ -

= والحميم: الماء الحار، وليس بمراد، وإنما أورده للقفافية وهو من الأضداد. يطلق على الماء البارد أيضاً وفى المصادر النحويه الأخرى قافيته تاء مكسورة، وهى «الفرات» مكان: «الحميم».

من شواهد: ابن يعيش ٨٨/٤. وشرح شذور الذهب / ١٠٤ والعينى ٤٣٥/٣، وشرح التصريح من ٥٠/٢ والهمع والدرر رقم ٨١٣.

والأول إما أن يتحد به معنى: زيد أخوك، وزيد قائم، أو يغيره معنى أيضاً، والمغاير يقع خبراً عنه، إما لمساواته في معنى كقوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ (١) أو لحذف المضاف من المبتدأ أو الخبر نحو: دارى منك فرسخان، أى بعد دارى فرسخان، أو دارى منك ذات مسافة فرسخين، أو لكون واحد من المبتدأ والخبر معنًى والآخر عيّنًا، ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هى كقول الخنساء:

٧٣ = ترعّع ما رتعت حتى إذا أدكرت فإتما هى إقبال وإدبار (٢)

وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ﴾ (٣).

٩٧ وإن قدرنا المضاف فى مثله فى المبتدأ، أى لكن ذا / البرّ من آمن، وحالها إقبال، أو فى الخبر: نحو: برّ من آمن، وذات إقبال، أو جعلنا المصدر بمعنى الصفة، نحو: ولكن البارّ، وهى مقبلة جاز، لكنه يخلو من معنى المبالغة.

والثانى: أى الذى لا يغير المبتدأ لفظاً يُذكر للدلالة على الشهرة أو عدم التغيير كقوله:

٧٤ = أنا أبو النجم وشعري شعري (٤)

(١) الأحزاب/٦

(٢) هو الشاهد السبعون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن اسم المعنى يصح وقوعه خبراً عن اسم العين؛ إذا لزم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هى. هذا من قبيل: زيد عدل».

= رتعت الإبل: إذا رعت، وأرتعتها: تركتها ترعى.

= وإدكرت: تذكرت ولدها، وأصله: إذ نكرت.

من شواهد: سيويه ١ / ١٦٩ والمقتضب ٣ / ٢٣٠. ٤ / ٣٠٥، والخصائص، ٢ / ٢٠٣، ٣ / ١٨٩، والمنصف ١ / ١٩٧، والمحتسب ٢ / ٤٣، وابن الشجرى ١ / ٧١، وابن بيش ١ / ١١٥، والتصريح ١ / ٣٣٢، والأشياء والنظائر رقم ٤٥ بتحقيقى. وانظر ديوان الخنساء / ٥٠.

(٣) البقرة / ١٧٧.

(٤) هو الشاهد الحادى والسبعون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن عدم مغابرة الخبر للمبتدأ إنما هو للدلالة على الشهرة، أى شعري الآن هو شعري المشهور المعروف بنفسه لاشئ آخر.

أى هو المشهور المعروف بنفسه، لابسئ آخر، كما يقال مثلاً: شعري ملبح،  
وتقول: أنا أنا أى ما تغيرت عما كنت، قال:

رَفَوْنِي وَقَالُوا يَا خُوَيْلِدُ لَا تُرَعُ فَقُلْتَ - وَأَنْكَرْتُ الْوَجُوهَ - هُمْ هُمْ<sup>(١)</sup> = ٧٥  
وأما الجامد فإن كان مؤولاً بالمشتق نحو قولك: «هذا القاع عرفج»<sup>(٢)</sup> كله، أى  
غليظ تحمّل الضمير، فكله ههنا تأكيد للضمير.

ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخرًا عن الخبر،

وإن لم يكن مؤولاً به لم يتحمّله خلافاً للكسائي، فكأنه نظر إلى أن معنى: زيد  
أخوك: متصف بالأخوة، وهذا زيد، أى متصف بالزيدية، أو محكوم عليه بكذا.  
وذلك، لأن الخبر عرّض فيه معنى الإسناد بعد أن لم يكن، فلا بد من رابط، وهو  
الذى يقدره أهل المنطق بين المبتدأ والخبر.

فالجامد كله على هذا متحمّل للضمير عند الكسائي، لكنه لما لم يشابه الفعل  
لم يرفع الظاهر كالمشتق.. وكذا لم يجز على ذلك الضمير تابع لحفائه.

وأما المشتق فهو متحمّل للضمير اتفاقاً، إن لم يرفع الظاهر خبراً كان أو نعتاً أو  
حالاً، فيستكنّ فيه إن جرى على من هوله، نحو: زيد قائم.

وإن جرى على غير من هوله أكد المستكنّ به بمنفصل خبراً كان المتحمّل<sup>(٣)</sup>

= من شواهد: الخصائص ٣/٣٣٧، والمتصف ١/١٠، وابن الشجري ١/٢٤٤، وابن يعيش  
٩٨/٩، ٨٣/٩، والهمع والدرر رقم ١٤١.  
وانظر الأغاني ٢٢/٣٧١ (الثقافة).

(١) هو الشاهد الثاني والسبعون في الخزانة.

البغدادي: «لما تقدم في البيت قبله، أى هم الذين يطردوننى. وبطلبون دمي.  
وصاحب البيت أبو خراش الهذلي».

= رفونى: رفوت الرجل: إذا سكتته، ويقال: رافيت فلاناً: إذا وافقته.

من شواهد: الخصائص ١/٢٤٧، ٣/٣٣٧. وشرح أشعار الهذليين/١٢١٧.

(٢) القاع: الأرض المستوية، والعرفج: شجر ينبت في السهل. الواحدة: عرفجة.

(٣) فى ط: «المحتمل» مكان: «المتحمّل».

للمضمير، نحو: أنا زيد ضاربه أنا، أو نعتاً نحو: لقيت رجلاً ضاربه أنا، أو حالاً نحو: لقيتك زيداً مكرمه أنت، أو صلة نحو الضاربه أنا: زيد.

وإن أمن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفية.

وأما البصرية فأوجبوه طرداً، نحو: هُذُ زيد صاربه هي.

وتمام البحث فيه يجيء في باب الإضمار - إن شاء الله تعالى.

### [مواضع تقديم المبتدأ وجوباً]

(ص): «وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ماله صدر الكلام مثل: من أبوك؟ أو كانا معرفتين، أو متساويين مثل: أفضل منك أفضل مني، أو كان الخبر فعلاً له مثل: زيد قام وجب تقديمه».

(ش): قوله: «من أبوك؟» مبني على مذهب سيويه، وذلك لأنه يُخبر عنده بمعرفة عن نكرة مضمّنة استفهاماً، أو نكرة هي أفعل تفضيل مقدم على خبره، والجملة صفة لما قبلها، نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه.

وغير سبويه على أن مثل هذين خبران مقدّمان.

والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام: من قام؟ وما جاء بك؟ وأيهم قام؟ ومن قام قمت.

وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني، ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر، لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله، فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أو مغير لما سيحىء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه؟.

وكذلك حكم المضاف إلى أداة الشرط أو الاستفهام يجب تصدّره نحو: غلام من قام؟ وغلام من يقيم أقم؟ لأن معنى الشرط أو الاستفهام يسرى إلى المضاف، وإلا لم يجز تقدّمه على ماله الصدر.

قوله: «أو كانا معرفتين أو متساويين» ليس على الإطلاق، بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر معرفتين أو متساويين من قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كما في قوله:

٧٦ = بنونا بنو أبنائنا وبنائنا بنوهن أبناء الرجال الأبا عد<sup>(١)</sup>  
وذلك، لأننا نعرف أن الخبر محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تُذكر الجملة لأجله فهو الخبر، كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة، أي مثل أبي حنيفة.

ولو أردت تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف فأبو يوسف هو الخبر، ومثله قول/ ٩٨  
أبي تمام:

٧٧ = لعاب الأفاعى القاتلات لعابه وأرى الجنى اشتارته أيدٍ عواسل<sup>(٢)</sup>  
أي بنو أبنائنا مثل بنينا، ولعابه مثل لعاب الأفاعى.

(١) هو الشاهد الثالث والسبعون في الخزانة.

البغدادي: «على أن المبتدأ والخبر إذا تساويا تعريفاً وتخصيصاً يجوز تأخير المبتدأ إذا كان هناك قرينة معنوية على تعيين المبتدأ فإنه قدم الخبر هنا على المبتدأ لوجود القرينة من حيث المعنى: وفي الخزانة: هذا البيت لا يعرف قائله مع شهرته في كتب النحو، ورأيت في شرح الكرماني في شواهد شرح الكافية للخببيص أن قائله أبو فراس همام الفرزدق بن غالب.  
من شواهد: الإنصاف ١/٦٦، وأوضح المسالك رقم ٧١، وابن عقيل ١/١٠١، والنصريح ١/١٧٣، والأشموني ١/٢١٠، والهمع والدرر رقم ٣٢٧.

(٢) هو الشاهد الرابع والسبعون في الخزانة.

البغدادي: «لما تقدم في البيت قبله، أي لعابه مثل لعاب الأفاعى.  
= والأرى: مالزق من العسل في جوف الخلية،  
= والجنى: العسل، والإضافة للتخصيص.  
= واشتارته: استخرجه، يقال: شارفان العسل شوراً وشياراً، وشيارة: إذا استخرجه.  
= والعواسل: جمع عاسلة أي مستخرجة العسل. والعاسل: مشار العسل من موضعه.  
= والمصراع الأول بالنسبة إلى الأعداء سم قاتل، والمصراع الثاني بالنسبة إلى الأولياء شفاء عاجل.  
= ولعابه: مبتدأ مؤخر، ولعاب الأفاعى: خير مقدم وأرى معطوف على الخبر.  
والشاهد أحد أبيات عشرة في وصف القلم لأبي تمام.  
وانظر الحيوان ١/٦٧، وأمالى المرتضى ١/٥٣٦.

قوله: «أو كان الخبر فعلاً له» أي فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ نحو: زيدٌ قام فإنه لو قدم اشتبه المبتدأ بالفاعل.

فإن قيل: فليجز إن كان الضمير بارزاً نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا.

قلت: يشبه المبتدأ بالبدل من الضمير أو بالفاعل على لغة: «يتعاقبون فيكم ملائكة<sup>(١)</sup>» أو تقول: منع ذلك حملاً على المفرد.

مع أنه قيل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(٣)</sup>: إن «كثير» و«الذين» مبتدآن مقدّما للخبرين.

ويجب أيضاً تأخير الخبر إذا اقترن بالفاء نحو: الذي يأتيني فله درهم نظراً إلى أصل الفاء الذي هو التعقيب، وأيضاً لكونه فاء الجزاء، وهو عقب الشرط، لاستحقاق أداته صدر الكلام.

ويجب أيضاً تأخير الخبر إذا جاء بعد «إلا» لفظاً أو معنى نحو: ما زيدٌ إلا قائم وإنما زيد قائم، لأنك إن قدمته من غير إلا انعكس المعنى - كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتأخيره.

ولا يجوز التقديم مع إلا لما يجيء في باب الاستثناء.

ويجب أيضاً تأخير الخبر إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو: لزيد قائمٌ أو كان ضمير الشأن للزوم تصدّرها.

### [مواضع تقديم الخبر وجوباً]

(هـ): «وإذا تضمّن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل أين زيد أو كان مصححاً<sup>(٤)</sup>»

(١) حديث شريف رواه مسلم رقم ١٥١٨٩ في الجامع المفهرس لألفاظ حديث مسلم.

(٢) المائدة/ ٧١. (٣) الأنبياء/ ٣.

(٤) علق الشريف على هذه الكلمة بقوله: «ليس في المقروءة على ابن الحاجب».

مثل: في الدّار رجل أو متعلّقه ضمير في المبتدأ مثل: «على التّمرّة مثلها زيداً» أو عن أن<sup>(١)</sup> مثل: عندي أنّك قائمٌ وجب تقديمه».

(ش) هذا بيان لموجبات تقديم الخبر، وإنما قال: الخبر المفرد، لأنه إن كان الخبر جملة متضمّنة لما يقتضى صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو: زيدٌ من أبوه؟ إذ الاستفهام وسائر ما يقتضى صدر الكلام يكفيها أن تقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها أحدٌ ركني تلك الجملة، ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها وإن وأخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها، فلا يقال: إن من يأتيني أشكره.

وأما قولهم: علمتُ أيهم في الدّار فإن الفعل لما كان من أفعال القلوب، وليس أثرها المعنويّ بظاهر كأفعال العلاج، فإنها محسوسة الآثار كالضرب والمشى جوز تقديمه على الكلام المصدر بأداة الاستفهام والنفي ولا م ابتداء مع تأثيره فيه معنى، مع أن تقدمه كلاً تقدّم، إذ معنى: ظننتُ زيداً قائماً: زيدٌ قائمٌ في ظنّي. ومنع من العمل فيه ظاهراً احتراماً للفظ المقتضى للمصدر.

وأما قولهم: الذي ما يضرب، والذي إن تضربه يضربك فإن الموصول وإن كان مع الصلّة ككلمة واحدة إلا أنه لا يؤثر في صلته معنى.

ونحو قولهم: زيدٌ من أبوه؟ وعمرو في دار من هو؟ أولى بالجواز، لأن المبتدأ كما أنه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر ليس هو معه أيضاً كالمفرد كما كان الموصول مع صلته كذلك.

فإن قيل: كيف الجمع بين قوله ههنا: «أين» مفرد<sup>(٢)</sup> وقوله قبل: وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدّر بجملة؟

(١) أي: أو يكون خبراً عن «أن».

(٢) في: أين زيد؟

قلت: لاشك أن لفظ «أين» اسم مفرد في الوضع سواءً قدّر بالجملة أو بالمفرد، فـ«أين» في: أين زيد؟ مفرد واقع موقع الجملة على الأصح فيصح أن يقال: إنه خبرٌ مفردٌ.

وإن كان الاستفهام ظرفاً متعلقاً بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المتبدأ، إمّا مع الخبر نحو غلامٌ راكبٌ زيد أو بدونه، نحو: غلامٌ زيد راكبٌ. قوله: «وإذا تضمّن الخبر المفرد».

٩٩ أعلم أنّه لا يقع من جملة مقتضيات الصّدر خبراً مفرداً إلاّ كلمة / الاستفهام نحو: من زيد؟ أو مضاف إليها نحو: غلامٌ من زيد؟.

قوله: «أو كان مصحّحاً» أي كان الخبر أي تقدّمه مصحّحاً مجيء المتبدأ نكرة على ما ذكر قبل في جواز تنكير المتبدأ: إن تقدّم حكم النكرة عليها خصّصها حتى جاز وقوعها مبتدأ، وقد قلنا عليه ما فيه كفاية.

والأولى أن يقال في إيجاب تقديم الظرف خبراً عن المتبدأ المنكر في الأغلب ممّا لا يتضمّن معنى الدّعاء: إن العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبراً.

فلو قلّ وقوع الظرف خبراً عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ (١) ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ﴾ (٢).

وتقديم الخبر غير الظرف على المتبدأ لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبريّة، إذ لو قلت في رجل قائم: قائمٌ رجلٌ احتمال كون رجل خبراً عن قائم أو بدلاً منه. وأما الظرف فإنه إذا تقدّم تعيّن للخبريّة بسبب انتصابه لفظاً أو محلاً.

هذا كله على مذهب سيويه.

(١) القيامة/ ٢٢.

(٢) القيامة/ ٢٤.

وأما على مذهب الأخفش والكوفيّين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده  
فليس إداً من هذا الباب.

قولنا: في «الأغلب» احترازٌ عن قولهم: «أمتٌ في حجرٍ لافيك»<sup>(١)</sup>.  
وقولنا: «مما لا يتضمّن معنى الدعاء» احترازٌ عن نحو: سلامٌ عليك، وويلٌ  
لك، فإن الأغلب تأخير الخبر لما ذكرنا قبل.

قوله: «أو المتعلقة»، أى لمتعلّق الخبر بكسر اللام، ونعنى بالمتعلّق: جزء الخبر  
فقولك: «على التمرة» خبر، والمجرور جزؤه.

[ويجوز<sup>(٢)</sup> أن يريد بالخبر ذلك المقدّر، لأن الجار والمجرور متعلّق به، والمجرور  
وحده يتعلّق بعامله، لأن الجار ليس بمتعلّق في الحقيقة بل بسبب تعلق المجرور  
بالعامل<sup>(٣)</sup> القاصر].

يعنى إذا اتصل بالمتبدأ ضميرٌ يرجع إلى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى  
لا يلزم ضمير قبل الذكر.

فلو قلت: مثلها زيدا على التمرة لكان مثل: صاحبها في الدار - وقد تقدم  
امتناعه.

وإذا كان الضمير في صفة المتبدأ نحو: على التمرة زيدٌ مثلها جاز تأخير الخبر  
عن المتبدأ بان يتوسّط بينه وبين صفة نحو: زيدٌ على التمرة مثلها، إذ الفصل بين  
الصفة والموصوف جائز.

(١) في اللسان: أمت: «الامت: العوج، قال سيبويه: «وقالوا: أمتٌ في الحجر لافيك».

وانظر سيبويه ١/٣٢٩. هارون.

وفي اللسان، أى ليكن الامت في الحجارة لافيك، ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهى مما  
يوصف بالخلود والبقاء، الاتراه كيف قال:

ما أنعم العيش لو أن الفتى حجرٌ  
تنبو الحوادث عنه وهو ملمومٌ

(٢) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٣) فى «ط» فقط: «ما بعامله القاصر»، تحريف.

فإن تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذى الضمير، وتأخر الخبر عنه نحو:  
في الدار مالؤها نائم جاز عند البصريين، وعند هشام من الكوفيين خلافاً للباقيين،  
وكان المانع نظر إلى أن المفسر مرتبته التأخر، لتعلقه بالخبر، وليس بشيء، لأن  
التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾<sup>(١)</sup>.

ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو: زيداً غلامه ضارب، لا في نحو زيداً  
غلامه ضرب، وكأنه نظر إلى شدة طلب الفعل لمفعوله فكأن مفعوله متأخر  
بخلاف اسم الفاعل فإن طلبه له بالمشابهة.

والأولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي.

قوله: «أو عن أن» يعني أو كان الخبر عن أن مع اسمها وخبرها، يريد: إذا كان  
أن مع صلتها مبتدأً وجب تقديم خبرها عليها، وقد تقدم أنها مع صلتها فاعل عند  
أبي علي إذا كان الخبر ظرفاً.

وإنما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بـ «إن» المكسورة، لأنك لو جئت بالخبر بعد  
خبر أن المفتوحة إما ظرفاً نحو: أن زيداً قائم عندي، أو غير ظرف نحو: أن زيداً  
قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة، ولم ترفع<sup>(٢)</sup> الفتحة الخفية اللبس لكون  
الموقع موقع المكسورة، لأن لها صدر الكلام بخلاف / المفتوحة - كما يجيء في باب  
الحروف المشبهة بالفعل.

ولا يرفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبر أن اللبس أيضاً، إذ ربما يظن أنه خبر بعد  
خبر، لـ «إن» المكسورة أو يظن في الظرف تعلقه بخبر أن.

وإذا تقدم الخبر على «أن» عرف أنه خبر المبتدأ، وأنه ليس في حيز أن المفتوحة،  
إذ هي حرف موصولة - ويجيء في باب الموصول أن ما في حيز الصلة لا يتقدم

(١) البقرة/ ١٢٤.

(٢) في «ط» «تدفع»، بالبدال. تحريف

على الموصول ولا في حيز خبر المكسورة، لأن لها الصدر.

فإذا تعيّن أن المقدّم خبر، والمسكورة مع اسمها وخبرها لا يصحّ أن يكون مبتدأ، لأنها جملة، والمبتدأ مفردٌ تعيّن أن ما يعد الخبر هي أن المفتوحة لا غير.

وإذا كان «أنّ» المفتوحة مع صلتها بعد أمّا نحو: أمّا أنّك خارجٌ فلا أصدقه، فإنّها تتقدّم على خبرها لما يذكر في حروف الشرط أن الجملة التامة لا تتوسّط بين «أمّا» وفائها فلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة.

ويجب أيضاً تأخير المبتدأ الذي بعد «إلا» لفظاً نحو: ما قائم إلا زيد، أو معنىً نحو: إنّما قائم زيد، لأنك إنّ قدّمته من دون إلا انعكس الحصر، وإن قدّمته مع إلا لم يجز، لتقدّم أداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ، ولا يجوز ذلك - كما يجيئ في باب الاستثناء.

وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم نحو قولك: «تميميُّ أنا»، إذا كان المراد التفاخر بتميم أو غير ذلك مما يقدم له الخبر.

### [تعدّد الخبر]

(ص): «وقد يتعدّد الخبر مثل: زيد عالم عاقل».

(ش): اعلم أنّ تعدّد الخبر إما أن يكون بعطف أو بغيره، فالأول نحو: زيد عالم وعاقل. وليس قولك: هما عالم وجاهل من هذا، لأنّ كلامنا فيما تعدّد فيه الخبر عن شيء واحد، وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل.

والثاني: على ضربين، لأنّ الأخبار المتعدّدة إمّا أن تكون متضادة أو، لا.

وليس ما تعدّد لفظاً دون معنى من هذا في الحقيقة نحو: زيد جائع ناعم، لأنهما بمعنى واحد، والثاني في الحقيقة تأكيد للأول.

(١) في القاموس: «وجائع ناعم: إتياع، أوناع: متمايل جوعاً».

فإن لم تكن متضادة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ \* ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ \* فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ (١) ففي كل واحد ضمير يرجع إلى المبتدأ إن كان مشتقاً ولا إشكال فيه. وإن كانت متضادة فهي على ضربين، إما أن يتصف جزء المبتدأ ببعض تلك الأخبار، والجزء الآخر بالخبر الآخر، أو يتصف المجموع بكل واحد منهما. فالأول: نحو قولك للأبلىق: هذا أبيض وأسود.

وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر، لأنه مثل قوله: هما عالم وجاهل، إلا أن الفرق بينهما أن الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع إلى مجموع المبتدأ، بل المعنى: هما رجل عالم ورجل جاهل.

وأما الضمير في كل واحد من أبيض وأسود فإنه يرجع إلى مجموع المبتدأ بدليل مطابقتها له إفراداً وتثنيةً وجمعاً كقولك: هما أبيضان أسودان، وهم بيضٌ سودٌ.

وإنما جاز ذلك مع أن المراد بعضه أبيض وبعضه أسود، كما أن المراد بالأول أحدهما عالم والآخر جاهل، لأن اتصال البعضين بخلاف جزئي الأول، فإن كل واحد منهما منفردٌ عن الآخر.

وإذا جاز إسناد الشيء إلى الشيء مع أن المسند إليه في الحقيقة متعلقه (٢) الخارج منه مع قيام القرينة نحو: هذا حسن الغلام، بنصب الغلام وجره، فلأن يجوز إسناد الشيء إلى الشيء مع أن المسند إليه في الحقيقة جزء المسند إليه في الظاهر أولى.

وهذا كما تقول: النارج أحمرٌ أى ظاهرٌ قشره، ومنه قولهم: زيد حسن الوجه ١٠١ وحسن وجهه / وحسن وجهاً نصباً وجرأ.

(١) البروج / ١٤ - ١٥ - ١٦.

(١) في «ط»: «متعلقة» بالتاء، تحريف.

وأما الثاني، أعنى ما اتّصف فيه المجموع بكلّ واحد منهما نحو: هذا حلّوٌ حامضٌ فلا إشكال فيه، لأنّ الضمير يرجع من كلّ واحد من الخبرين إلى مجموع المتبدأ، إذ المعنى: فى جميع أجزائه حلاوة، وفيها كلها حموضة، لأنه امتزج الطعمان فى جميع أجزائه، وانكسر أحدهما بالآخر، وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما.

وأعلم أنه يجوز أن يعطف أحد الخبرين على الآخر بالواو مع اتّصاف مجموع المتبدأ بكلّ واحد من الخبرين، تقول: زيد كريمٌ شجاعٌ، وزيدٌ كريمٌ وشجاعٌ، كما يعطف بعض الأوصاف على بعض نحو قوله:

إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتبية فى المزدحم<sup>(١)</sup>

وكذا ما هو بمنزلته فى رجوع الضمير من كلّ واحد من الخبرين إلى مجموع المتبدأ، نحو: هذا أبيض وأسود وهذا حلّوٌ وحامضٌ.

وأما إذا لم يرجع ضمير كلّ واحد إلى مجموع المتبدأ نحو: هما عالمٌ وجاهلٌ، فلا بدّ من الواو لأنّ المتبدأ مفكوكٌ تقديراً. أى أحدهما عالمٌ والآخر جاهلٌ.

### [اقتران خبر المتبدأ بالفاء]

(ص): قوله: وقد يتضمّن المتبدأ معنى الشرط فيصحّ دخول الفاء فى الخبر، وذلك الاسم الموصول بفعل وظرف، والنكرة الموصوفة بهما، مثل: الذى يأتينى أوفى الدار فله درهم، وكلّ رجل يأتينى أو فى الدار فله درهم،

(١) هو الشاهد الخامس والسبعون فى الخزانة.

البغدادى: (على أنه يجوز عطف أحد الخبرين على الآخر كما يجوز عطف بعض الأوصاف على بعضها كما هنا.

= الهمام: الملك العظيم الهمة. والكتبية: الجيش. والمزدحم: محلّ الازدحام. والقرم: هو فى الأصل: الجمل المكرم الذى أعدّ للضراب، ثم أطلق على الرجل العظيم وقائله مجهول.

من شواهد: الإنصاف/ ٤٦٩.

وليت ولعل مانعان باتفاق، والحق بعضهم «أن» بهما.

(ش): أعلم أن الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد «أما وجوباً» نحو: أما زيد فقائم، ولا تحذف إلا لضرورة كقوله:

\* فَأَمَّا الْقِتَالَ لِأَقْتَالِ لَدَيْكُمْ <sup>(١)</sup> \*

=٧٩

أو لإضمار القول كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ (٢) أي، فيقال لهم: أكفرتم.

وتجئ علة الإتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدأ في حروف الشرط. وتدخل جوازاً في خبر مبتدأ مذكور ههنا، وهو شيان.

أحدهما: الاسم الموصول إماً بفعل أو ظرف. ويدخل في قولنا الموصول: اللام الموصولة أيضاً في نحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ (٣). وصلتها لتكون إلا

(١) هو الشاهد السادس والسبعون في الخزانة.

تمامه:

= \* ولكن سيراً في عراض المواكب \*

البغدادي: «على أن حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد» أما «ضرورة، فإن «القتال» مبتدأ، وجملة «لاقتال لديكم» خبره، والرباط العموم الذي في اسم لا. ولكن: اسمها محذوف، وسيراً «مفعول مطلق عامله محذوف، وهو خبر لكن. ويجوز أن يكون «سيراً». اسم «لكن» والخبر محذوف، أي ولكن لكم سيراً.

= عراض: جمع عرض بضم العين يمضي الناحية والبيت للحارث بن خالد المخزومي.

من شواهد. المقتضب ٧١/٢، والمنصف ١١٨/٣، وابن الشجري ٢٨٥/١، ٢٩٠، ٣٤٨/٢، وابن بعيش ١٣٤/٧، ١٢/٩، والمغنى ٥٣/١، والمعنى ٥٧٧/١، ٤٧٤/٤، والتصريح ٢٦٢/٢، والأشموني ١٩٦/١، ٢٢٤، ٤٥/٤، والهمع والدرر رقم ١٣٢٨.

وانظر شعر الحارث بن خالد المخزومي / ٤٥ وقبله.

فضحتم قريشاً بالفرار وأنتم قُمدونَ سودانَ عظام المناكب

وفي هامش الديوان: «القُمد» بضم القاف وتشديد الدال: القوى الشديد وقيل: الضخم الطويل العنق.

(٢) = آل عمران/ ١٠٦.

(٣) = النور/ ٢.

فعالاً في صورة اسم الفاعل أو المفعول - لما يجيء في الأسماء الموصولة.

والأغلب الأعمّ في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء أن يكون عاماً، وصلته مستقبلة، كما في أسماء الشرط، وفعل الشرط نحو: مَنْ تَضْرِبُ أُضْرِبُ، وقد يكون خاصاً وصلته ماضية كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾<sup>(١)</sup> الآية، لأن الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن أي الإحراق، وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup>،

وقد يكون الموصول خاصاً وصلته مستقبلة كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَمُوتَ الَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، إذ لا يريد كل موت تفرون منه يلقاكم، إذ ربّ موت فرّ منه الشخص فما لاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيّف مثلاً، ولاقاه نوع آخر منه.

فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها تلاقىكم.

وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وإن لم يكن موصولاً، لأنه موصوف بالموصول.

وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل، لتضمّنه معنى الشرط كقولك: الذي أتاني فله درهم، والموصول بالظرف / نحو الذي قدّامك أو ١٠٢ في الدار فله درهم.

وإنما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء أو وُصف بالفعل أو الظرف فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط، والخبر كاجزاء الذي يدخله الفاء، وأمّا الصلة والصفة فيكونان كالشرط.

(١) البروج/ ١٠.

(٢) الحشر/ ٦.

(٣) الجمعة/ ٨.

وكان حق الموصول على هذا ألا يكون إلا مبهماً كأسماء الشرط، نحو: مَنْ وَمَا الشرطيتين.

وإنما جاز أن لا يكون مبهماً كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا﴾، لأنه دخيلٌ في معنى الشرط<sup>(١)</sup>.

وكذا<sup>(٢)</sup> كان حق الصلّة أن لا تكون إلا فعلاً مستقبلاً المعنى كشرط: مَنْ وَمَا، إلا أنه لما لم يكن شرطاً في الحقيقة جاز أن لا يكون صريحاً في الفعلية، بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف، والجار والمجرور، وألا يكون مستقبلاً المعنى كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا﴾.

وكذا كان حق الخبر أن تلزمه الفاء لكونه كالجزء، فمن حيث أنه ليس جزء الشرط حقيقةً جاز تجريده منها، مع قصد السببية نحو: الذي يأتيه له درهم.

ولا يلزم مع الفاء أن يكون الأول سبباً للثاني، بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازماً لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء.

ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ﴾ الآية - الملاقاة لازمة للفرار، وليس الفرار سبباً للملاقاة.

وكذا في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> كون النعمة منه تعالى لازماً لحصولها معني.

فلا يفرنك قول بعضهم: إن الشرط سببٌ للجزاء - ويجيء تحقيقه في حروف الشرط إن شاء الله تعالى.

والثاني: النكرة العامة الموصوفة بالفعل أو الظرف أو الجار نحو: كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي أَوْ أَمَامَكَ أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دَرَاهِمٌ.

(١) في ط: «الشر مكان: الشرط، تحريف ظاهر.

(٢) في «ع»: «ولذا».

(٣) النحل/٥٣.

وقد يجئ صفتها أيضاً ماضياً مستقبلاً المعنى نحو: كُلَّ رجلٍ أُنَاكَ غَدًا فله درهم - لما ذكرنا في الموصول.

وقد تدخل الفاء على خبر كُلِّ، وإن كان مضافاً إلى غير موصوف نحو: كُلَّ رجلٍ فله درهم لمضارعه لكلمات الشرط في الإبهام.

وكذا إن كان مضافاً إلى <sup>(١)</sup> موصوفٍ بغير الثلاثة المذكورة، نحو: كُلَّ رجلٍ عالمٍ فله درهم.

وعند سيبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت.

والأخفش يُجيز زيادتها في جميع خبر المبتدأ نحو:

زيدٌ فوجد، وأنشد:

وقائلةٍ خولانٌ فانكحَ فَنَاتَهُمُ وَأَكْرُومَةٌ الحَيِّينَ خَلَوْا كَمَا هِيَ <sup>(٢)</sup> ٨٠ =

وسيبويه يوؤَل مثله بنحو: هذه خولانٌ فانكحَ.

قوله: «وليت ولعل مانعان باتفاق».

جميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور إلا ما نذكره، وذلك لأنه إنما دخله الفاء لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط، ويلزمها التصدُّر، ولا يدخلها نواسخ الابتداء، لأن تلك النواسخ تُؤثِّر معنًى في الجملة - وقد تقدّم أن

(١) في «ط» مضافاً إلى غير موصوف بغير الثلاثة «بزيادة «غير» الأولى، تحريف.

(٢) هو الشاهد السابع والسبعون في الخزانة.

البغدادي: «على أن الفاء في «فانكح» زائدة عند الأخفش. «وخولان» مبتدأ و«انكح» خبره».

= من أبيات سيبويه التي لا يعرف لها قائل.

= والأكرومة: فعل الكرم، مصدر بمعنى اسم المفعول أي: ومكرمة الحيين. وأراد بالحيتين: حي أبيها وحي أمها.

= والخلو: التي لازوج لها. والجملة حالية.

من شواهد: سيبويه ٧٠/١، ٧٢، وابن يعيش ١٠٠/١، ٩٥/٨. وأوضح المسالك رقم ٢٣٣ والخزانة ٢١٨/١، ٣٩٥/٣، ٤٢١/٤ - ٥٥٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٤٦٨، والمعنى

٥٢٩/٢، والهمع والدرر رقم ٣٤٢، والأشموني ٧٧/٢.

ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرّة بلازم التّصدّر إلا أن هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في الشرطيّة جاز أن يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتأخّرة معنى ظاهراً وهو أن نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية.

والحق المالكيّ بها أن المفتوحة ولكنّ من غير سماع، لكنّه لما رأى أنه يجوز العطف بالرفع على محلّ اسم لكنّ، كما يجوز على محلّ اسم إنّ - كما يجيء في الحروف المشبّهة بالفعل. وكذا أجرى بعضهم أنّ المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجيء في الموضع المشار إليه أجزاهما<sup>(١)</sup> مجرى إنّ المكسورة.

١٠٣ وأما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الأقدام في الشرطيّة فلا يدخلها شيء / من نواسخ الابتداء إلا في الضّرورة، فيُضمّر مع ذلك بعدها ضميرُ الشأن حتى لاتخرج كلماتُ الشرط في التقدير عن التّصدّر في جملتها وذلك نحو قوله:

٨١ = إِنَّ مِنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً<sup>(١)</sup>  
قوله: «والحق بعضهم أن بهما»

أي ألحق أنّ في المنع من دخول الفاء بليت ولعلّ.

قال المصنّف اتّباعاً لعبد القاهر: إن هذا المُلحق سبويه خلافاً للأخفش.

(١) أجواب «لما» في قوله: «لما رأى أنه...»

(٢) هو الشاهد الثامن والسبعون في الخزانة.

البغدادي: «على أن اسم «إنّ» ضمير شأن والجملة الشرطية بعدها خيرها، وإنما لم يجعل «من» اسمها، لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلية، والشرط له الصدر في جملته، فلا يعمل فيه ما قبله».

= والشاهد للأخطل، وكان نصرانياً فلذلك ذكر الكنيسة. والكنيسة: متعبّد النصراني معرب: «كُنُسْت» بالفارسية.

وفى هامش الخزانة بتحقيق أستاذنا المرحوم هارون: معناه في الفارسية: معبد النار Afire - temple. والجاذر: جمع جؤذر، وهو ولد البقرة.

والمعنى: أن من يدخل الكنيسة يلق فيها أشباه الجاذر من أولاد النصراني، وأشباه الظباء، ومن نسائهم فكنتى عن الصبيان بالجاذر، وعن النساء بالظباء.

من شواهد: الجمل في النحو للزجاجي / ٢١٥، والمقرب / ١٠٩ / ١، ٢٧٧، وابن السجري ٢٩٥ / ١، والمغنى ٣٥ / ١، ونسب البيت للأخطل وليس في ديوانه نشر دار الثقافة - بيروت.

ونقل العبدى<sup>(١)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٢)</sup>، وابن يعيش<sup>(٣)</sup>: أن المجوزَ لدخول الفاء<sup>(٤)</sup> مع أن سيبويه خلافاً للأخفش.

قوله: «وليت ولعلّ مانعان بالاتفاق»

لا وجه لتخصيصهما بل كلّ ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى.

وما ذكره المصنّف من أن امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعلّ للزوم التناقض، وذلك لأن ما بعد الفاء الجزائية لا يكون إلا خبراً أي محتملاً للصدق والكذب، وخبر ليت ولعلّ لا احتمالان ذلك ليس بشيء، لصحة قوله: إن جاءك زيد فاضربه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾<sup>(٥)</sup>.

### [حذف المتبدأ والخبر جوازاً ووجوباً]

(ص): «وقد يحذف المتبدأ لقيام قرينة جوازاً كقول المستهلّ: الهلالُ والله، والخبر جوازاً نحو: خرجت فإذا السَّبْعُ.

ووجوباً فيما التزم في موضعه غيره نحو: لولا علي لهلك عمر، وضربى زيداً قائماً، وكل رجل وضيعته، ولعمرك لأفعلن كذا».

(١) أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدى أبو طالب قال ياقوت: كان نحوياً لغويّاً قيماً بالقياس قرأ على السيرافى والرّمّانى والفارسى.

وله شرح الإيضاح، توفى يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ٤٠٦ هـ.

البنية ١/ ٢٩٨، ومعجم الأدباء ٢/ ٢٣٦.

(٢): أبو البقاء: محب الدين أبو البقاء العُكْبَرى البغدادي الضرير النحوى أصله من «عُكْبَرَا».

ولد في أوائل سنة ٥٣٨ ببغداد، وتوفى سنة ٦١٠. (البنية ٢/ ٣٨).

(٣) ابن يعيش: بعيش بن على بن يعيش بن محمد ابن أبى السّرايا. النحوى الحلبيّ: موفق الدين أبو البقاء وكان يعرف بأبن الصّانع.

ولد في ثالث رمضان سنة ٥٥٣. من أكابر أئمة العربية. وله كتابه المشهور: شرح المفصل.

انظر البنية ٢/ ٣٥١.

(٥) = آل عمران / ٢١

(٤) = «الفاء» سقطت من «ع».

(ش) المستهل: المبصر للهِلال، وقد ذكرنا أنه لا يحذف شيء «لا وجوباً ولا جوازاً إلا مع قرينة دالة على تعيينه.

اعلم أنه قد يُحذف المبتدأ وجوباً إذا قُطِع النَّعْتُ بالرفع - كما يجيء في بابهِ نحو: الحَمْدُ لله أَهْلُ الحَمْدِ أَي: هو أَهلُ الحَمْدِ.

وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم - كما يجيء - فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك. ويحذف وجوباً أيضاً عند من قال في نحو: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ - إن تقديره: هو زيد، وفيه نظر - على ما يجيء في بابهِ.

قوله: جوازاً ووجوباً، نصبٌ على المَصْدَرِ أَي حذفاً واجباً أو جائزاً. و«إذا» في قوله: إذا السبع للمفاجأة.

واختلف فيها، فنقل عن المبرد: أنها ظرف مكان، فعلى قوله يجوز أن تكون خبر المبتدأ الذي بعدها، أي فبالمكان السبع، فنقول على هذا: مررت فإذا زيد قائماً، و«إذا» عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة. ولا يجوز على قوله أن يكون إذا مضافاً إلى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر، إذ لا يضاف من ظروف المكان إلي الجُمْلِ إلا «حيث» على ما يجيء في الظروف المنية.

وما ذكره<sup>(١)</sup> لا يطرد في جميع مواضع إذا المفاجأة، إذ لا معنى لقولك: فبالمكان السبع بالباب في تأويل قولهم: خرجت فإذا السبع بالباب.

وقال الزجاج: إن إذا المفاجأة ظرفُ زمان، فعلى قوله يجوز أن تكون في قولهم: خرجت<sup>(٢)</sup> فإذا السبع خبراً عما بعدها بتقدير مضاف، أي فإذا حصول السبع أي ففي ذلك الوقت حصوله، لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة - كما مرّ ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، و«إذا» ظرفٌ لذلك الخبر غير سادّ مسدّه أي، ففي ذلك الوقت السبع بالباب، فعذف «بالباب» لدلالة قرينة «خرجت» عليه.

(١) في «ع»: «وما ذهب إليه». (٢) «خرجت» سقطت من ط.

ويجوز أن يكون ظرفُ الزمان مضافاً إلى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصنّف، أي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب، إلا أنه إخراج له «إذا» عن الظرفية، إذ هو إذًا مفعول به لفاجأت، ولا حاجة إلى هذه الكلفة، فإن/ إذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح.

١٠٤

ونقل عن ابن برّي<sup>(١)</sup>: أن إذا المفاجأة حرفٌ، فعلى هذا خبر المبتدأ في نحو: فإذا السبع محذوفٌ بلا خلاف.

وأما الفاء الداخلة على إذا المفاجأة فنقل عن الزيادي<sup>(٢)</sup>: أنها جواب شرط مقدر، ولعله أراد أنها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها - كما تقدم، أي مفاجأة السبع لازمة للخروج.

وقال المازني: هي زائدة، وليس بشيء، إذ لا يجوز حذفها.

وقال أبو بكر مبرمان<sup>(٣)</sup>: هي للعطف حملاً على المعنى، أي خرجت ففاجأت كذا وهو قريب.

قوله «التزم في موضعه».

يقال ألزمته الشيء فالتزمه أي قبل ملازمته، أي في خبر التزم<sup>(٤)</sup> العرب ذكر غير الخبر المقدر في موضعه، فيحذف الخبر وجوباً في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الأخبار لفظاً ساد مسد ذلك الخبر، وهو في أربعة أبواب على ما ذكره المصنّف.

(١) ابن برّي: عبد الله بن برّي عبد الجبار أبو محمد المقدسي المصري النحوي اللغوي.

ومن أشهر كتبه: حواش على الصحاح، واللباب في الرد علي ابن الخشاب في رده على الحريري في «درة الغواص». توفي في ليلة السبت السابعة والعشرين من شوال سنة ٥٨٢ هـ.

(٢) الزيادي: إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو إسحاق الزيادي. من مؤلفاته: شرح نكت سيويه، والنقط والشكل، أسماء السحاب والرياح والأمطار. توفي ٢٤٩ هـ.

(٣) مبرمان: محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر العسكري.

من تصانيفه: شرح كتاب سيويه، شرح شواهد، النحو المجموع على العلل. توفي ٣٤٥ هـ.

(٤) في «ع»: ألزم «مكان التزم».

أولها: المتبدأ الذي بعد لولا، هذا على مذهب البصريين.

وقال الفراء: لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل.

وقال الكسائي: الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله: «لو ذات سوار لَطَمْتَنِي»<sup>(١)</sup> وهو قريب من وَجْه، وذلك أن الظاهر منها أنها «لو» التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني - كما يجيء في حروف الشرط - دخلت على «لا» وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شَرَط، فتبقى مع دخولها على «لا» على ذلك الاقتضاء، ومعناها مع «لا» أيضاً باق على ما كان، كما تبقى مع غير «لا» من حروف النفي، فمعنى «لولا علي لهلك عمر»: لو لم يوجد علي لهلك عمر، ينتفى الأول أي انتفاء<sup>(٢)</sup> وجود علي لانتفاء هلاك عمر، وانتفاء الانتفاء ثبوت، فمن ثم كان «لولا» مفيدة ثبوت الأول وانتفاء الثاني كإفادة «لو» في قوله: لو لم تأتني شتمتك - كما مر في بيان قوله:

٨٢ = ولو أن ما أسعى لإدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال<sup>(٣)</sup>

لكن منع البصريون<sup>(٤)</sup> من هذا التقدير، وحملهم على أن قالوا: «لولا» كملة بنفسها، وليست «لو» الداخلة على «لا» لأن الفعل بعد «لو» إذا أضمر وجوباً فلا بد من الإتيان بمفسر - كما مر في باب الفاعل - وليس بعد «لولا» مفسر، وأيضاً لفظ «لا» لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مكرراً في الأغلب - كما يجيء في قسم الحروف ولا تكرير بعد «لولا».

فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدأ، ولا يجوز أن يكون جواب لولا

(١) هذا مثل ذكره أبو عبيد القاسم في كتابه «الأمثال»/٢٦٨. ومعناه: لو كان هذا الذي كلمني ندألي. وكان له شرف وقدرة احتملته ولكن ليس بكفاء فهو أشد على.

(٢) في «ط» فقط أي انتفى أنتفاء «بزيادة كلمة: «انتفى».

(٣) انظر الشاهد رقم ٥٢ فقد ذكر من قبل وفي النسخ المخطوطة ذكر الشطر الأول فقط.

(٤) في «ط» منع البصريين «تحريف واضح».

خبره - كما مرّ في أمّا زيد فقائم - لكونه جملةً خاليةً عن العائد إلى المبتدأ في الأغلب - كما في: لولا على لهلك عمر - فخبره محذوف وجوباً لحصول شرطى وجوب الحذف.

أحدهما: القرينة الدالة على الخبر المَعِين، وهى لفظة «لولا» إذ هى موضوعة، لتدلّ على انتفاء الملزوم، ف«لولا» دالة على أن خبر المبتدأ الذى بعدها موجود، لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من أنواع الخبر، والثانى: اللفظ السادّ مسد الخبر وهو جواب «لولا».

وربّما دخلت «لولا» هذه على الفعلية قال:

قالتُ أُمّامةٌ لما جئتُ زائرَها هلا رَمَيْتُ ببعضِ الأَسْهُمِ السُّودِ (١) = ٨٣  
لا درّ درك! إنى قد رميتُهُمُ لولا حُدِدْتُ ولا عُذِرْتُ لِمَحْدودِ  
[أى لولا الحدّ وهو الحرمان] (٢).

وثانيها: كل مبتدأ يكون مصدرًا صريحًا، أو بمعنى المصدّر، وهو أفعال التفضيل مضافًا إلى المصدر لأنه بعض ما يضاف إليه - كما يجىء فى بابهِ - نحو أخطبُ ما يكون (٣) أي كون، وأكثر شربى / السويق (٤).

١٠٥

(١) هو الشاهد التاسع والسبعون فى الخزانة.

البغدادى: «على أنه ربما دخلت «لولا» على الفعلية كما هنا، أى لولا الحدّ وهو الحرمان.

وهاذ الشعر للجَمُوح أحد بنى ظَفَر من سليم بن منصور.

= وأمامة زوجته.

= ولا درّ درك؛ أى لا كان فىك خير، ولا أتيت بخير.

= حُدِدْتُ بالبناء للمفعول: حرمت،، يقال: حدّدته حدًا: إذا منعته.

يقول: قد رميتُ واجتهدتُ فى قتالهم، ولكنى حرّمتُ النصر عليهم ولايقبل عذر المحروم.

= والعذرى: اسم بمعنى المعذرة.

من شواهد: ابن يعيش ١/ ٩٥، والإنصاف/ ٧٣، وابن الشجرى ٢/ ٢١١. واللسان: «عذر».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط.

(٣) المثال بتامه كما فى كتب فى النحو: أخطب ما يكون الأمير قائمًا.

(٤) المثال بتامه كما فى كتب النحو: أكثر شربى السويق ملتوتًا.

ويكون المصدر مضافاً إلي الفاعل نحو: ضَرَبِي زَيْدًا، أو إلى المفعول نحو: ضَرَبِي زَيْدًا، أو اليهما نحو: تَضَارَبْنَا، وبعد ذلك حال منهما معاً في المعنى، نحو: ضَرَبَنِي زَيْدًا قَائِمِينَ أو تَضَارَبْنَا قَائِمِينَ، أو من أحدهما نحو: ضَرَبِي هُنْدًا قَائِمًا أو قَائِمَةً.

ويقع هذا الحال فعلاً أيضاً خلافاً للفراء نحو: علمي بزید كان ذا مال.  
ويقال: «سَمِعُ أَذْنِي زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ» أي سَمِعُ أَذْنِي كَلَامَ زَيْدٍ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ.

وإن كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال، نحو: ضَرَبِي زَيْدًا وَغَلَامُهُ قَائِمًا، قال النبي ﷺ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»<sup>(١)</sup>، إذ الحال فضلة، وقد وقعت موقع العُمدَة فيجب معها علامة الحالية، إذ كُلِّ وَقَعِ غَيْرَ مَوْقِعِهِ يُنْكَرُ.

وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ، فتقول: ضَرَبِي زَيْدًا أَبُوهُ قَائِمٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ: كَلِمَتُهُ فَوْهُ إِلَى فِي<sup>(٢)</sup>.

ويجوز عند الكسائي إتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو: ضَرَبِي زَيْدًا كُلَّهُ أَوْ ضَرَبِي زَيْدًا الشَّدِيدُ قَائِمًا.

ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه، ولهذا ذهب ابن دُرُسْتُويه<sup>(٣)</sup>: إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل، إذ المعنى: ما أَضْرَبَ زَيْدًا إِلَّا قَائِمًا، ولم يسمع الإِتْبَاعُ مَعَ الاسْتِقْرَاءِ.

وفي خبر مثل هذا المبتدأ أقوال:

(١) انظر مسلم باب الصلاة، وانظر الجامع المفهرس لألفاظ صحيح مسلم رقم ٨٤١٣.

(٢) ورد في الحديث: «أَقْرَبُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاهُ إِلَيَّ فِي «بِنَصْبِ» فَاهُ» الأولى، وانظر التخریج: حول هذا الحديث في مَعَمُّهُوَ ١٠/٤ بتحقيقی.

(٣) ابن درستیوه بضم الدال والراء: عبد الله بن جعفر بن المرزبان النحوی أبو محمد = من مصنفاته: شرح الفصیح - الرد على الفضل فی الرد على الخلیل. توفي ٣٤٧هـ.

ذهب ابن درُستوبه وابن باب شاذ: إلى أنه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل - كما قلنا - فمعنى ضَرَبِي زِيداً قائماً: أضربه قائماً، وهو نحو: أقاتم الزيدان عندهما.

وذهب الكوفيون: إلى أن نحو: «قائماً» حالٌ من معمول المصدر لفظاً ومعنى، والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ، وخبر المتبدأ مقدر بعد الحال وجوباً أي ضربي زيداً قائماً حاصلٌ.

وذهب الأخفش: إلى أن الخبر الذي سدّت الحال مسدّه مصدرٌ مضاف إلى صاحب الحال، أي ضربي زيداً ضربه قائماً، أي ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيد. وكذا أكثر شُرْبِي السويق شُرْبِهِ مَلْتَوْتاً<sup>(١)</sup>.

وذهب البصريون: إلى أنه حال<sup>(٢)</sup> من معمول المصدر معنى لا لفظاً، والعامل في الحال معذوفٌ، أي ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً.

والدليل على بطلان مذهب الكوفية: أن كلهم متفقون على أن معنى ضربي زيداً قائماً: ما أضرب زيداً إلا قائماً، وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصرية والأخفش.

وبيانه مبني على مقدمة، وهي أن اسم الجنس أعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد إذا استعمل، ولم تقم قرينة تُخصّصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس أخذاً من استقراء كلامهم، فمعنى: التراب يابس، والماء باردٌ أن كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا.

فلو قلت مع قولهم: النوم ينقض الطهارة: إن النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضاً لظاهر ذلك اللفظ، وإذا قامت قرينة الخصوص فهو للخصوص، نحو: اشتر اللحم، واشرب الماء، لأن شري الجميع، وشرب الجميع ممتنعان.

(١) في القاموس: اللت: اللدق والشّد، والفتّ والسحق والسويق: الخمر.

(٢) في «ط»: «خال» بالخاء، تحريف واضح.

فإذا تقرر هذا قلنا: إن الجنس الذي هو مصدرٌ غير مقيّد عند البصريّة بحال تخصصه، بل الحال عندهم قيّد في الخبر، فيبقى الجنس على العموم، فيكون المعنى: كَلَّ ضَرْبٌ مَنَى واقع على زيد حاصلٌ في حال القيام، وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه أعني: ما أضرب زيداً إلا قائماً.

١٠٦ وأما عند الكوفيّة فالجنس عندهم مقيّد بالحال المخصّص، له/ فيكون المعنى: ضَرْبِيْ زيداً المخصّص بحال القيام<sup>(١)</sup> حاصل، وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه، لأنه لا يمتنع من حصول الضرب المقيّد بالقيام حصول الضرب المقيّد بالعود أيضاً في وقت آخر، فليس في تقديرهم إذاً معنى الحصر المراد المتفق عليه. وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه أيضاً لانه لاحصر في قولك: أضربُ زيداً قائماً.

وما يفسد مذهب الكوفيّة خاصّة زيادةً على ما تقدّم من جهة اللفظ: أنه ليس في تقديرهم ما يسدّ مسدّ الخبر، لأنّ مقام الخبر عندهم بعدّ الحال، وليس بعدها لفظٌ واقع موقع الخبر.

وقد تقدّم أن الخبر لا يحذف وجوباً إلا إذا سدّ مسدّه لفظاً.

وكذا نقول في قولهم: أكثر شُرْبِي السويق ملتوتاً: أن معناه أن «شُرْبِي» له ملتوتاً أكثر من شُرْبِه غير ملتوت.

فلو قدرناه على مذهب الكوفيّة: أكثر شُرْبِي السويق ملتوتاً حاصلٌ لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه، إذ يجوز أن نقول هذا اللفظ، أو تريد إذاً من شُرْبِه ملتوتاً عشر مرّات مثلاً، وغير ملتوت ألف مرّة، وتريد بأكثر شُرْبِي السويق ملتوتاً تسع مرّات مثلاً، فإنه أكثر شُرْبِه ملتوتاً<sup>(٢)</sup>.

(١) في «ط» «القام» مكان: «القيام» تحريف ظاهر.

(٢) تناول السيوطي قضية أكثر شُرْبِي السويق ملتوتاً في الأشباه والنظائر باستيعاب واستطراد وتحليل.

وَيُرَدُّ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ حَذْفُ الْمَصْدَرِ مَعَ بَقَاءِ مَعْمُولِهِ، وَذَلِكَ عِنْدَهُمْ مَمْتَنَعٌ، إِذْ هُوَ بِتَقْدِيرِ «أَنْ» الْمَوْصُولَةِ مَعَ الْفِعْلِ، وَالْمَوْصُولُ لَا يَحْذَفُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِذَا قَامَتْ قَرِينَةٌ قَوِيَّةٌ دَالَّةٌ عَلَيْهِ فَلَا بَأْسَ بِحَذْفِهِ، كَمَا قَالَ سَيِّبُوهُ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ: إِنَّ تَقْدِيرَ: مَالِكٌ وَزَيْدًا: مَالِكٌ وَمُلَابَسْتِكَ زَيْدًا.

هَذَا وَالْقَرِينَةُ الدَّالَّةُ عَلَى تَعْيِينِ الْخَبْرِ الذِّي هُوَ «حَاصِلٌ» عِنْدَ الْبَصْرِيَّةِ هُوَ الْإِخْبَارُ عَنِ الضَّرْبِ بِكَوْنِهِ مَقِيدًا بِالْقِيَامِ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَقْيِيدَهُ بِقَيْدٍ إِلَّا بَعْدَ حَصُولِهِ، وَاللَّفْظُ السَّادُّ مَسَدَّ الْخَبْرِ هُوَ الْحَالُ، فَقَدْ حَصَلَ شَرْطًا وَجُوبَ الْحَذْفِ. وَأَصْلُهُ عِنْدَهُمْ: ضَرَبَنِي زَيْدًا حَاصِلٌ إِذَا كَانَ قَائِمًا.

وَلَيْسَ إِذَا لِلْاِسْتِقْبَالِ هَهُنَا، بَلْ هُوَ لِلْاِسْتِمْرَارِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (١)، وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ (٢) وَمِثْلَهُ كَثِيرٌ.

حُذِفَ «حَاصِلٌ» كَمَا يَحْذَفُ مَتَعَلِّقَاتُ الظَّرُوفِ الْعَامَّةِ نَحْوُ: زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَالرَّكْضُ فِي الْمَيْدَانِ، فَبَقِيَ «إِذَا كَانَ قَائِمًا»، ثُمَّ حُذِفَ «إِذَا» مَعَ شَرْطِهِ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ، وَأَقِيمَ الْحَالُ مَقَامَ الظَّرْفِ، لِأَنَّ فِي الْحَالِ مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ، إِذْ مَعْنَى جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِبًا، أَيْ فِي وَقْتِ الرَّكُوبِ، فَالْحَالُ قَائِمٌ مَقَامَ الظَّرْفِ، الْقَائِمُ مَقَامَ الْخَبْرِ، [فِيكُونُ (٣) الْحَالُ قَائِمًا مَقَامَ الْخَبْرِ].

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا تَكُونُ «كَانَ» الْمَقْدَرَةُ نَاقِصَةً، وَقَائِمًا خَبْرَهَا؟

قِيلَ: لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْمَنْصُوبِ أَيْ الَّذِي يَجِيءُ بَعْدَ الْمَصْدَرِ الْمَضْبُوطِ بِالضُّوَابِطِ الْمَذْكُورَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً لَمْ يُسْمَعْ مَعَ كَثْرَتِهِ إِلَّا كَذَا، فَلَوْ كَانَ خَبْرَ كَانَ لَجَازَ تَعْرِيفَهُ، وَلَسْمَعَ ذَلِكَ مَعَ طَوْلِ الْاِسْتِقْرَاءِ (٤) هَذَا مَا قِيلَ فِيهِ.

(٢) الشورى/٣٧.

(١) البقرة/١١.

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٤) ط: «الابتداء» مكان «الاستقراء» تحريف.

والذى يظهر<sup>(١)</sup> لى أن تقديره بنحو: ضَرَبَ زيدا يلبسه قائماً إذا أردت الحال عن المفعول فى المعنى، وضربى زيدا يلبسه قائماً إذا كان عن الفاعل فى المعنى أولى.

ثم نقول: حذف المفعول الذى هو ذو الحال، فبقى: ضربى زيدا يلبس قائماً. ويجوز حذف ذى الحال على ما أورد مع قيام القرينة تقول: الذى ضربت قائماً زيد، أى ضربته، ثم حذف يلبس الذى هو خبر المتبدأ، والعامل فى الحال، وقام الحال مقامه، كما تقول: راشداً مهدياً أى سر راشداً مهدياً، فنكون على هذا ١٠٧ مُستريحين من حذف «إذا» مع شرطه الذى هو العامل، ولم يثبت مثله / فى كلامهم، ولا يحتاج إلى الاستدلال على أن كان تامة لا ناقصة.

وعلى مذهب من جوز أن يعمل فى الحال غير العامل فى صاحبها يجوز أن يكون التقدير: ضربى زيدا حاصل قائماً، فيكون العامل حاصلًا، وذو الحال معمول ضربى<sup>(٢)</sup>.

وفيه تكلفات كثيرة من حذف «إذا» مع الجملة المضاف إليها، ولم يثبت فى غير هذا المكان، ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى التامة، وذلك لأن معنى قوله: «حاصل» إذا كان قائماً ظاهر فى معنى الناقصة، ومن قيام الحال<sup>(٢)</sup> مقام الظرف، ولا نظير له.

والذى أوقعهم فى هذا، وأوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه، ولا ضرورة ألتأهم إليه. والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكي.

فنقول: تقديره: ضربى زيدا حاصل قائماً، والعامل فى الحال «حاصل»، وفى صاحبها «ضربى» وهو الياء، أو «زيداً»، فنقول: حذفنا «كائن» أو «حاصل»

(١) العبارات التى بين معقوفين، من قوله: «والذى يظهر».. إلى قوله: «معمول ضربى» زيادة فى ط، لم ترد فى «ظ».

(٢) أنتهاء النص الذى لم يرد فى «ظ».

العامل في الحال لكونه عامًّا شاملاً لجميع الأفعال، كما حذفناه في نحو: زيد عندك، أو في الدار، لمسابهة الحال للظرف، والحذف في كليهما واجبٌ لقيام الحال والظرف مقام العامل - كما تقدّم بيانه.

وأعلم أنه يجوز رفع الحال السّاد مسدّ الخبر عن أفعل المضاف إلى «ما» المصدرية الموصولة بكان أو يكون نحو: أخطب ما يكون الأمير قائم، هذا عند الاخفش والمبرد.

ومنه سيبويه، والأولى جوازه لأنك جعلت ذلك الكون أخطب مجازاً فجاز جعله قائماً أيضاً.

ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح إلا في الضرورة فلا تقول: ضربني زيداً قائماً إذ لا مجاز في أول الكلام، ولا شك أن المجاز يؤنس بالمجاز.

ويجوز أن يقدر في أفعل المذكور زمان مضاف إلى «ما يكون» بخلاف نحو: أكثر شربى السويق، وضربى زيداً، وذلك لكثرة وقوع «ما» المصدرية مقام الظرف، نحو قولك: «ما ذر شارق»<sup>(١)</sup> فيكون التقدير: أخطب أوقات ما يكون الأمير قائم أي أوقات كون الأمير، فتكون قد جعلت الوقت أخطب وقائماً، كما يقال: نهاره صائم، وليله قائم، ويرجع هذا التقدير أنه سُمع: «أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة»، برفع يوم الجمعة، وأيضاً كثرة وقوع «ما» المصدرية زماناً، وكثرة وقوع الزمان مسنداً إليه الواقع فيه كقوله.

### \* وما ليل المطى بنائم<sup>(٢)</sup> \*

(١) الشارق: الشمس حين تشرق.

(٢) هو الشاهر الثمانون في الخزانة: وهو قطعة من بيت وهو بتمامه:

لقد لُمْنَا يا أم غيلان بالسرى ونمت وما ليل المطى بنائم

البغدادى: علي أن الزمان يسند إليه كثيراً ما يقع فيه، فإن النوم يقع في الليل، وقد اسند إليه مجازاً عقلياً، وأم غيلان: هي بنت جرير. والمطى: جمع مطينة، وهي الراحلة التي يمتطى ظهرها أي راكب. والسرى: سرى الليل.

والشاهد لجرير من قصيدة يرث بها علي الفرزدق.

من شواهد: سيبويه ١ / ٨٠، وابن الشجري ١ / ٣٦، ٣٠١، والإنصاف / ٢٤٣.

ومنع المبرّد من نحو قولك: أحسن ما يكون زيد القيام، وذلك لأنّ أحسنَ في الحقيقة زيدٌ فلا، يخبر عنه بنفس القيام.

وأجازه الزجاج، وهو الأولى، لأنك جعلت أحسن - وإن كان في الحقيقة زيداً - مصدرًا وذلك بإضافته إلى ما المصدرية.

قوله: «وكلّ رجلٍ وضعته».

الضّيعَة في اللغة: العقار وهي ههنا كناية عن الصّنعَة.

وضابط هذا كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع، وفيه مذهبان:

قال الكوفيون: وضيعته خبر المبتدأ، لأن الواو بمعنى «مع»، فكأنك قلت: كلُّ رجلٍ مع ضيعته، فإذا صرحت بـ «مع» لم تَحْتَجْ إلى تقدير الخبر، فكذا مع الواو التي بمعناه، فلا يكون هذا المثال إذاً مما نحن فيه، أي مما حذف خبره،

وفيه نظر، لأن الواو وإن كانت بمعنى «مع» تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه، فإذا كان «وضيعته» عطفًا على المبتدأ لم يكن خبراً.

فإن قيل: يجوز أن يكون رفع ما بعد الواو منقولاً عن الواو، لكونها خبر المبتدأ، كما هو مذهب السيرافي في نصب المفعول معه - على ما يجيء في بابه.

١٠٨ [وذلك<sup>(١)</sup> أنه يقول: النّصب الذي على المفعول معه / هو الذي كان في الأصل على «مع»، فلما قام الواو مقامه لم يمكن أن يكون عليها، لكونها في الأصل حرفاً، فانتقل إلى ما بعدها].

فالجواب: أن «مع» إذا وقع خبراً عن المبتدأ لا يستحقّ الرفع لفظاً حتى يُنقل إلى ما بعده، بل يكون منصوباً لفظاً على الظرفية مرفوعاً محلاً لقيامه مقام الخبر، نحو: زيدٌ معك، كما تقول: زيد عندك.

وقال البصريون: الخبر محذوف، أي كلُّ رجلٍ وضعته مقرونان.

(١) ما بين معقوفين سقط من «ع».

وفيه أيضاً إشكال، إذ ليس فى تقديرهم لفظٌ يسدّ مسدّ الخبر، فكيف حذف وجوباً؟ وإنما قلنا ذلك، لأن الخبر مثنى، فمحله بعد المعطوف، وليس بعد المعطوف لفظٌ يسدّ مسدّ الخبر.

ولو جاز أن نقول: إن المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين فى قوله: ضربى زيدا قائماً حاصل بأنه ليس هناك ما يسدّ مسدّ الخبر، إذ لهم أن يقولوا أيضاً: تأخر الحال عن محله فسدّ مسدّ الخبر. ولو تكلفنا، وقلنا: التقدير: كلّ رجل مقرونٌ وضيعته، أي هو مقرونٌ بضيعته وضيعته مقرونة به، كما تقول: زيد قائم وعمرو، ثم حذف «مقرون» وأقيم المعطوف مقامه لبقى البحث فى حذف خبر المعطوف وجوباً من غير سادّ مسدّه. ويجوز أن يقال عند ذلك: إن المعطوف أُجْرِي مُجْرَى المعطوف عليه فى وجوب حذف خبره.

هذا، والظاهر أن حذف الخبر فى مثله غالبٌ لا واجبٌ، وفى نهج البلاغة: «وأنتم والساعة فى قرن<sup>(١)</sup> واحد» فلا يكون إذاً من هذا الباب، فلا يرد إشكالٌ. وقال الكوفيون: إن ولى معطوفاً على مبتدأ فعلٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر جاز أن يكون ذلك الفعل خبراً عنهما، سواء دلّ ذلك الفعل على التفاعل أو، لا. فالأول نحو: زيدٌ والريحُ يباريها<sup>(٢)</sup>، فيباريها خبرٌ عنهما لكونه بمعنى: متباريان.

والثانى: نحو: زيدٌ وعمرو يضربه.

وقريبٌ منه قول أمير المؤمنين علي رضى الله عنه: «فهم والجنة كمن قدرآها» وإنما جاز ذلك لتضمّن الخبر ضميريهما.

(١) فى القاموس: القرن بالتحريك: حبلٌ يجمع به البعيران، والبعير المقرون بأخر كالقرين.

وانظر هذا المثل فى نهج البلاغة، ٢/ ٨٢ طبع الحلبي بتحقيق أبى الفضل.

(٢) الشريف: «فلان يبارى فلاناً أى يعارضه، ويفعل مثل فعله، وهما يتباريان».

والبصريون يمنعون مثل هذه على أن يكون الفعل خبراً إذ الفعل فى ذلك كالصفة فلا يقال: زيد وعمرو ضار به بالاتفاق.

ويجوزونها على أن يكون الفعل حالاً لا غير، فزيد والريح عندهم مثل: «كُلَّ رجل وضيعته»، و«بياريها» حالٌ.

وأعلم أنه قد يغنى ما أضيف إليه المبتدأ عن المعطوف، فيطابقهما الخبر، كما يقال: «راكب الناقة طليحان»<sup>(١)</sup> وقولك: مقاتل زيد قويان أى زيدٌ ومَنْ يقاومه قويان.

قوله: «لعمرك لأفعلن» ضابطه كل مبتدأ فى الجملة القسَمِيَّة متعَيَّن للقَسَم نحو: لعمرك وأمين الله - كما يجيئ فى باب القسم، فإنَّ تعيِّنه للقَسَم دالٌّ على: الخبر المحذوف، أى: لعمرك، ما أقسم به.

وجواب القسم سادُّ مسدِّ الخبر المحذوف، والعمر والعمر بمعنى، ولا يُستعمل مع اللام إلا المفتوحة، لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله. وقد يُستعمل لعمرك فى قَسَم السَّوَال أيضاً: لعمرك لتفعلن.

وقد ترك المصنّف قسماً آخر ممَّا يجب فيه حذف الخبر، وهو إذا كان الخبر ظرفاً متعلقاً بالمتعلق العام، نحو زيد: قدأمك، أو فى الدار - على ما ذكرنا قبل.

وتجوز ابن جني إظهار ذلك المتعلق ليس بوجه، لأن الأمرين أى الدلالة على تعيُّن الخبر، والسدُّ بشئٍ آخر مسدِّه حاصلان فوجب الحذف.

ولعلَّ المصنّف إنمَّا ترك ذكره، لكون هذا السادُّ مسدِّ الخبر<sup>(٢)</sup> مرفوع المحلّ بكونه خبراً دون سائر ما تقدّم ممَّا سدَّ مسدِّ الخبر.

(١): «راكب الناقة طليحان» ذكره السيوطى فى الأشباه والنظائر ١١٦/٣، وبين أن فيه ثلاثة أقوال.

قيل: تقديره: أحد طليحين، حذف المضاف وأقسم المضاف إليه مقام المحذوف. وقيل التقدير: ركب الناقة والناقة طليحان. وقيل: التقدير: ركب الناقة طليح وفيه حذف خبر، وحذف مبتدأ.

وطلح البعير، أى تعب فهو طليح وناقة طليح أسفار: إذا تعبت وأجهدت من السير.

(٢) فى ط: «الخبر» بالخاء، تحريف ظاهر.

ثم أعلم أن الأغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ، لأن الأصل كون المسند إليه معلوماً. وكذا الأصل تنكير الخبر، لأنه مُسندٌ، فشابه الفعل / والفعل خال من ١٠٩ التعريف والتنكير - كما ذكرنا في أول الكتاب - ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطراً، ويحتاج إلى العلامة، وهو التعريف وبقيناه<sup>(١)</sup> على الأصل فكان نكرة.

وإنما كان الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم، لأن الاسم يصلح لكونه مسنداً ومسنداً إليه، والفعل مختصّ بكونه مسنداً لا غير، فصار الإسناد لازماً له دون الاسم.

وأما قوله النحاة: أصل الخبر التنكير، لان المسند ينبغي أن يكون مجهولاً فليس بشيء، لأن المسند ينبغي أن يكون معلوماً كالمسند إليه.

وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه، فالمجهول في قولك: زيداً أخوك، هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد، وإسناده إليه لا أخوته.

وإذا تعددت المبتدآت نحو: زيدٌ أبوه أخوه عمّه خاله ابنه بنته صهرها جاريتها سيدها صديقه قادم المبتدأ الأخير مع خبره خبرٌ عما قبله بلا فصل، فصديقه قادمٌ خبر عن سيدها. وهكذا إلى المبتدأ الأول، فتكون الجملة التي بعد الأول وهي مركبة من جمل خبراً عن الأول، ويضاف كل واحد من المبتدآت إلى ضمير متلوه إلا المبتدأ الأول.

وإن لم تُصَف المبتدآت كل واحد منها إلى ضمير ما قبله فإنك تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الأخير، فيكون آخر العوائد لأول المبتدآت، وما قبل الآخر لما بعد أول المبتدآت وهكذا على الترتيب.

(١) بقي يسقى بقاء، وبقي بقياً: ضد: فنى وبقياه، وتبقاه، واستبقاه، والاسم: البقوى كدغوى، ويضم، والبقبا بالضم. انظر القاموس.

وذلك نحو: هندٌ زيدٌ عمروٌ بكرٌ خالدٌ قائمٌ عنده في داره بأمره معها، فكأنك قلت: بكرٌ خالدٌ قائمٌ عنده، ومعناه، بكرٌ مع خالد، ثم جعلت هذه الجملة، أي بكر مع خالد خبراً عن عمرو مع رابطة «في داره» فكأنك قلت: عمروٌ بكرٌ مع خالد في داره أي عمروٌ داره مشتملةٌ على بكرٍ وخالد، ثم تجعل هذه الجملة خبراً عن زيد مع رابطة بأمره، فكأنك قلت: زيد عمروٌ داره مشتملةٌ على بكرٍ وخالد بأمره، أي بأمر زيد، أي زيدٌ أمرٌ عمراً بجمع بكرٍ وخالد؛ ثم تجعل هذه الجملة خبراً عن هند مع رابطة معها فكأنك قلت: هندٌ زيدٌ أمرٌ عمراً بجمع بكرٍ وخالد معها، وعلى هذا القياس إن كانت المبتدآت أكثر.



## [خبران وأخواتها]

(ص): خبر إن وأخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو: إن زيداً قائم، وأمره كأمر خبر المبتدأ إلا في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً.

(ش): أعلم أنه لما كان مذهبه أن الأصل في رفع الأسماء الفاعل، وفي نصبها المفعول لم يكن بد من أن يدعي أن كل مرفوع أو منصوب غيرهما فهما مُشبهان بهما من وجه، كما يقال: إن المبتدأ يُشبه الفاعل لكونه، مسنداً إليه، والخبر يُشبهه، لكونه ثاني جزئي الجملة.

وخبر إن وأخواتها<sup>(١)</sup> يُشبهه لكون عامله، أي إن وأخواتها مشابهاً للمفعول المتعدي إلا أنه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيهاً بفرعية العمل على فرعية العامل.

وخبر لا التبرئة مشبهٌ بخبر إن المُشبه للفاعل.

واسم ما الحجازية مشبهٌ لاسم ليس الذي هو فاعل.

وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم إن واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول.

وكذا نقول: إن الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات.

وأما من قال: وهو الحق - إن الرقع علامة العمد فاعلةٌ كانت أو، لا، والنصب علامة الفضلات مفعولةٌ كانت أو، لا، فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المفروعات بالفاعل، بل يحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم إن، وأخواتها، واسم لا التبرئة، وخبر كان وأخواتها/، وخبر ما الحجازية إلى تشبيهها بالفضلة فيقول: إن

(١) في ط: «وأخواته».

«إنّ» وأخواتها لما شابهت الفعل المتعدّي - كما يجيء في بابها - عملت<sup>(١)</sup> رفعاً ونصباً مثله.

ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم في «ما» الحجازية، لأن معنى «ما» ومعنى الفعل الذي يعمل عمله - أعني ليس - شيء<sup>(٢)</sup> واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمولي ليس، أعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقاً للفظ بالمعنى.

وأما إنّ فليست بمعنى الفعل المتعدّي علي السواء، بل معناها يشبه معناه من وجه، وكذا لفظها لفظه، والمشابهة قوية - كما يجيء في بابها - فأعطيت عمل الفعل في حال قوته وهو إذا تُصرّف في معموله بتقديم النصب على الرفع.

وعند الكوفيين أن خبر إنّ وأخواتها. وكذا خبر لا التبرئة مرفوعٌ بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ، لا بالحروف لضعفها عن عمليين.

ومذهب البصريين أولى، لأن اقتضاءها للجزأين على السواء، فالأولى أن تعمل فيهما، ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدّي.

قوله: «بعد دخول هذه الحروف».

يُخرج خبر المبتدأ، وكل ما كان أصله ذلك سوى خبر هذه الحروف، لكن دخل فيه غير المحدود، فإنّ نحو «حسناً» في قولك: إن رجلاً حسناً غلامه في الدار مسندٌ إلى «غلامه» بعد دخول إنّ وليس بخبرها.

وكذا يردُّ على حدّ خبر لا التبرية نحو: لا رجلٌ حسناً غلامه في الدار.

وكذا يردُّ على حدّ اسم «ما» «ولا» المشبّهتين بـ «ليس» نحو: ما زيدٌ الظريف غلامه في الدار، فإنّ «غلامه» مسندٌ إليه مع أنه ليس باسم «ما».

(١) في ط: «عملت» تحريف ظاهر.

(٢) شيء واحد خبر أنّ.

وكذا يردُّ على حده لخبر المبتدأ بقوله: المجرد المسند إلى آخره صفة المبتدأ في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾<sup>(١)</sup>.

ولو قال هناك: المغاير للصفة المذكورة، ولتابع المبتدأ، وقال ههنا: المسند بعد دخولها الذي كان في الأصل خبر المبتدأ، وفي اسم «ما» هو المسند إليه الذي كان في الأصل مبتدأً لسلم من الاعتراض.

قوله: «وأمره» أى حاله وشأنه كأمر خبر المبتدأ أى في أقسامه من كونه مفرداً وجملةً، وفي أحكامه من كونه متحداً ومتعدداً، ومثبتاً<sup>(٢)</sup> ومحذوقاً، وغير ذلك، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملةً فلا بد من الضمير، ولا يحذف إلا إذا علم.

قوله: «إلا في تقديمه».

أى ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه، فإنه لا يجوز تقديمه على اسم إن، وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ، وإنما كان<sup>(٣)</sup> كذلك لأن هذه الحروف فروعٌ على الفعل في العمل، [كما<sup>(٤)</sup> يجئ في بابها - فأريد أن يكون عملها فرعياً أيضاً، والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع، والأصل أن يتقدم المرفوع على المنصوب - كما عرفت في باب الفاعل عند قوله: والأصل أن يلي فعله، فلماً أعملت العمل الفرعي<sup>(٥)</sup> لفرعيتها.] لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول، كما تُصَرَّف في معمولي الفعل، لنقصانها<sup>(٦)</sup> عن درجة الفعل.

(١) البقرة/ ٢٢١.

(٢) «مثبتاً» مقابل لـ «محذوقاً» أى يكون مذكوراً، وليس المراد الإنبات المقابل للنفي.

(٣) في ط فقط: «وإنما ذلك».

(٤) ما بين معقوفين سقط من «ع» من قوله: «كما يجئ في بابها» إلى قوله: «أعملت العمل الفرعي لفرعيتها».

(٥) «الفرعي» سقطت من ط، والتصويب من النسخ المخطوطة.

(٦) «لنقصانها عن درجة الفعل» سقط من «ع».

وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكر أيضاً<sup>(١)</sup>، وذلك أن خبرها لا يكون مفرداً متصمناً ما له صدر الكلام - كما يجيء في قسم الحروف. قوله: «إلا أن يكون ظرفاً».

استثناء من قوله: «في تقديمه» الذي كان منفيًا لكونه مستثنى من الموجب، فيكون المستثنى الثاني موجبًا لكونه من منفي، أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفًا، فإن حكمه إذا حكمه في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى: ﴿إِن إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ \* ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة نحو: «إن من البيان لسحراً».

١١١ وإنما جاز تقديم الخبر ظرفًا / لتوسّعهم في الظروف ما لا يتوسّع في غيرها، لأن كل شيء من المحدثات، فلا بد أن يكون في زمان أو مكان فصارت مع كل شيء كقريبة، ولم تكن أجنبية منه، فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي، وأجرى الجار مجراه، لمناسبة بينهما، إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف.



(١) «في غير ما ذكر أيضاً» سقط من «ع».

(٢) الغاشية / ٢٥، ٢٦.

## [خبر لا النافية للجنس]

(ص): خبر لا التي لنفى الجنس هو المُسند بعد دخولها، نحو: لا غلام رجل ظريف فيها، ويحذف كثيراً. وبنو تميم لا يُثبتونه.

(ش): [وجه مشابهته للفاعل مشابهته لخبر إن المشابهة للفاعل، فهو مشبه بالمشبه] (١).

[ووجه مشابهة «لا». التبرئة (٢) «إن» أن «لا» للمبالغة فى النفى لكونها لنفى الجنس كما أن «إن» للمبالغة فى الإثبات.

وقيل: حُمِلت عليها حَمْلُ النقيض على النقيض.

وارتفاع خبر «لا» بها، إن لم يكن اسمها مبنياً عند جميع النحاة.

وإن كان اسمها مبنياً نحو لا رجل ظريف، قال سيويه: ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ، ولا رَجُلَ مرفوع المحلّ بالابتداء، وذلك، لأنه لما صار (٣) الاسم الذى كان معرباً بسببها (٤) مبنياً، وصار (٥). دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها إعراباً، فبقى على أصله من الرفع بالابتداء.

وهو عند غيره مرفوع بـ «لا»، كما كان مع اسمها المنصوب بها،

قال المصنف: ليس هنا تمثيل النحاة لارتفاع خبر «لا» بنحو: لا رجل ظريف بحسن، لأنه فى الظاهر صفة لاسم «لا»، والمثال ينبغى أن يكون ظاهراً فيما يمثل له.

ويستقبح إذا كان فيه احتمال ما مثل له، واحتمال غيره على السواء.

(١) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٢): «التبرئة» سقطت من «ط».

(٣) فى «ط» «صادر» مكان «صار» تحريف ظاهر.

(٤) فى «ع» «وسبها» مكان: «بسببها» تحريف.

(٥) «وصار» سقطت من «ع».

وأقبح منه إذا كان غير ما مثل له أظهر، ومثالهم كذلك، لأن خبر «لا» يُحذفُ كثيراً فظريف في: «لا رجل ظريف» في الصفة أظهر.

وقال في مثالنا. لا يحتمل «ظريف» إلا الخبر، لأن المضاف المنفي بـ «لا» لا يوصف إلا بالمنصوب.

والذي ذهب إليه من امتناع وصف المضاف المنفي بـ «لا» بالرفوع مذهب جماعة من النحاة، وقد خولفوا فيه، وجوزوا رفعه حملاً على المحل.

وذلك لأن «لا» هذه مشبهة بـ «إن» فكما يجوز في توابع اسم «إن» - وإن كان معرباً - الحمل على المحل، فكذا في توابع اسم «لا» معرباً كان أو مبنياً.

وللأولين أن يفرقوا بين «لا» و«إن» في هذا الباب بأن «إن» لا تُزيل معنى الابتداء، بل معناها توكيد مضمون الجملة، فكأن المبتدأ باق على حاله، فجاز الحمل على المحل بخلاف «لا»، فإن معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه، فلا يجوز أن تقدّر كالعدم، ويجعل الاسم بعده كالمبتدأ به كما فعل مع إن.

وكان مقتضى ذلك أن «لا» يجوز الحمل على محل اسمها إلا أنهم جوزوا ذلك إذا كان اسمها مبنياً، لأنه إذا كان معرباً فالحمل على الإعراب الظاهر، أى النصب أولى من الرفع البعيد الذى إن اعتبر، فلكونه أصلاً فى هذا الاسم مع مشابهة «لا» بـ «إن» التى الابتداء معها كالباقى.

أما إذا كان مبنياً فنصبه بعيد كرفعه، لأن النصب فيه صار بسبب البناء فتحاً، فصار نصبُ تابعه حملاً على فتحه المشابه للنصب بعروضه بلا زواله وبزاولها مساوياً لرفع تابعه حملاً على رفعه الذى كان له فى الأصل، لأن كل واحدٍ منهما بعيد.

قوله: «ظريف فيها».

لا فائدة في إيراد هذا الظرف بعد الخبر، ولا معنى له إن علّقناه بالخبر، إذ يكون المعنى: ليس لغلام رجلٍ ظرافةٌ في الدار، وهذا معنى سَمَجٍ<sup>(١)</sup>.

ومثاله أيضاً ظاهر بسبب هذا الظرف في كون / ظريف صفة لغلام رجل، ١١٢  
والظرف خبر «لا»، والمعنى: ليس في الدار غلامٌ رجلٍ ظريف.

ولو قال: لا غلامَ رجلٍ قائمٌ لكان أظهر من جهة المعنى في كون «فيها» متعلقاً بالخبر.

قوله: «وبنو تميم لا يُثبتونه إلا إذا كان ظرفاً».

اقتدى فيه بجار الله<sup>(٢)</sup>. [قال الجزولي<sup>(٣)</sup>: بنو تميم لا يلفظون به إلا أن يكون ظرفاً<sup>(٤)</sup>].

قال الأندلسي: لا أدري من أين نقله؟ ولعله قاسه، قال: والحق أن بنى تميم يحذفونه وجوباً إذا كان جواباً أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأساً<sup>(٤)</sup> إذ لا دليل عليه بل بنو تميم إذا كاهل الحجاز في إيجاب الإتيان.

فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة عند بنى تميم وغيرهم، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز، ويجب عند بنى تميم.



(١) سَمَجٌ: قُبْحٌ، وبابه ظَرْفٌ فهو سَمَجٌ «بالسكون مثل ضَخْمٌ فهو ضَخْمٌ»، وقوم سماج بالكسر مثل ضخام.

(٢) جَارُ اللَّهِ: لقب أطلق على الزمخشري، وقد سبق ذكره.

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٤) في «ع» «وأيضاً» مكان «رأساً».

## [اسم ما ولا المشبهتين بليس]

(ص): «اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما نحو: ما زيد قائماً ولا رجلٌ أفضل منك، وهو في «لا» شاذٌّ».

(ش): اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين، أو أحدهما نحو: ما زيد قائماً وما زيدٌ هو الظريف.

وأما الجملة الاسمية التي تدخلها «لا» فيما أن يكون المبتدأ فيها معرفةً مع تكرير لا نحو: لا زيدٌ فيها ولا عمروٌ، أو يكون جزأها نكرتين نحو: لا رجلٌ قائمٌ. قوله: «وهو في لا شاذٌّ».

أي عمل ليس في «لا» شاذ، قالوا يجيء في الشعر فقط نحو قوله:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا = ٨٥  
فأنا ابن قيس لا براح<sup>(١)</sup>

والظاهر أنه لا تعمل «لا» عمل ليس لا شاذاً ولا قياساً، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر «لا» منصوباً كخبر ما وليس.

وهي في نحو لا براحٌ ولا مستصرخ<sup>(٢)</sup>. والأولى أن يقال: هي التي في نحو:

(١) هو الشاهد الحادي والثمانون في الخزانة.

= البغدادى: على أن «لا» تعمل عمل «ليس»: شذوذاً.

فبراح اسمها، والخير محذوف أى «لي»

والبيت لسعد بن مالك من أبيات الحماسة.

من شواهد: سيبويه ٢٨/١، والمغنى ١/١٩٥، وأوضح المسالك رقم ١٠٧، وابن السجري

٣٢٣/١، والهمع والدرر رقم ٤٣٥، والأشباه والنظائر رقم/٨١٧.

(٢) قافية لببت من الرجز مشهور وهو قول العجاج:

والله لولا أن تُحشَّ الطَّبَّخُ  
بى الجحيم حين لا مُسْتَصْرِخُ.

من شواهد سيبويه ٣٧٥/١، وابن السجري ٢٨٢/١، والإنصاف ٣٦٨/١، وشرح ديوان الحماسة

للمرزوقى ٥٠٦، والأشباه والنظائر للسيوطى رقم ٨١٨، وقد نسبة السيوطى في الأشباه إلى رؤبة.

والصواب إلى العجاج بن رؤبة. وانظر ديوان العجاج/٤٥٩، واللسان: «طبخ» وفات البغدادى =

« لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ<sup>(١)</sup> » أى «لا» التبرئة إلا أنه يجوز لها أن تُهمل مكررة نحو: «لا حول ولا قوة».

ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها، ومع المعرفة. ويشذّ فى غير ذلك نحو لا براح، وذلك لضعفها فى العمل - كما يجئ فى المنصوبات عند ذكر اسمها.

والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها، لأن النكرة فى سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع «لا»، أو ليس، أو غيرهما من حروف النفى أو النهى أو الاستفهام.

ويحتمل أن تكون لغير الاستغراق مع القرينة، فيجوز لا رجلٌ فى الدار، بل رجلاً.

وأما إذا انتصب اسمها أو انفتح فهى نصٌ فى الاستغراق، كما أن «ما جاءنى رجل» ظاهر فى الاستغراق.

ويجوز العدول عنه للقرينة، نحو: ما جاءنى رجل بل رجلاً، وما جاءنى من رجلٍ نصٌ فى الاستغراق فلا يجوز: ما جاءنى من رجلٍ بل رجلاً.



= أن يجعله من شواهد الخزانة مع أنه إذا وردت جملة من بيت جعله شاهداً وعلق عليه.

وفى ط: «مستصرخ» بدون «لا» تحريف.

(١) «إلا الله» سقطت من «ط».